جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس

كـلية العلوم الاقتصـادية و التجـارية وعلوم التسـيير

القسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

تاريخ الفكر الاقتصادي

موجهة للطلبة السنة الاولى جذع مشترك ل.م.د

السداسي الثاني

إعداد: د.لحول علي

الرتبة استاذ محاضر أ

السنة الجامعية:2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إسم مقرر المادة التعليمية: تاريخ الفكر الاقتصادي

أهداف المقرر:موجه لطلبة السنة الأولي جذع مشترك ل.م.د

مقـــــدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

يهدف هذا المقياس إلى:

الهدف العام للمادة التعليمية:

تمكين الطالب من الإلمام بمختلف المدارس الفكرية من حيث نظرياتهم وتوجهاتهم الفكرية بشأن أهم المسائل الاقتصادية.

أهداف التعلم (المهارات المراد الوصول إليها):

- تعريف الطالب بالفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة والمجتمعات الغربية والعصور الوسطى في أوروبا.
- إلمام الطالب بالفكر الاقتصادي التجاري.
- تمكين الطالب من معرفة الفكر الاقتصادي الإسلامي.
- تمكين الطالب من معرفة الفكر الطبيعي والفكر الكلاسيكي.
- تمكين الطالب من معرفة الفكر الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي ومراحله و الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي والفكر الماركسي.
- توضيح للطالب الفكر الاقتصادي للمدرسة التاريخية في ألمانيا. والفكر الاقتصادي الحدي النيوكلاسيكي.
- إلمام الطالب بالفكر الاقتصادي الكينزي والنظريات الاقتصادية المعاصرة التي جاءت ما بعد كينز.

حيث تم تقسيم برنامج المقياس للسداسي الثاني الى 14 محاضرة ،

و في الأخير نرجو ا من الله غزوجل أن نكون قد وفقنا في تسهيل دراسة هذا المقياس لطلبة السنة الأولي جذع مشترك ل.م.د.

و محتوي المقرر هو مفصل في الفهرس التالي:

فـــــــهرس المطبوعة تاريخ الفكر الاقتصادي

محتوى المحاضرة	الصفحة
أهداف المقرر	ص 02
فهرس المطبوعة البيداغوجية	ص03
مقدمة المطبوعة البيداغوجية	ص04
المحاضرة رقم01 : الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة.	ص07
المحاضرة رقم02: الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة والعصور الوسطى في أوروبا.	ص14
المحاضرة رقم03 : الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة والعصور الوسطى في أوروبا. (تابع)	ص16
المحاضرة رقم04 : الفكر الاقتصادي المركانتيلي (التجاريون).	ص19
المحاضرة رقم05 : الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي.	ص27
المحاضرة رقم06 : الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي. (تابع)	ص31
المحاضرة رقم07 : الفكر الاقتصادي الطبيعي.	ص37
المحاضرة رقم08 : الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.	ص48
المحاضرة رقم09 : الفكر الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي ومراحله.	ص102
المحاضرة رقم10 : الفكر الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي ومراحله. (تابع)	ص104
المحاضرة رقم11: الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي والفكر الماركسي.	ص107
المحاضرة رقم12: الفكر الاقتصادي للمدرسة التاريخية في ألمانيا.	ص113
المحاضرة رقم13: الفكر الاقتصادي الحدي النيوكلاسيكي.	ص115
المحاضرة رقم14 : الفكر الاقتصادي الكينزي والنظريات الاقتصادية المعاصرة (ما بعد كينز).	ص119
خاتمة	ص122
قائمة المراجع والمصادر	ص126
Syllabus - تاريخ الفكر الاقتصادي	ص128

مقدمة :

منذ أن وجدت المجتمعات البشرية أحست بحقيقتين هامتين :

الأولى : تعدد الحاجات وتزايدها مع الوقت

الثانية : محدودية الموارد الموجودة تحت تصرفها إذا قيست بهذه الحاجات المطلوب إشباعها ومن ارتباط هاتين الحقيقتين نشأت المشكلات والظواهر الاقتصادية وقد حاولت الإنسانية دائما أن تلتمس في هذه المدارس والنظم حلا لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكانت في سبيل ذلك تستبدل مدرسة بمدرسة ونظاما بنظام.

و الحقيقة أن تحديد نوعية النظام الاقتصادي وتطوره كان عبارة عن جدال وصراع بين الاقتصاديين النظريين والذين يركزون الاهتمام بصفة رئيسية على استخلاص القوانين العامة التي تحكم النشاط الاقتصادي في فترة معينة.

والسؤال الذي يثور في هذا المجال هو : كيف يمكن دراسة هذه التطورات لعلم الاقتصاد وقوانينه ونظمه ؟

فائدة دراسة تطور الفكر الاقتصادي

لماذا ندرس الفكر الاقتصادي وتطوره ؟ ألا يمكن أن نكتفي بدراسة النظريات المعاصرة ؟

قد يضن البعض أن دراسة تطور الفكر الاقتصادي ليس سوى مجرد عملية استعراض لتاريخ علم الاقتصاد أو هي تسجيل لما عرف من نظريات عملية مختلفة من التاريخ فإذا كان الأمر كذلك فإنه لا شك أن دراسة تصبح محدودة الفائدة من الناحية العلمية ولا نتوقع أن تستهوي الكثيرين. والحقيقة أن دراسة تطور الفكر في أي علم من العلوم ومن بينها علم الاقتصاد لها أبعاد أكثر اتساعا من مجرد عملية استعراض لحقائق علمية على مدى التاريخ ومن الممكن أن نتبين 3 فوائد أساسية متوقعة من دراسة الفكر الاقتصادي نجملها فيما يلي :

1- الفائدة التعليمية :

تتلخص في أن فهم النظرية العلمية السابقة يساهم بصفة مؤكدة في استبعاد النظريات الحالية بشكل أكبر. هذه المسألة يسلم بها المتخصصون من رجال العلم والبحث بلا جدال. ففي

الاقتصاد مثل أي علم آخر نجد لدينا في أي فترة من الزمن نظريات علمية قائمة تفسر حقائق معينة أو تساهم في حل مشاكل معينة ، وهي تبدأ من فرضيات معينة وتنتهي بنتائج معينة وتعتمد على طرق معينة في البحث والتحليل واستجابة النظريات القائمة ، لن يكون أمرا سهلا دون الرجوع إلى نشأتها وبدايتها ،و ينبغي أن تؤكد ان استيعاب الشيء علميا أمرا سهلا يختلف عن مجرد الإدراك الأولي له او تصور صحة هذا الشيء. فالكثيرون ممن يدرسون النظريات العلمية على وجهها القائم دون الرجوع إلى أصولها قد يتم كنزه من فهمها أو إدراك جوانبها المختلفة بصفة عامة.

2- تفتح الأذهان وإمكان استلهام أفكار علمية جديدة :

ذلك ان الدراسة تمكننا من فهم النظرية العلمية في تطورها على مدار الزمن : كيف نشأت ؟ وعلى أي الافتراضات اعتمدت ؟ ولماذا ؟ وما هي النتائج التي خلصت إليها ؟ وهل كان لها فائدة من الناحية التطبيقية ؟

كل هذا يساعد بلا شك في عملية تفتح الأذهان أو اتساع مجال العقول بما يؤدي إلى استيعاب منطق التطور العلمي ،و هذا في حد ذاته يضع رجال العلم على أعتاب حقائق علمية جديدة ، بعبارة مختصرة أن دراسة تطور النظرية العلمية تفتح الأذهان لمنطق هذا التطور وهذا بدوره يتيح فرصة استلهام أفكار علمية جديدة هذه الفائدة في غاية الأهمية لرجال العلم عموما وفي البلدان النامية.

3- معرفة المناهج والأدوات العلمية التي إلْتجأ إليها رجال العلم في بحث وتحليل مشاكل معينة في ظروف معينة ينمي القدرة على البحث والتحليل.

وربما هذه الفائدة من أبرز الفوائد المكتسبة من دراسة تطور الفكر ، ذلك لأن ما نجده أمامنا في هذه الدراسة من أفكار ونظريات علمية عرفت خلال فترة طويلة من الزمن كبت من نتائج عقول بشرية ، هي ليست بأي حال عقول عادية بل هي بلا شك على درجة عالية من المعرفة والذكاء. وليس هناك من حقل من حقول النشاط الإنساني يسجل فيه كيفية عمل العقل البشري ، كيفية التصرف اتجاه المشاكل في ظروف معينة وكيفية التوصل إلى النتائج في النهاية مثل حقل العلم بعبارة أخرى ليس هناك من سجل للعلم والعلماء سوى الدراسات الخاصة بتطور الفكر. إذا أمامنا الفرصة لكي نقف أمام كل نظرية حتى نتعرف على صاحبها وشخصيته

العلمية كيف تكونت ، وكيف تأثرت بمن سبقوه وبمن عاصروه وبالظروف التي عاش فيها كيف تدخلت هذه الشخصية العلمية في انتقاء المشاكل الجديرة بالبحث والتحليل بعبارة عامة إننا في تتبعنا لتطور الفكر العلمي نقف داخل معمل بشري ضخم نرى فيه أكثر العقول ذكاء (مسألة نسبية) كيف تعمل وكيف تتصرف وما الذي تتوصل إليه ومن كل ذلك نتعلم بلا شك أشياء كثيرة ونقف على حقائق علمية ذات أهمية بالنسبة لطرق البحث والتحليل.

المحاضرة رقم01 :

الفكر الاقتصادي

في الحضارات

الشرقية القديمة.

الفكر الاقتصادي والعصور التاريخية القديمة:

اختلف الاقتصاديون بشأن تعريف علم الاقتصاد تعريفا اصطلاحيا يحدد نطاقه تحديدا جامعا للموضوعات التي يهتم بمعالجتها ، مانعا لما لا يدخل في دائرة اهتماماته ،و لقد ترتب على هذا الاختلاف إن تعددت التعريفات المعطاة في هذا الشأن ، الأمر الذي يصعب معه تقديم بيان حصري لها ، وإذا كان تعريف العلم يأتي لاحقا عليه ولا يسبقه. فإن الخلاف بين الاقتصاد يبنى على التعريف ليس خلافا لفظيا أو على التغيير ، بقدر ما هو خلاف على المفهوم المبدئي لموضوع علم الاقتصاد بعبارة أخرى : إن العلم له مفاهيم عديدة ،ومن أبسطها أنه أي نوع من المعلومات العامة تعرض لمجهودات ذهنية منظمة بهدف تحسينها أو تنقيتها ومثل هذا المفهوم يجعل تاريخ علم الاقتصاد في غاية القمة ، يرجع بنا إلى عصر المصريين القدماء والإغريق القدماء والأشوريين والبابليين والحضارة الصينية القديمة. فمنذ التاريخ القديم نجد أن هناك محاولات مستمرة من جانب بعض الناس لتمحيص بعض المعلومات العامة وتنقيتها ومحاولة استخراج الحقائق منها أحيانا وتاريخيا فإن هذه المحاولات المستمرة التي تمثلت في مجهودات هادفة قائمة على العمل الذهني المنظم أثمرت عادة طرقا وفنونا للبحث لم تكن معروفة للإنسان العادي. ومن ثم يمكن الحديث عن مفهوم ثان للعلم. أنه أي حقل من المعلومات تمت في داخله طرقا وفنونا متخصصة لاكتشاف الحقائق أو لتفسير والتحليل والأخذ بهذا المفهوم سوف يجعلنا نترك جانبا كميات ضخمة من المعلومات التي وردت لنا من العصور التاريخية القديمة ،و التي وإن كانت تعرضت لعمليات تقنية وتحسين إلا أنهما تفتقد إلى منطق سليم ومنهج علمي محدد في بحثها وتحليلها.

و سنجد فيما بين أيدينا على أساس المفهوم الأخير وعلى أساس ما وصل إلينا من علوم القدماء أن عددا من الحقائق الاقتصادية العلمية قد عرف في عهد الإغريق. أي أن هناك بداية ما لعلم الاقتصاد في الإغريق.

لقد قام فلاسفة الإغريق بالكتابة في بعض المسائل الاقتصادية. وكان من أبرزهم أفلاطون وأرسطو ويكن ينبغي أن نشير بناء على ما سبق أن ليس كل كتب أفلاطون وأرسطو في الاقتصاد ذو طبيعة علمية بمعنى اعتماده على طرق منظمة في البحث والتحليل. بل أن الواقع

أن كثيرا مما كتب على يد فلاسفة الإغريق كان عبارة عن معلومات معروفة للرجل العادي حينذاك ،و قد تم تدقيقها من كثير من الشوائب الفكرية وتدوينها بصورة منظمة.

اهم الافكار الاقتصادية للحضارة اليونانية والرومانية:

ظهرت لأفلاطون افكار اقتصادية في كتابه الجمهورية الذي تحدث عن المدينة المثلي، وفكرة العدالة للفرد ،والمدينة اولا باعتبار الفرد مجموعة من المدينة، اما اصل الدولة فهو اساس اقتصادي من اجل اشباع حاجات الافراد ،فهو لا يستطيع وحده توفيرها فقط بعد اجتماع مجموعة من الافراد من اجل اشباع حاجات الاخرين، و هو ما يسمي بالدولة و تنظيمها بتقسيم العمل على كل فرد وفقا لمهاراته و قدراته ،ومن هنا يتشكل النموذج النظري لمدينة افلاطون المثالية من خلال تأسيس مدينة صغيرة يكون عدد سكانها صغير و ثابت ،و يتم تقسيم المجتمع الى طبقة منتجة تقوم بإشباع الحاجات المادية للمدينة، طبقة الجنود حماية المدينة، طبقة الحكام وضع القوانين لتنظيم المدينة، اما النقود عند افلاطون هي وسيلة لتسهيل التبادل و لها قيمة صورية مستقلة عن قيمتها الذاتية كمثال نقود ذهب والفضة.

تميز ارسطو ببعض الدراسات التحليلية لحل بعض المشاكل و الظواهر الاقتصادية من خلال بذور نظرية الاقتصادية في التحليل في كتابه "السياسة والاخلاق" من خلال تحليل الاقتصاد على اساس وجود الرغبات وكيفية اشباعها ومن اهم مواضيعه الاقتصاد البحت و التحليل الاقتصادي، ولقد فرق بين قيمة الاستعمال و قيمة المبادلة ،والاحتكار يعتبر غير عادل.

الفلسفة الرومانية هي نفس الفلسفة اليونانية مع تغلب الطابع القانوني عند الرومان من رجال الكنيسة واعتماد فكر القانون الطبيعي ليس من وضع الانسان ولكن من خلق الطبيعة والمذهب الفردي حق كل فرد ان يفعل ما يشاء بممتلكاته حرية الملكية الفردية[1].

خصائص وطبيعة تطور الفكر الاقتصادي للفلاسفة الإغريق القدماء:

لقد كتب فلاسفة الإغريق القدماء في مسائل عامة تخص الإنسان والمجتمعات فتطرقوا إلى موضوعات المبادلات السلعية والنقدية ،و إلى مسائل النقود والأسعار والاحتكار واصطبغ الكثير من مناقشاتهم للموضوعات الاقتصادية بصيغة أخلاقية حيث لم يكن هؤلاء الفلاسفة

د.لبيب شقير،بدون تاريخ،لطفي عبد الوهاب يحي،86،عبد الشافي غنيم عبد القادر،86 محمد بيومي مهران،85،محمد سلطان ابو علي،83،ويل

[1] ديورانت،بدون تاريخ،عبد الفتاح محمد وهيبة،بدون تاريخ،ابن كثير،سيد قطب،جلال الدين احمد المحلي،70

يستهدفون أصلا التوصل إلى أفكار أو حقائق اقتصادية مجردة. وظل هذا الطابع مهيمنا على المناقشات الاقتصادية لقرون طويلة. فمثلا في العصور الوسطى كان من القضايا الهامة التي استثارت همم الباحثين الثمن العادل ، عدم مشروعية أثرياء وشرعية الملكية الخاصة والقيود الأخلاقية على استخدامها.

الحضارات في العراق:

ظهرت في ازمنة بعيدة قبل الميلاد وتتميز بالتطور في البناء و النحت والكتابة والعمارة حيث اهم الموضوعات التي وجدت مكتوبة كانت تدور حول وثائق اقتصادية تتضمن احصائيات المعابد وممتلكاتها من حقول وماشية ومخصصات اليومية للأفراد واتسعت العلاقات الخارجية مع البلدان المجاورة مثل مصر والجزيرة العربية[2].

وظهرت في العراق الحضارة البابلية وحكمها الملك حمورابي واشتهر حكمه بالازدهار في الدين والسياسة والاقتصاد واهتم في قوانين تسيير الحضارة امور القضاء و الامن وحقول المحاربين و مسؤولياتهم وعقود الزراعة وشروط القروض والاموال الشخصية وقد قسم قانون المجتمع الى طبقة الاحرار والافاضل او السادة، طبقة عامة الشعب الاحرار، طبقة الارقاء اقل شئن.

الحضارات الشرقية مجهولة :

الحضارة الفينيقية وتم اختلاف في تحديد موطنها الاصلي اما دولة البحرين او الشام او الحبشة وفي الاخير استقروا في ساحل البحر الابيض المتوسط وقاموا بتأسيس مدن عريقة مثل مدينة قرطاج بالقرب من تونس ومدن اخري بليبيا ومستعمرات في قورسقة وصقيلية وملطة ومرسيليا، وهم من اكتشفوا طريق الرجاء الصالح و اشتهروا بصناعة البرونز والعاج و الزجاج والاقمشة وصناعة السفن و في فن الملاحة والنشاط البحري والتجاري، واستخدموا صباغة الانسجة بمادة حمراء تستخرج من قواقع البحرية و اصبح اللون الاحمر لون الطبقة الأرستقراطية ابدعوا في صناعة الآلات الموسيقية و ادوات الزينة والطعام و هم من علموا الامبراطورية اليونانية الحروف الهجائية المصرية و هم من ادخلوا البردي الى مصر نبات يستخدم في الكتابة بدل الورق لتسجيل الحروف الهجائية والسجلات الحسابية، وكان النشاط الرئيسي التجارة والملاحة مخصص للطبقة الثرية فقط والحاكمة ولها صلطة الحكم والسياسة الخارجية والمالية، الطبقة

[2] د.زينب صالح الاشوخ،الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الاسلامي نظرة تاريخية مقارنة،كتب عربية.

المتوسطة هم اصحاب المهن والصناعات، وفي الاخير طبقة الخدم والعبيد، و اهتم الفينيقيون بتعظيم ثروتهم من ذهب و فضة.

الحضارة الفرعونية :

ملك الحضارة المصرية فرعون الذي كان يجمع كل السلطات المختلفة، وقد قسمت الى اقطاعيات يحكمها امير تابع لفرعون الذي فرض نظام تدخل الدولة الكاملة في شؤون الافراد و انشطتهم و من اهم الاسس والافكار الاقتصادية الفرعونية مايلي:

– مبدا الاحتكار المطلق للحاكم فرعون فهو المالك لجميع الاراضي الزراعية ولمحاصيلها، وايضا مناجم الذهب والنحاس في سيناء والمحاجر وحصص الري للماء.

– التجارة الداخلية تمارس في اسواق القري و المدن المجاورة من خلال تبادل المواد الغذائية وثروة الحيوانية وازدهارها يعتمد على حصة توزيع الماء وتساقط الامطار.

– التجارة الخارجية تميزت وتنوعت بالفضة والبخور وزيت واخشاب لبناء المعابد و القصور و السفن والعاج وروائح وكانت موجهة للطبقة العليا لرجال الدين والاغنياء، ايضا من بين المستوردات الآلات الموسيقية و الخيول والاواني والاسماك والمواشي كل هذا من البلدان المجاورة اما الصادرات فكانت في الحلي والمنسوجات والاواني والتماثيل بفضل اسطولها التجاري الذي يحتوي على 40 سفينة.

نظام الضرائب تم فرض الضرائب على الاراضي الزراعية المملوكة من قبل فرعون وتحت تصرف مزارعين حيث تدفع ضريبة على المستغلين لها بدفع قسط بعد جني المحصول ،وتم تكليف ما يسمي برئيس المراقبين للأراضي الخزانة الملكية الفرعونية من اجل مراقبة هذه الاراضي التابعة للحاكم ومراقبة الوضع الاقتصادي لمصر وهو ما يعرف حاليا بالتهرب الضريبي وقد تم وضع قوانين تنظم الضرائب هي كالتالي:

– من يتعرض للسفن تحمل الضرائب يعاقب و ينفي، يجب على أي مواطن ايجاد سفينة لمساعدة موظف الضرائب لتوريدها، من يسرق الضرائب المحمل في السفن او ضرائب المعبد ينفي و يعاقب، الخمور مخصص فقط للعرش يعاقب من يأخذ النبات المخصص لصناعة الخمور، معاقبة موظف الضرائب في حالة حصوله على الرشوة اثناء جمع الضرائب، فرض

ضـرائب علـى المنـاطق المجـاورة المسـتعمرة مـن قبـل مصـر بحجـة الحمايـة وهـي ضـرائب علـى اراضـي الزراعيـة والـدخول حيـث كـان موظـف يتكفـل بتسـجيل الاعمـال هـذه مـن حيـث تسـجيل البضـائع وارباـح والخسـارة مـع حمايـة مواشـي المعابـد وتوثيـق العقـود والوصـايا وفـرض ضـرائب حدوديـة للـدول المجـاورة لحمايـة التجـارة المصـرية واغلـب هـذه الضـرائب كانـت عبـارة عـن سـلع و منتجـات زراعيـة وحيوانيـة وكمثـال كانـت اراضـي الملـك فرعـون تسـتأجر لزراعهـا بـدفع عشـر المحصول لكل 0.405 هكتار أي واحد فدان.

النقـود كـان الموظفـون يحصـلون علـى اجـورهم بصـفة خبـز او خميـرة او حبـوب وبعـد ظهـور المعـادن النفيسـة اصـبحت قيمـة الاشـياء تـوزن او تقـيم علـى اسـاس خاصـيتها مـن سـبائك ذهـب التـي تقدر بقيمتهـا، النقـود بشـكل صـكوك كـان ذلـك فـي عهـد يوسـف عليـه السـلام سـورة يوسـف مـن الآيـة 20[3]الـى غايـة الايـة21 وفـي تفسـير القـران الكـريم لابـن الكثيـر لهـذه الآيـة هـو ان السَـيَارَةُ[4] دفـع تلـك النقـود او تفسـير سـيد قطـب فـي تفسـير فـي ظـلال القـران، تعـود علـى مـن اشـتروا يوسـف بثمن بخس ومن هنا النقود كانت الشكل المتطور لهذه الحضارة.

الائتمـان كـان هنـاك كتبـة يقومـون بمهمـة كتابـة الصـكوك الائتمانيـة المتعلقـة بالمتعـاملين مـن تحويلات و صكوك مكتوبة تحل محل المقايضة.

الزراعـة هـي النشـاط الاساسـي للاقتصـاد المصـري نظـرا لتـوفر المحاصـيل علـى ضـفاف نهـر النيـل، وكـان المزارعـون يعملـون فيهـا كرقيـق ويقـدم جـزء كبيـر مـن المحصـول للطبقـة الحاكمـة و الجيش والمعابد مع دفع ضريبة الاستغلال.

الصـناعة امتـازت مصـر بصـناعة التحنـيط و المنسـوجات و التعـدين مـن اوانـي وتماثيـل ومجوهرات.

الهندسـة لقـد فاقـت الحضـارة الفرعونيـة الحضـارة اليونانيـة والرومانيـة مـن حيـث الانجـازات الهندسـية و المعماريـة للأهرامـات و المعابـد وانجـاز سـور طويـل لبحيـرة مـوريس لجمـع المـاء مـن اجـل استصلاح 25000 فدان واصبح خزان واسع للماء من اجل الري.

[3] "**وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ** مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ"
[4] "وَجَاءَتْ **سَيَّارَةٌ** فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَا بُشْرَى هَذَا غُلَامٌ وَأَسَرُّوهُ بِضَاعَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا

وسائل النقل و المواصلات اختلفت الوسائل باختلاف الطبقة، الاغنياء يركبون الهوادج التي يحملها العبيد و العربات التي تجرها الخيول، طبقة الفقراء يسيرون على الاقدام او الحمير اما السفن تستخدم كوسائل للنقل و المواصلات البحرية تجارة داخلية وخارجية وحروب ونقل الضرائب و الحكام و الفقراء يستخدمون القوارب، وكان العبيد يجرون الحجارة الضخمة لبناء المعابد عن طريق الاشجار و الشحم وينقلون البضائع باستخدام الحمير و الخيول، اما البريد فكانت العملية الصعبة بسبب بعد المسافات بين المدن وقلة الطرق المهيئة فقط الطريق الحجري من نهر الفرات مارًا بغزة و معبر النيل المستخدم للبريد.

التخطيط اشتهرت الحضارة المصرية الفرعونية بالتخطيط الاستراتيجي في عهد يوسف عليه السلام بمعالجة المشاكل و الازمات الاقتصادية التي شهدتها مصر في خلال سبعة سنوات كازدهار اقتصادي من خلال توفر الامطار و سبعة سنوات جفاف وذلك كما ورد في سورة يوسف فكان التخطيط محكم وناجح للخروج من هذه الازمة الاقتصادية ومنه فان الحضارة الفرعونية قد انطوت على كثير من الافكار الاقتصادية.

المحاضرة رقم02:

الفكر الاقتصادي

في المجتمعات الغربية

القديمة والعصور

الوسطى في أوروبا.

الفكر الاقتصادي في اوروبا:

اختلف حصر فترة العصور الوسطي فقد تمتد بسقوط الامبراطورية الرومانية الغربية و الشرقية و الامبراطورية الفارسية في القرن الخامس عشر حتي سقوط القسطنطينية و كانت فترة ركود اقتصادي شملت هذه الحقبة الحضارة المسيحية في اوروبا وظهور الحضارة الاسلامية وتكوين الدولة الاسلامية في الجزيرة العربية ومنه تيارين مختلفين بعد انهيار الامبراطوريات الثلاث الغربية الشرقية و الفارسية ما يسمي بانهيار العالم القديم ونشأة نظام اقطاعي في مرحلة العصور الوسطي.

نشأة النظام الاقطاعي:

ساد هذا النظام اوروبا الى جانب نظام رقيق الارض حيث كان كل سيد الحاكم يعيش في اقطاعيته وله جنود ورقيق الارض يخضعون له، وايضا يضع حاكم الاقطاعية قائد يحكم جزء من الاقطاعية وكلهم تابعون للحكام الكبار للإمبراطورية الذين يحكمون كل الاقطاعيات داخل الامبراطورية، و هكذا كان النظام الاقطاعي يقوم على اساس نظام هرمي على راسه الامبراطور.

الخصائص الاقتصادية للنظام الاقطاعي:

– نظامه هرمي اقطاعي، اقتصاده زراعي راكد مبداه تحقيق الربح واستعمال النقود، محصور على الطبقة الحاكمة ولا مجال للخسار.

– اقتصاد مغلق، لكل اقطاعية فكل وحدة اقتصادية اقطاعية مستقل و منفصل عن الاخر.

– صناعة يدوية متقنة ،وفق طلبية وانتاجها موجه لفئة معينة، ولكل صانع ورشة مستقلة يشتغل فيها اشخاص اقل خبرة وصبيان.

– الكنيسة تمثل السلطة الدينية و العليا واحتكرت مهنة التعليم من فلسفة وقانون من قبل رجال الدين و اهم المدرسين في العصور الوسطي في اوروبا توماس الاكويني، امتلكت الكنيسة ثلث الاراضي ،وكان لرجال الكنيسة اثر في قيام الثورات نظرا للظلم الذي ساد القرون الوسطي مما ادي الى الدعوة لفصل الدين عن الدولة وحاربت الكنيسة ظاهرة السحر التي شاعت في اوروبا وعاقبت الكنيسة الكاثوليكية مهنة السحرة.

المحاضرة رقم03:

الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة والعصور الوسطى في أوروبا.تابع

معالم الفكر الاقتصادي في العصور الوسطي:

لم يكن تحليل اقتصادي علمي في هذه الحقبة فقط افكار اقتصادية تدافع عن نقاط مذهبية وتفضيل تنظيم على اخر من بينها مايلي:

– الفكر الاقتصادي تابع لمبادئ دينية ولسلطة الكنيسة و أي فكرة او قيم و اعمال لنشاط اقتصادي تحت تصرف الكنيسة.

– تمجيد العمل وعدم المساوات بين الطبقات من اجل تأدية كل طبقة لوظيفتها لما لها من اهمية اقتصادية عند الدين المسيحي.

– الملكية الفردية احسن من الجماعية من اجل تجنب النزاعات بين توزيع الناتج و من اسهم في انتاجه لرضي الجميع، ويقوم المدير بإدارة الاموال المملوكة لصالح المجموع أي ملكية خاصة موجهة للانتفاع العام.

– الحصول على الثروة وفقا للطبقة الاجتماعية.

– وفقا لاهم المدرسين للكنيسة فان التجارة تكون محدودة في تحقيق الثروة و تلبية السلع و الربح يكون محدود لا للثراء الفاحش و لقد وضع توماس الاكويني قواعد تنظيم التجارة الفاحشة وهي عدالة التبادل الخالي من الاحتكار، الحفاظ على حياة التاجر و تلبية منافع البلد.

– الثمن العادل للبائع و المشتري الذي حدد من قبل المدرسين و اختلفوا في تحديد معياره مثل توماس الاكويني حدد "الثمن الذي يتساوى مع منفعة الانتاج"، ومدرس اخر هو "الثمن العادل الذي يغطي نفقة الانتاج و يضمن للمنتج الحصول على ربح معتدل يمكنه من تحمل نفقات عادلة ومن فعل الخير"، "الذى يضمن للعامل حياة ملائمة طبقا لما تقضيه طبقته الاجتماعية والعرف و التقاليد، "الثمن الذي يتضمن الانحراف عنه انحرافا عن الاخلاق الفاضلة".

– القرض بالفائدة بالنسبة لتوماس الاكويني هو محرم استنادا الى ارسطو و قرارات الكنيسة بحجة ان الشخص اذا اقرض شخص مالا لا يستحق الى النقود ذاتها اما الفائدة غير مقبولة و لا يوجد بيع استعمال النقود.

– الزراعة اعتمدت على ثلاث طرق لتنظيمها، زراعة حقل لعدة سنوات متتالية لعدة محاصيل حتي تقل خصوبتها و بعدها الانتقال الى حقل اخر، تقسيم الارض الى حقلين يزرع الاول و يترك الثاني للسنة الموالية للزراعة يكون خصب للزراعة،، تقسيم الارض الى ثلاث حقول يزرع الاول والثاني يترك الثالث للسنة الموالية للزراعة يكون خصب للزراعة، ومنه مزارعو النظام الاقطاعي اتبعوا نظام دورة خصوبة الارض والحفاظ على الارض الزراعية وطاقتها الانتاجية بصفة دورية[5].

أعمال وواجبات مكتبية وإعداد أبحاث حول ظاهرة اقتصادية

أجب عن الأسئلة رقم 01:

1- اشرح نظرية مالتوس في السكان مع تعليل الإجابة بمثال رياضي و إلي أي فكر اقتصادي تنتمي ؟

2 – ما هي أهم الأسس و الأفكار الاقتصادية للحضارة الفرعونية القديمة؟

3- اشرح الجدول الاقتصادي و توضيح الدورة الاقتصادية عند الفكر الاقتصادي الطبيعي ومن وضعه؟

4- تحدث عن الأفكار الاقتصادية لرواد الفكر الاقتصادي اليوناني ؟

أجب عن الأسئلة التالية رقم 02:

1- اشرح الفكر الاقتصادي الإسلامي ؟

2 – اشرح الفكر الاقتصادي في أوروبا ؟

أجب عن الأسئلة رقم03:

1- اشرح النموذج النظري للمدينة المثالية و إلي أي فكر اقتصادي تنتمي و من رائد هذه النظرية؟

2- من وضع الجدول الاقتصادي و إلي أي فكر ينتمي بالشرح؟

3- تحدث عن نظام الضرائب في الحضارة الفرعونية؟

4 – ما هي أهم الأفكار الاقتصادية التي وردت في بعض الكتابات الإسلامية القديمة؟

[5] لبيب شقير،بدون تاريخ،عبد الرحمن يسرى880،على لطفي، 71 ،.

المحاضرة رقم04 :

الفكر الاقتصادي المركانتيلي (التجاريون).

دراسة حول المدرسة التجارية (المركنتلية):

نشأة ورواد المدرسة التجارية:

النظـام المركنتلـي التجـاري "**Mercantilism**" ، هـو نظـام اقتصـادي نشـأ فـي أوروبـا خـلال تقسـيم الإقطاعيـات لتعزيـز ثـروة الدولـة وزيـادة ملكيتهـا مـن المعـدنين الـذهب والفضـة عـن طريـق التنظـيم الحكـومي الصـادر لكامـل الاقتصـاد الـوطني وانتهـاء فـي سياسـات تهـدف إلـى تطـوير الزراعـة والصـناعة وإنشـاء الاحتكـارات التجاريـة الخارجيـة ، وقـد انتشـر المـذهب التجـاري أو المركنتليـة فـي القرن السادس عشر.

يعتبـر أنطـوان دي مونكرتيـان "**Antoine de Montchrectien**" أول مـن بحـث فـي هـذا الموضـوع بتوسـع مـن فرنسـا فـي كتابـه الاقتصـاد السياسـي عـام 1615م ،و كـان أول مـن نفـذه فـي فرنسـا هـو كـولبير "**Colbert**" حـث علـى تشـجيع " الصـناعة " واتخـذ الكثيـر مـن الإجـراءات التـي تؤدي إلى تحسين النوعية.

مبادئ الفكر الاقتصادي المركنتلي:

1- الصيغة المعدنية (إسبانيا في القرن السادس عشر):

لمـا كانـت الثـروة هـي المعـدن الثمـين وكانـت الغايـة هـي زيـادة احتيـاطي الـذهب والفضـة ، فالوسـيلة المثلى هي منع خروجها من البلاد العمل على إدخالهما إليها.

و تقتـرح هـذه الصـيغة عـددا مـن التـدابير العمليـة وتقويـة أسـطول الدولـة لنقـل المعـدن الثمـين مـن العـالم الجديـد وإقامـة مراقبـة جمركيـة دقيقـة لمنـع تسـرب المعـدن الثمـين ،و قـد أجبـرت السـفن التـي تحمـل البضـائع الإسـبانية المصـدرة إلـى الخـارج أن تعيـد إلـى إسـبانيا مـن النقـد مـا يعـادل حمولتهـا ،و السـفن التـي تحمـل البضـائع الـواردة إلـى إسـبانيا أن تحمـل البضـائع مـا يعـادل جـزءا علـى الأقـل من حمولتها.

لكـن هـذه النظريـة كانـت وبـالا علـى إسـبانيا ولـيس فقـط لأنهـا لـم تمنـع تسـرب وهـروب المعـدن الثمـين إلـى الخـارج ، وإنمـا لأنهـا أضـعفت نشـاط الـبلاد الزراعـي والصـناعي وقـد سـاعد غـلاء الأسـعار الـذي سـببته زيـادة أسـعار الـذهب والفضـة فـي إضـعاف الصـادرات الوطنيـة فـي وقـت زادت نسبة حاجات إسبانيا للاستيراد لقاء إخراج كميات كبيرة من المعدن الثمين.

2- الصيغة الصناعية (فرنسا في القرن السابع عشر):

إذا كانت الثروة تتمثل في المعدن الثمين وزيادتها تتم بزيادة مخزونه ، فإن الوسيلة لم تعد في التأثير المباشر على حركات المعادن الثمينة بل عن طريق المستودع النقدي بواسطة نهضة صناعية.

إن الزراعة تخضع للتقلبات الموسمية والمواد الزراعية رخيصة الأسعار بالنسبة لوزنها. ولهذا فإن المهم هو الوصول إلى تصدير بضائع كبيرة القيمة بإنماء الصناعة الوطنية ولا سيما صناعة مواد الزينة والترف ، مما يؤدي إلى الاستغناء عن شراء المنتجات الغالية من الخارج وتصدير هذه المنتجات نفسها إليه.

وقد تبنت فرنسا هذه الصيغة وطبقتها على يد أحد رجال الدولة فيها الوزير بركولبير "**Colbert**" (الذي دامت وزارته من 1660-1683) وأخذ رجال الدولة الأخرى في سياستهم الاقتصادية بهذه الصيغة وخاصة في إنكلترا " كرومبل" وبروسيا " فريديريك الثاني " وروسيا " بطرس الكبير " وتقوم سياسة كولبير على :

أ- حماية الإنتاج الوطني

ب-تسهيل استيراد المواد الأولية بإعفائها من الرسوم ومنع إعادة تصديرها قبل تصنيعها.

ت-إعفاء المواد المصنعة من الرسوم إضافة إلى تحسين الجودة لكسب الأسواق.

3- الصيغة التجارية (بريطانيا في القرن الثامن عشر) :

وهي الصيغة التي انتهت إليها المركانتيلية.

الثروة هي الذهب والفضة والهدف هو زيادة مستودع المعدن الثمين ولكن ذلك يتم بالتجارة والملاحة. ذلك أن التجارة الخارجية في رأي دعاة هذه النظرية تزيد في غنى الدولة أكثر من الصناعة وهم يستشهدون على ذلك بالمدن القديمة الزاهرة (صور ، صيدا ، قرطاجة ، والإسكندرية مثلا) وهي لم تكن مراكز صناعية وكذلك هولندا في ذاك العصر. وأهم التدابير للعملية هي :

أ / الحصول على ميزان تجاري راجح (تزيد فيه الصادرات عن المستوردات ويبقى منه رصيد ذهبي).

ب / تقوية الأسطول البريطاني وحصر التجارة البريطانية به (قانون كروموبل) والتغلب على الأسطول التجاري الهولندي في ميدان المزاحمة.

ج/ حرية التجارة الخارجية ليتاح لبريطانيا الدولة التجارية البحرية الكبرى ، التحرك في عالم واسع.

*** خصائص الفكر المركانتيلي :**

يقوم المذهب المركانتيلي على اعتبار المعدن الثمين هو الثروة الرئيسية المرغوبة ، من يملك المعدن الثمين يملك إمكانية الحصول على كل شيء. وهذا يصح بالنسبة للفرد كما هو بالنسبة للدولة. ولكن كمية الذهب والفضة مهما كانت فهي في وقت ما محدودة وما يمكن أن تربحه دولة إنما تخسره دولة أخرى. وعلى الدولة التي تود الصمود ان تزيد من مستودع ثروتها على حساب غيرها وأن تدافع عنه.

هذا يعني أيضا أن على الدولة وليس على الأفراد ، تقع مسؤولية زيادة الثروة الوطنية وصيانتها. وهي لابد لها من التدخل لتوجيه الاقتصاد الوطني. وهكذا نلاحظ أن المذهب المركانتيلي غنما يقوم على الأسس الثلاثة التالية :

أ / هو مذهب نقدي :

يعلن أن الذهب والفضة هما ثروة بذاتها وأن هدف النشاط الاقتصادي إنما هو حيازة هذه الثروة وتضخيمها. وهكذا أبرز المركانتيليون وظيفة النقد كمستودع للقيمة دون اعتباره كما هو الحال في التاسع عشر أداة مبادلة. ذلك لأنهم عاشوا في زمن مضطرب سادت فيه الحروب بين الدول وقل الإنتاج وزاد الخوف من قلة الأغذية والمواد الأولية فكان تملك احتياطي ذهبي يعني تملك نقدا إضافة إلى بقايا المزايا الاقتصادية السياسية. بينما كان القرن التاسع عشر يتصف بسلم نسبي.

ب / مذهب وطني :

يعني بمصلحة الوطن قبل مصلحة الأفراد وهو يقر تناحر الدول فيما بينها. ذلك أن المركانتيليين أحلوا كما نعرف اقتصادا قوميا محل اقتصاديات إقليمية ، فكان من الطبيعي أن يسوقهم ذلك إلى أن يعارضوا الاقتصاديات القومية فيما بينها. وهذا يختلف عما كان عليه

الحال في القرن التاسع عشر عندما بوركت الحرية الفردية وقل تدخل الدولة في الحياة العامة وساد الاتجاه للإلغاء الحواجز الجمركية بين الأوطان ودعم حرية المبادلة.

ج/ مذهب تدخلي :

وهذا ما اخذه عليه خصومه أيضا في القرن التاسع عشر ، والحق أن المركانتيليين كانوا يشيدون بالمساعي الفردية والحرية والمزاحمة لكنهم لا يفهمون ذلك إلا ضمن إطار تدخل الدولة لأن تأمين المصالح العامة لا يمكن أن يتم إذا أوكل للمساعي الفردية وحدها ، وعلى الدولة أن تنسق هذه المساعي. والذي جرى للمركانتيلية هو أنه ما دام التدخل يتولاه رجال عباقرة مثل كولبير وكروميل فإنه كان ناجحا. وقد رأينا كيف أن السلطة حطمت الحواجز الجمركية العنيفة وقضت على تعسف المقاطعات وعممت الطرق الفنية الراقية. لكن التدخل بات سيئا لسوء الإدارة ولجمود الخلفاء فيما بعد.

و هكذا فالمبادئ المركانتيلية وإن كانت تنطوي على بعض الأخطاء النظرية ، كانت على العموم مستجيبة لداعي الضرورة في زمانها.ولكن هذا الزمان بات يتغير مما زاد من تعقيدات المذهب المركانتيلي رغم محاولات الإصلاح وضار ضرره أكبر من نفعه.

*** محاولة إصلاح المذهب المركانتيلي :**

قامت منذ نهاية القرن السابع عشر محاولات فكرية عديدة لإصلاح النظام المركانتيلي المتدهور نذكر منها في فرنسا الإصلاح السياسي (فينبلون وتيلماك) والإصلاح الضرائبي مع بواغيلبير "Bois Guilbertt" سنة 1707 والإصلاح المالي الذي ابتدعه خيال جون لاو "Law"

*** النظام الذي اخترعه لاو:**

جون لاو صيرفي إنكليزي جاء إلى فرنسا أيام لويس الرابع عشر ، وقد أراد أن يطبق المبادئ المركانتيلية على النقد الورقي وأقنع بذلك الوصي على عرش لويس الخامس عشر. والنظام يقوم على فكرتين :

– العملة في الدولة كالدم في الجسم البشري كلما كانت غزيرة خلقت ثروة وكلما كانت قليلة ولدت " فقر الدم " في الأعمال ، ولزيادة العملة لا حاجة للمعدن الثمين لأن الأوراق المصرفية هي أكثر عملية وأقل كلفة. ولكن كيف نضمن لها قيمتها ؟

الدولة تضمن قيمة العملة.

ولكن ثقته هذه بالدولة أطاحت بنظامه. ذلك أنه عندما حول سنة 1717 مصرفه الخاص (الذي كان يصدر نقدا ورقيا مكفولا ومضمونا) إلى مصرف ملكي يصدر نقدا ورقيا لا ضمانة له (كما يسهل الاكتتاب لمساهمي شركات الهند) كان ذلك نهاية النظام لأن إصدار هذا النقد وفقدان ثقة الناس به والتهافت على المصرف لاستبداله بنقود معدنية انهت التجربة عام 1723 تاركة أسوأ الأثر على سياسة الائتمان في فرنسا وكذلك على أهمية دور العملة ووظيفتها في الحياة الاقتصادية لمدة طويلة لكن هذا لم يمنع ازدهار الثروة الفردية.

*** مكانة المركانتيلية التاريخية :**

كانت المركانتيلية الإيديولوجية الاقتصادية للبرجوازية التجارية في مرحلة التراكم الأولي لرأس المال. وكانت أول مدرسة من مدارس الاقتصاد السياسي البرجوازي. وكانت المسألة المركزية في مؤلفات المركانتيليين الأوائل هي الميزان النقدي ، وكانوا يدافعون على زيادة الثروة النقدية بوسائل تشريعية محضة عن طريق منع إخراج النقود وإدخال أكبر كمية منها. أما المركانتيلية المتطورة فقد ظهرت بعد الاكتشافات الجغرافية الكبرى وازدهرت في أواسط القرن السابع عشر. فمع تطور الصناعة الوطنية ارتفع دور التجارة الخارجية واكتسبت تجارة الوساطة أهمية خاصة. وقامت الدولة بمساعدة الصناعة الوطنية والتجارة.

و المسألة المركزية في المركانتيلية المتطورة هي " الميزان التجاري " فالدولة تصبح أكثر غنى كلما أصبح الرصيد الإيجابي في الميزان التجاري أكبر. ولقد كان المركانتيليون يدافعون عن الحماية الجمركية التي تقتضي بفرض رسوم جمركية عالية على المستوردات من الخارج مما وفر شروطا أفضل لتطور الإنتاج الوطني.

تميزت المركانتيلية بتركيز الاهتمام الأول على التداول ولذلك فهي بدلا من تحليل الظواهر كانت تكتفي بوصفها وتطلب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

وانطلاقا من ذلك فقد كان المركانتيليون ينظرون إلى الاقتصاد السياسي باعتباره العلم الذي يبحث في الميزان التجاري ومهمته الأساسية هي " كيف يمكن تحقيق أكبر زيادة ممكنة في عدد بائعي البضائع وتخفيض عدد المشترين حتى أدنى حد ممكن ".

لم يدرس المركانتيليون مسألة قيمة البضاعة لذلك فقد أخطأوا في تفسير قيمة النقود نفسها التي وجدوها في الخصائص الطبيعية للذهب والفضة. وكانت النقود بالنسبة لهم وسيلة للتراكم ، ثم أصبحوا يعتبرونها وسيلة للتداول أيضا ،و لكنهم لم يدركوا وظيفتها كمقياس لقيم البضائع ، وبما أنهم اعتبروا النقد هو القيمة بحد ذاته ، فقد اعتبروا الربح زيادة في كمية النقود.

لقد عكست المركانتيلية مطالب البرجوازية منذ البداية في تحديد استهلاك الجماهير الشعبية من أجل تحقيق التراكم الرأسمالي.

المطلب الثالث : أهم انتقاداتها

كانت المركانتيلية مرتبطة كما نعرف بسلطة الدولة المركزية ولهذا بدأت الأولى تنحدر بانحدار الثانية لتحل محلها الحرية الاقتصادية المرتبطة بنهوض البرجوازية في فرنسا ، وقد عرف عهد لويس الخامس عشر وعهد لويس السادس عشر الضعف والرشوات والفساد وانخفاض سعر العملة حتى عام 1730 ، إضافة إلى الصعوبات المالية ،و كان ضعف الإمبراطورية الفرنسية يتم لصالح بريطانيا العظمى التي حققت بين عام 1688 " عام الثورة الدستورية البريطانية " وعام 1815 " عام سقوط نابليون " انتصارا ساحقا على فرنسا انتصارا دعم فيما بعد كافة شروط الحرية الاقتصادية التي حمل لواءها الإنكليز.

وهناك عوامل كانت تساعد على زيادة الثروة الفردية أهمها :

1- ارتفاع الأسعار من عام 1730 إلى عام 1775 بسبب زيادة مخزون الفضة.
2- نمو التجارة الخارجية مع المستعمرات.

وقد بدأ هذا الإثراء يقوي مركز البورجوازية فينمو بفضله الفصل بين الاقتصاد والدولة. وكان أرباب العمل قد أخذوا يتلقون شيئا فشيئا استقالة الملكية بين أيديهم بتملكهم وسائل الإنتاج ويفتشون عن الإيديولوجية التي تسهل لهم الاكتفاء الذاتي والربح العميم.

و هكذا بدأ المذهب المركانتيلي الذي سيطر حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر يتضاءل أمام الدعوة إلى الحرية الاقتصادية وفضائلها ونبذ هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي ونمت نزعة التعمق في دراسة الوقائع الاقتصادية وتحليلها عمليا بدلا من قصر النشاط على تنمية ثروة الدولة بزيادة مستوى المعدن الثمين.

وكان أول المفكرين الذين حملوا بذور هذا التحول هما :

1- "برناردي ماندفيل Mandeville" الذي أوضح أن المنفعة هي معيار النشاط الاقتصادي وأن السعي وراء المصالح الفردية المختلفة يلقى الانسجام ضمن إطار تقسيم العمل الاجتماعي.

2- "بواغيلبير Guilbert Bois" : الذي يقترب إلى حد ما من المذهب المركانتيلي من حيث انطلق من اعتبارات هي السعي لزيادة الثروة ولكنه يشدد على أهمية الزراعة كمصدر لتنمية الثروة الفردية والثروة الوطنية معا ، وهو ما ستنادي به بشكل أوضح النظرية الفيزيوقراطية كما يطالب بحرية المبادلات وحرية دوران الدخل ، وهذا أيضا ما سينادي به الفيزيوقراطيون عندما يتكلمون عن النظام الطبيعي الأمثل وهكذا فإن بواغلبير الذي يعتبر من رواد التحليل الاقتصادي لأنه درس الدخل وحاول تفسير دورته كما درس الإنفاق ولاحظ آثاره يعتبر صلة الوصل بين الفكر المركانتيلي والفكر الفيزيوقراطي.

المحاضرة رقم05 :

الفكـــر الاقتصـــادي فـــــي العصـــــر الإسلامي.

الحضارة الاسلامية :

كذلك تناول علماء المسلمين في العصور الوسطى المعاملات والمشاكل الاقتصادية بالبحث ، ولا نستطيع أن نقول أن الكتابة في هذه الأمور الاقتصادية كانت مستهدفة في حد ذاتها أو أنها مستقلة فكريا أو عقائديا عن بقية أمور العبادات ، كما أنه كان من الواضح أن الدافع الأساسي للكتاب المسلمين الذين تناولوا الأمور الاقتصادية كان منبعثا من عقيدتهم بأن البحث العلمي الجاد المتحرر من الهواء الخاصة عمل يدخل ضمن الأعمال التعبدية التي يثاب عليها المرء في الآخرة ، لذلك نجد أن أبا يوسف **(737-798م)** ومن جاء بعده يتناول موضوع غلاء ورخص النقود تغير قيمتها الحقيقية من باب العدالة في اقتضاء الحقوق المؤجلة. ونجد أن ابن عيمنية **(1263-1328م)** يتناول الواجبات الاقتصادية للدولة في بحثه عن السياسة الشرعية وإصلاح الراعي والرعية ، إلا أن ابن خلدون **(1332-1306م)** اتخذ لنفسه منهجا علميا جديدا.

الفكر الاقتصادي الاسلامي:

لقد انتقل جانب من الفكر الاسلامي بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى الفكر الغربي على الرغم من تجاهلهم لمجال العلوم الاجتماعية والانسانية من بينها الفكر الاقتصادي و العقيدة الاسلامية وعدم التامين بها فقد اكتفوا فقط بدراسة الحضارة الاسلامية في مجال الطبيعة والكيمياء و الفلك و الرياضيات و الجغرافيا وهذا لمى زخرت به من علوم ساعدتهم في الرقي و التطور فقد امتزج الفكر الغربي اقتصاديا بالدين المسيحي كما امتزج الاقتصاد الاسلامي ايضا بالدين و التاريخ والفقه والفلسفة.

التاريخ الاقتصادي الاسلامي:

تبلور وانبثق الفكر الاقتصادي الاسلامي في المنطقة العربية وبتحديد بعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة الى المدينة المنورة "يثرب" بعد احتكار اليهود لمجال التجارة والصناعة وقد ادي هذا الى تحول تدريجي و بناء اخلاقي للعقيدة الاسلامية وتنظيم اقتصاد هذه المدينة المثلى وفقا لمعالم اسلامية ومبادي انتشرت في جميع انحاء العالم، ومن اهم مبادئ الفكر الاسلامي مايلي:

التوزيع العادل للدخل و الثروة:

من خلال تنازل اهل المدينة اصليون عن بعض املاكهم بصفة مؤقتة او دائم للمسلمين المهاجرين من خلال مقسمتهم النخيل الذي اعتبر الثروة العقارية لهم، وتوظيفهم في سقي النخيل ورعايتها مقابل اشراكهم في ناتج التمر، الزكاة تم تحديدها في السنة الثانية من الهجرة ،الصدقات الاختيارية والقرض الحسن هو تنازل اختياري للمال الخاص ووضعه تحت تصرف النفع العام و هو مشتق من سورة الحديد الاية11.

تنمية وتنظيم النشاط الانتاجي:

– الحث على العمل التعبدي من اجل التكسب

– الكسب الحلال و النهي عن الكسب الحرام

– الملكية الخاصة و دعوة المالك للحفاظ عليها مع تجديد اطار الملكية العامة هي الماء و النار و الارض

التجارة وتنظيم السوق:

كان يهود قبل الهجرة يحتكرون التجارة ويعيقون العمل على العرب، مما شجع الرسول صلي الله عليه وسلم تشجيع خلق سوق اسلامية تتسم بالتنافس الحر مبدئها حرية دخول وخروج السوق دون قيود مالية او غير مالية، عدم الغش و الظلم الاحتكار والرقابة المستمرة على نشاط السوق والالتزام بالشرعية الاسلامية.

السلوك الاستهلاكي:

الحفاظ على النمط الاستهلاكي يعتمد على الزهد و التقشف و عدم التبذير[6]،اعتبر عمر بن خطاب المؤسس الحقيقي للدولة الاسلامية حيث تولي عهد الرسول صلي الله عليه وسلم، بتشكيل طبقة عسكرية عربية طبقة الاولي كانت معزولة عن حياة المدينة يعتمدون على الضرائب التي يدفعها رعايا الدولة الاسلامية هم الطبقة الثانية الغير العرب والغير المسلمين بإضافة الى غنائم الحروب التي تسير في بيت مال المسلمين.

[6] عبد الرحمن يسري، 88،ص ص34-55

اما الزراعة فقد استخدمت ادوات متخلفة على الرغم من تقد الزراعة في اوروبا وقد ازداد العبء الضريبي على فلاحين وقد وجدوا صعوبة في التسديد بالرغم من ارتفاع الاسعار، وكانت الملكية الزراعية للأراضي في المنطقة العربية نظام الالتزام العقاري وملكية الانتفاع وقد يسقط الحاكم على خزينة الدولة الضرائب المفروضة على مزارعين التي توجه للجنود ومنه فان نظام استغلال الارض الزراعية في البلاد العربية نظام مختلف عن النظام الاقطاعي.

النشاط التجاري و الصناعي حيث امتازت مصر كملتقي للتجارة بين الشرق و الغرب وكانت محدودة فقط البضائع الكمالية بين سوريا و ايران ومصر والعراق في الفترة السابقة للفتح الاسلامين، اما بعد الفتح الاسلامي للعهد العباسيين ازدهر ت التجارة وتنوعت البضائع من منسوجات واغذية تمر وسكر وقمح وحرير وقطن و صوف...الخ[7].

الذهب و الفضة تركز في مناجم غرب السودان في عهد العباسيين للحضارة الاسلامية والمناطق المجاورة وفتوحات الجيوش لمناطق مناجم الفضة في اسيا الوسطي مثل افغانستان و ايران، مما صاحبه اصدار كميات كبيرة من نقود الذهب و الفضة وتصدر الدينار الاسلامي في القرن التاسع ميلادي بسبب ارتفاع الذهب و الفضة عهد الخلافة بسبب مهارة سكاكين المسلمين للعملة.

[7] محمد دويدار ،بدون تاريخ،ص.ص36.37،ا.اشتو،85،ص.ص69-97

المحاضرة رقم06 :

الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي.

(تابع)

الكتب الاسلامية القديمة و الفلاسفة المسلمسن:

ظهـرت الافكـار متنـاثرة فـي بعـض الكتـب الاسـلامية القديمـة لأهميتهـا العلميـة و التحليليـة و التطبيقية وهي الكتالي:

الفرابـــي ضـرورة قيـام الجماعـة فكـل فـرد لا يسـتطيع ان يشـبع حاجاتـه بنفسـه الـى بالاجتمـاع و التعاون مع الجماعة.

ابـن سـينا حـارب فكـرة البطالـة و يجـب ان لا يكـون شـخص بطـال فـي المدينـة، بـل يجـب ان يكـون لكـل فـرد مـن المدينـة منفعـة لا تتعطـل ومعاقبـة كـل مـن لا يعمـل بـدون سـبب واعتبـاره مـرض وعـبء وافـة علـى المدينـة، ومنـه فـان منفعـة الفـرد بالعمـل مـن اجـل تبـادل ممـا يحصـل عليـه مـن سـلع أي المبـادلات تقـوم بهـدف تبـادل المنـافع، وحـارب القمـار لأنـه يأخـذ دون مقابـل المنفعـة،وحرم المرابـاة التـي تلهـي عـن الصـناعات و الحـرف والمهـن وعـدم امتهـان صـناعة بهـا اضـداد المصـالح و المنافع والسرقة و من هنا فقد تحدث ابن سينا عن اقتصاديات الجريمة.

احمـد بـن علـي الـدجلي لـه كتـاب بعنـوان "الفلاكـة و المفلكـون" أي الفقـر و الفقـراء تحـدث هـذا الكتـاب لأحمـد بـن علـي الـدجلي عـن اسـباب الفقـر للإنسـان لأوجـه المعيشـة الطبيعيـة التـي تكتسـب مـن التجـارة والزراعـة والصـناعة وخـدمات العلمـاء و اسـتخدام الامـوال الموروثـة والغيـر الطبيعيـة تسـتمد مـن التنجـيم واسـتخراج الـذهب، التجـارة تحتـاج الـى راس مـال كبيـر والقـدرة علـى التوقـع للسـوق وهنـاك عوامـل ضـعف الانتاجيـة للقطاعـات الاقتصـادية المختلفـة، فمـثلا الآفـات الزراعيـة تضـعف الانتـاج و الانتاجيـة والقطـاع الصـناعي، امـا نظريـة الفقـر فـان الفقيـر هـو المسـؤول عـن حالـه بعـدم العمـل والقـاء المسـؤولية علـى القضـاء و القـدر مـن الفقيـر، وقـد حـارب الـدجلي الزهـد الفاحش بحجة انه وسيلة بعدم بذل جهد وترك العمل للعبيد والرق.

ابـن خلـدون مـن اشـهر كتبـه "المقدمـة" فـي علـم التـاريخ والاجتمـاع فقـد حـدد المشـكلات الاقتصـادية تحديـدا علميـا وقـد امتزجـت المسـائل الاقتصـادية بتـاريخ وعلـم الاجتمـاع وغيرهـا وقـد فصـل المسـائل الاقتصادية عن الاعتبارات الدينية واوضح السلوك الاقتصادي للأفراد والجماعات.

اهم النواحي الاقتصادية لابن خلدون:

– قسم السلع الى ضرورية وكمالية والطلب يتوقف على درجة العمران و التقدم في المدن كثير العمران والرفاهية تصبح السلع الكمالية ضرورية.

– تحديد الثمن للسلع بعد تغير العرض والطلب ويرجع هذا الاختلال للأسعار للسلع باختلاف الثروة بين البلدان وما هو معروف حاليا بالمستوي العام للأسعار.

– اثر اختلاف ثروة البلد راجع ايضا لفروع الانتاج فكلما زاد الطلب على الصناعة ارتفع نمو الصناعة ويتأثر بثروة البلد و التقدم العمراني.

– الحبوب ونفقة انتاجها في حالة ارض زراعية غير خصبة تحتاج لنفقة التسميد واعمال ومواد عضوية من فضلات الابقار و الغنم و الدواجن...الخ فيادي هذا العمل الاضافي الى رفع ثمن الحبوب في البلد الذي اراضيه الزراعية قليلة الخصوبة.

– الريع هو زيادة ثروة فئة ملاك العقارات دون مجهود يذكر بل نتيجة تطور المدن العمرانية فمثلا تكون عقارات دولة ضعيفة ومحدودة النشاط رخيصة وبعد تقدم نشاطها ترتفع قيمة العقارات والفرق بين الثمن الاول والثاني تحقق نتيجة زيادة منفعة العقار دون جهد مبذول من صاحب العقار.

من اهم انجازاته نموذج تحليلي يعتمد على عنصرين هو تزايد السكان و مزايا تقسيم العمل حيث ان الفرد لا يستطيع تحقيق حاجاته بمفرده بل بالتعاون الجماعي وتزيد وتتنوع بزياد الافراد في المجتمع مما يادي الى تقسيم العمل والنموذج كالتالي

زيادة السكان، تقسيم العمل، زيادة الانتاج، زيادة الدخل، زيادة الطلب على السلع، نشوء صناعات جديدة، زيادة اخري في الدخل...الخ

يعتبر هذا النموذج للتحليل الاقتصادي من احسن النماذج فقد وضح التسلسل من حيث تقسيم العمل الذي يادي بدوره الى زيادة الانتاج مثل ما اوضحه أفلاطون، والاثار التي تلحق زيادة الانتاج من زيادة الدخل وزياد الطلب على السلع خلق صناعات جديدة وجزء من الطلب يوجه للسلع الكمالية حيث لا يقتصر الانتاج فقط على السلع الضرورية فهي محقق أي اتبع الطريقة الديناميكية في علم الاقتصاد من خلال تحليل المؤثرات والاثار للظاهرة منذ بدايتها الى نهايتها

وهذة الفترة تحلل بترابط سببي وهذه الطريقة لم تطبق الا سنة 1937 في بعض الكتب السويدية من تلاميذ الاقتصادي ويكسل k;wicksell[8].

امتحان نهاية السداسي الثاني

[8] عبد الرحمن يسري،88،اشتور.

وزارة التعـــــــــــــــليم العالي و البحث العلمي

جـــــــــــــــامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس

كلـية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

السنة الجامعية 2022– 2023

قســم العلوم الاقتصادية المجموعة رقم 01 السنة االاولي ل.م.د.

مقياس:تاريخ الفكر الاقتصادي السداسي الثاني الرصيد: 04

الإسم و اللقب:...../..... Nom et Prénom :

تاريخ و مكان الميلاد:.....رقم بطاقة الطالب(ة):.....

– أجب عن الأسئلة التالية بوضع علامة ×

ملاحظة هامة:أي شطب أو مسح أو غير ذلك الإجابة مرفوضة.

1–ظهرت الأفكار الاقتصادية لأفلاطون في كتابه "الجمـــهوريـــة" ضع علامة × علي الأفكار الصحيحة؟

الدولة ☐ تنظيم الدولة ☐ العدالة ☐ الثروة ☐ النقود ☐ الزراعة ☐

2– " أفلاطون و أرسطو " هم رواد أي فكر اقتصادي؟

الفكر الاقتصادي الروماني ☐ الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ☐

الفكر الاقتصادي الطبيعي ☐ الفكر الاقتصادي التجاري ☐

الفكر الاقتصادي المركنتالي ☐

3– ضع علامة × علي الأسس التي تنتمي للنموذج النظري لمدينة أفلاطون المثالية؟

– مدينة صغيرة ☐ مدينة كبيرة ☐ مدينة متوسطة ☐

– عدد سكانها ثابت ☐ عدد سكانها متزايد ☐ عدد سكانها صغير ☐ عدد سكانها ضئيل و ثابت ☐

– تنظيم المدينة يكون علي أساس ثلاث طبقات ☐ تنظيم المدينة يكون علي أساس خمسة طبقات ☐

تنظيم المدينة يكون علي أساس أربعة طبقات ☐ تنظيم المدينة يكون علي أساس ستة طبقات ☐

– طبقة الفقراء ☐ طبقة الأغنياء ☐ الطبقة المتوسطة ☐ طبقة العبيد ☐

4– ضع علامة × علي الحضارات القديمة؟

الحضارة العراقية ☐ الحضارة البابلية ☐ الحضارة الفينيقية ☐ الحضارة العثمانية ☐

5– ضع علامة× علي مكونات التجارة الخارجية للحضارة الفرعونية ؟

أ– تصدر ما يلي:

الفضة ☐ البخور ☐ الزيت ☐ الخشب ☐ السفن ☐ العاج ☐ الروائح ☐

1

ب– تستورد ما يلي:

آلات موسيقية ☐ أواني ☐ خيول ☐ أسماك ☐ ماشية ☐ مجوهرات ☐ منسوجات كتانية ☐ تماثيل ☐

6– ضع علامة × علي مكونات نظام الضرائب للحضارة الفرعونية؟

– من يعترض سفن الضرائب يأخذ جائزة ثمينة ☐

– علي كل مواطن إيجاد سفينة لحمل الضرائب ☐

– منع الرشوة في تحصيل الضرائب ☐

– معاقبة كل من يأخذ من الفلاحين نبات يستعمل لصنع الخمر ☐

– فرض ضرائب علي الأراضي المستعمر التابعة لمصر ☐

– فرض ضرائب علي الأراضي الزراعية و الدخول ☐

– فرض ضرائب جمركية لحماية التجارة المحلية ☐

– خزينة الضرائب مكدسة بالنقود الورقية و المعدنية ☐

–فرض ضريبة علي محصول الأرض تتراوح بين عشر و خمس المحصول ☐

– فرض ضريبة علي محصول الأرض تتراوح بين ثمن و ربع المحصول ☐

– فرض ضريبة علي الأرض تتراوح مساحتها **0.405** هكتار ☐

– فرض ضريبة علي الأرض تتراوح مساحتها **1.5** هكتار ☐

7– ضع علامة × في المكان المناسب و الصحيح؟

– التجارة الداخلية للحضارة الفرعونية تعتمد علي:

الأسواق القروية ☐ أسواق المدينة ☐ تبادل منتجات غذائية ☐ حيوانات ☐ مصنوعات خفيفة ☐ عيد ☐ مقايضة ☐

– الصناعة في الحضارة الفرعونية تعتمد علي:

صناعة التحنيط ☐ صناعة المنسوجات ☐ التعدين ☐ التماثيل ☐ صناعة السفن ☐ الهواتف ☐

– وسائل النقل و المواصلات في الحضارة الفرعونية تعتمد علي:

الفقراء يتنقلون ركوبا علي العربات و الهوادج ☐

السفن لنقل البضائع ☐

الأغنياء يسيرون علي الأقدام ☐

الحمالون ينقلون البضائع باستخدام الحمير و الخيول ☐

8– ضع علامة × في المكان المناسب و الصحيح؟

– كان تنظيم الحياة الاقتصادية في المدينة المنورة "يثرب"علي أساس ماذا:

تنازل الأنصار عن أملاكهم بصفة مؤقتة أو دائمة لإخوانهم المهاجرين ☐

مقاسمة النخيل مع المهاجرين ☐

القرض الحسن أي تنازل اختياري عن المال الخاص ووضعه تحت تصرف ولي الأمر للنفع العام ☐

توظيف المهاجرين في سقي الأراضي مقابل إشراكهم في الثمر ☐

المحاضرة رقم07 :

الفكر الاقتصادي الطبيعي.

دراسة حول المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية):

نشأة ورواد المدرسة الطبيعية:

الفيزيوقراطية مذهب نشأ في فرنسا في القرن الثامن عشر ، وذهب أصحابه إلى القول بحرية الصناعة والتجارة وبأن الأرض هي مصدر الثروة كلها ، مع ظهور علاقات الإنتاج الرأسمالية كان رأس المال التجاري يتغلغل تدريجيا في الإنتاج وكان التاجر يتحول إلى صناعي ، وجاءت المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد السياسي البرجوازي لتمثل مصالح البرجوازية الصناعية ولتحل محل المركانتيلية ممثلة البرجوازية التجارية.

تميزت المدرسة الكلاسيكية بتركيزها على البحث في مجال الإنتاج بدلا من مجال التداول الذي كان موضع بحث المركانتيلية ، لذلك كان مفكروها يتعمقون بحثا في جوهر الظواهر ، للكشف عن أسبابها وصياغة القوانين الاقتصادية التي كانوا يعتبرونها قوانين موضوعية. ولقد طورت المدرسة الكلاسيكية نظرية القيمة في العمل وجعلتها أساس نظرياتها الاقتصادية ويمكن الطابع البرجوازي للمدرسة الكلاسيكية في كونها لم تكن تعترف بالطابع التاريخي للمقولات الاقتصادية للرأسمالية ، لذلك فقد اعتبرت القوانين الخاصة بالرأسمالية قوانين طبيعية ، خالدة ، والنظام الرأسمالي نظاما خالدا ، وقد كانت هذه الفكرة تحكم جميع أفكار المدرسة الكلاسيكية وكانت منبع ازدواجيتها وتناقضها.

*** جذور الدعوة للحرية الاقتصادية :**

نمت أفكار الحرية الاقتصادية في جو ساده تيار العقلانية الديكارتية الذي استمر بعد ديكارت على يد مؤيديه وأنصاره يهدم الحدود ويحكم في عالم الإنسان تماما كما يسري في عالم الأشياء ، ثم يجيء مونتسيكو بتعريف " قوانين الطبيعية " تعريف يقرب فيه أكثر فأكثر الظواهر السياسية من الظاهرات الطبيعية. وقد استطاع الفيزيوقراطيون أن يبلوروا هذه الفكرة وأن يطبقوها على الأشياء الاقتصادية بادعائهم ان هذه الأخيرة هي كالأشياء الطبيعية تخضع كلها لقوانين حتمية يمكن ملاحظتها ولكنها لا تتبدل. وهكذا رسمت المعالم الأولى للحرية الاقتصادية. وقد كان هناك في إنكلترا من يعتقد بوجود " القوانين الطبيعية " التي تحكم الأشياء الاقتصادية أمثال وليم "بيتي Petty " وجورج كينغ "King" وكذلك الفيلسوف " دافيد هيوم "Home" الذي اشتهر بمحاضراته عن التجارة الخارجية وعن العملة والفائدة 1752 وقد كان له

تـأثير مباشـر علـى أفكـار آدم سـميث. ونمـا إضـافة إلـى هـذا التطـور الفكـري تيـار عـاطفي كـردة فعـل ضـد الفسـاد المستشـري مناديـا بالفضـائل الطبيعيـة والفطريـة لـدى الإنسـان. الرجـل الطيـب ، و لكـن المجتمـع هـو الـذي يفسـده. اتركـوا الطفـل حـرا وهـو عـن اخطـأ فإنـه سيصـلح خطـأه بنفسـه " جـان جـاك روسـو "Rousseau" وهكـذا فـإن دعـاة المـذهب الحـر سـيقولون : دعـوا المنتجـين يعملـون وهـم إن أخطـأوا فيفلسـون ويتـوارون عـن السـوق. هـذا التطـور الفكـري والعـاطفي كـان يقـوي مـن دعـم الحريـة الفرديـة التـي تسـتقي جـذورها مـن حركـة البعـث والإصـلاح والتـي كانـت تنـادي بحريـة القـول وحريـة العمـل. وقـد وجهـت الـدعوة ضـد القيـود والحـواجز الجمركيـة الداخليـة والخارجيـة التـي تعيـق سـير البضـائع والأشـخاص وضـد الأنظمـة التـي تقيـد الفعاليـات الاقتصـادية وتحـدد نـوع الإنتـاج وسـعره ومقـداره وقـد طالـب العلمـاء والتجـار والصـناع بالحريـة الاقتصـادية لأن مصـلحة الجميـع واحـدة ولأن خصـمهم هـو واحـد : الدولـة المتسـلطة التـي لا تعيـر أهميـة لا للفـرد الاقتصـادي ولا للفـرد الحقـوقي السياسـي. ولمـا كانـت الـدعوة إلـى الحريـة الاقتصـادية تسـري فـي كـل مكـان فـإن الفيزيـوقراطيين لـم يجـدوا صـعوبة بالمنـاداة بهـا أيضـا. وهـذا مـا هيـأ الجـو لإحـداث انقلابـات حقوقيـة بـدأت فـي أوروبـا فـي نهايـة القـرن الثـامن عشـر وترتبـت عليهـا آثـار هامـة فـي القرنين اللاحقين.

والفيزيوقراطيـة "la phisiocratic" أي " نظـام الطبيعـة " مدرسـة أسسـها عـدد الفلاسـفة اجتمعـوا حـول الـدكتور " كينـي Quenay" (1694–1774) طبيـب لـويس الخـامس عشـر ونـذكر مـنهم المركيـز ميـرا بـوا (أب خطيـب الثـورة الفرنسـية) وديـون دي نيمـور "de Nemouss" الـذي ابتـدع كلمـة فيزيوقراطيـة عنوانـا لكتابـه 1761 وكـذلك الـوزير " تورغـو"Turgot" والعـالم الاقتصـادي "Trosne" وغيـرهم ،وكينـي هـو ابـن فـلاح مـن قريـة فرنسـاي أراد لـه والـده أن يكـون مزارعـا ، لكـن قـرب فرسـاي مـن بـاريس أتـاح لـه الـذهاب إلـى العاصـمة للتثقيـف مـن الكتـب اليونانيـة حتـى بلـغ السـادس عشـر حيـث تخصـص فـي الجراحـة وأصـبح طبيبـا للملـك قبـل أن يشـتري أرضـا كبيـرة ويصبح ثريا.

وكينـي الـذي اشـتهر بوضـعه اللوحـة الاقتصـادية 1758 لـم يتـرك مؤلفـا يجمـع فيـه نظريـات مذهبـه وإنمـا نجـد هـذه النظريـات مبعثـرة فـي مقالاتـه. وفـي الكتـب التـي ألفهـا مؤيـدوه والتـي تشـكل بمجموعها تفسيرا متكاملا (و لو أنه غير تام) للنشاط الاقتصادي.

وقد كانت الفيزيوقراطية ثورة ضد المركانتيلية لإهمالها الزراعة التي كانت تغطي حوالي ثلاثة أرباع الدخل القومي وإليكم أفكار ونظريات هذه المدرسة.

* الفكرة الجوهرية التي يدور عليها النظام الفيزيوقراطي :

1- وجود "نظام طبيعي للأشياء" تسير فيه الحياة بموجب " قوانين طبيعية " منطقية عقلانية وخيرة وإن اكتشاف هذا النظام الطبيعي العضوي للأشياء هو هدف علم الاقتصاد...وهكذا أيد الفيزيوقراطيون " أنصار نظام الطبيعة " فكرة القانون الموضوعي في الحياة الاقتصادية فاعتبروا بحق من المؤسسين ، الأول للاقتصاد السياسي.

و لكن كيف يمكن اكتشاف هذا النظام الطبيعي في عالم تسوده المركانتيلية ونظامها الحكومي الوطني ؟ إن المشاهدة لا تسمح برؤية هذا النظام وهو غير موجود في الواقع. لكن هذا النظام يرى بالنسبة للفيزيوقراطيون بالفكر بالاستدلال والحكمة. وكان هذا ينسجم مع عصرهم الذي انتشرت فيه بذور العقلانية والآثار الفكرية الفلسفية ،و هكذا بالاستدلال وضع كيني لوحته الاقتصادية وحاول مع مؤيديه اكتشاف قوانين النظام الطبيعي.

2- لما كان النظام الطبيعي هو خير نظام ويحقق المصلحة العامة لذا يجب أن تترك له الحرية المطلقة فيسير كل شيء عفويا وينمو الاقتصاد وتزدهر الحياة الاجتماعية.

وهكذا نجد أن هؤلاء الفلاسفة قد حققوا التوفيق بين مظهرين القانون الطبيعي :

1) مظهره كقانون عفوي خالد يمكن الاستدلال عليه والاهتداء به.
2) مظهره كقانون تقتضيه الضرورة الطبيعية الحتمية ، حيث يمكن التعرف عليه بمشاهدة الوقائع وتحليلها.

وقد قادهم ذلك إلى ما يلي :

1- إبراز حق الملكية الفكرية كحق أساسي لابد منه لإنتاج الثورة وضمان هذه الملكية هو سند النظام الاقتصادي.
2- ربط الحرية بحق الملكية لأن الحرية جوهر النظام الطبيعي يجب إذن ترك الحرية للرجل يسعى لتحقيق حاجاته بأقل كلفة ، فيحقق بذلك كمال السلوك الاقتصادي وتتحقق بنفس الوقت مصلحة المجتمع.

النظريات الفيزيوقراطية :

قلنا أن الفيزيوقراطيين قدموا بنظرياتهم نظاما متكاملا للحياة الاقتصادية ، نظاما ينسجم مع منطقهم. وإليكم أهم نظرياتهم.

أ- نظرية الإنتاج أو الغلة الصافية :

يرى الفيزيوقراطيون أنه لا إنتاجية في النشاط الزراعي ، ذلك لأن الثروة الحقيقية هي مجموعة الأموال المادية الصالحة للاستهلاك والتي تخلقها الأرض سنويا ، بحيث أن استهلاكها لا يؤثر على مصدر إنتاجها ولا يمنع تجدد هذا المصدر بهذا فإن الصناعة والتجارة لا تخلقان شيئا وإنما ينحصر دورهما في تحويل قسم من هذه الثروة ونقله واستهلاك الشيء المحول او المنقول يؤثر على مصدره ويؤدي إلى افتقاره.

لكن الثروة أثناء تشكلها تتطلب إنفاق واستهلاك بعض الأموال...فإذا طرحنا الأموال المستهلكة من الأموال المنتجة أي إذا طرحنا من المحصول (السلف ، اجرة الحراثة ، ثمن البذار ، حصة الزراع...الخ) بقي هناك فضل أو فرق يعادل الزيادة التي تحققت في الثروة. هذا الفضل هو ما يسمى بالمنتج الثاني أو " الغلة الصافية ".

وهذه الغلة الصافية التي " هبة من هبات الطيعة " تتمثل كميات في السلع المادية أي في المواد الغذائية والمواد الأولية التي هي قيم جديدة منتجة زادت الثروة ونمتها.

علينا إذن أن ندرك أن مفهوم الإنتاجية الحقيقي لدى الفيزيوقراطيون يكمن في إنتاج الكمية (القيمة الاستعمالية) وليست في إنتاج القيمة وهذا هام من الناحيتين التاليتين :

1) إنتاج الكميات لا تحققه إلا الأرض وما تخلقه على سطحها وفي بطنها من نبات وحيوان ومعادن وغيرها ، أي لا يحققه فعلا إلا بالزراعة ، صحيح أن الصناعة تزيد من قيمة الشيء ولكن هذه الزيادة لا تحقق فضلا في الثروة لأنها تسوي قيمة عمل وجهد الصانع وما أنفقه لشراء المواد الأولية اللازمة وما استهلكه من مواد غذائية وغير ذاتية أثناء عملية التحويل مما يعني أن ليس هناك أية غلة صافية. أما التجارة والنقل فالإنتاجية فيها معدومة بوجهيها.

2) إنتاج الكمية أي زيادة الثروة هي هبة من الطبيعة أما إنتاج القيمة فهو من عمل الإنسان.

ب-نظرية دوران الثروة " اللوحة الاقتصادية "

نقل الطبيب كيني إلى الحياة الاقتصادية صورة جريان الدم في الجسم البشري ، فكما يرتوي الجسم بالدم الذي يتدفق من القلب ثم يعود إليه ، كذلك فإن الحياة الاقتصادية إنما ترتوي بالغلة الصافية التي تدور بين مختلف طبقات المجتمع. الزراع والملاكون يدفعون بإنتاجهم في جسم المجتمع لشراء حاجاتهم من السلع المصنعة والخدمات وغيرها. والطبقات الأخرى تعيد لهؤلاء الزراع ما استلمت منهم مقابل ثمن المواد الغذائية والأولية اللازمة لهم ، وهكذا تكتمل الدورة والزراعة هي القلب ، وقد جاءت نظرية دوران الثروة في اللوحة الاقتصادية التي تمثل حركة الغلة ذهابا وإيابا بأقنية عديدة بين طبقات المجتمع على شكل أعمدة ومسننات "zig-zag" وقد اعتبر المركيز ميرابو "Mirabeau" وضع هذه اللوحة ثالث الاكتشافات بعد الطباعة والعملة. وقد كانت لوحة كيني فعلا الصورة الأولى للموديلات الاقتصادية والمحاولة المبدئية لنظرية التوازن الاقتصادي (نظرية والرس"walray") ولدراسة الاقتصاد الكلي والمحاسبة الاقتصادية الإجمالية كما هي أيضا مسودة لنظرية التيارات (المدخل والمخرج "input-ouput") المسماة باسم واضعها ليونيتيف "Leontieff" ،و قد وصف ماركس لوحة كيني بأنها " فكرة عبقرية إلى درجة عالية وبدون جدال ، الفكرة الأكثر عبقرية بين جميع ما طرحه الاقتصاد السياسي حتى ذلك الوقت "

ج-نظرية التوزيع :

يقسم الفيزيوقراطيون المجتمع إلى ثلاث طبقات :

* الطبقة المنتجة (الزراع والعاملون في الصناعات الاستخراجية " المناجم ".

* طبقة الملاكين العقاريين (منهم الملك وحاشيته)

* الطبقة العقيمة (أي بقية أفراد المجتمع الذين لا يعملون في القطاع الزراعي)، وهم الصناع والتجار والمهن الحرة والخدم.

1- **الطبقة المنتجة :**

تحصل من الأراضي على دخل خام (هبة الطبيعة)و منه تحصل أولا على أجورها وثانيا على الغلة الصافية التي تناولها الملاكين العقاريين.

2- **طبقة الملاكين :**

هي طبقة غير منتجة ولكن تحصل مع ذلك على الغلة الصافية مقابل الدور الأساسي الذي قامت به. وهو وضع الأرض بحالة تمكن الزراع من تنفيذ عملية الإنتاج بفضل" السلف العقارية " والاستصلاحات وغيرها من الخدمات.

الطبقة العقيمة (أي بقية أفراد المجتمع) الذين وهكذا ترى أن الملكية الفردية تبدو للفيزيوقراطيين دعامة الإنتاج فهي قاعدة للنظام الاجتماعي وهي كحق للحرية الفردية تم جذورها في " طبيعة الأشياء" لأنها من " النظام الطبيعي ".

ويلقي كيني على طبقة الملاكين مسؤولية تعويض رأس المال المستهلك بتخصيص 10% من مداخيلهم من أجل إبقاء الأرض في حالة إنتاجية جيدة.

3- **الطبقة العقيمة :**

وهي تتلقى قسما من الغلة الصافية وهذا القسم يجب أن يعود أخيرا إلى الطبقتين السابقتين.

و لنرى الآن بصورة مبسطة كيف تتم عملية جريان وتوزيع الثروة في قسم المجتمع. لنفترض أن الطبقة المنتجة قامت بإنتاج ثروة قيمتها خمسة مليارات فرنك فهي تحتفظ لنفسها بجزء ، لنقل أنه يعادل مليارين لمعيشتها ومعيشة حيواناتها ولتجديد عملية الإنتاج ، ثم أن الطبقة المنتجة تشتري لدى الطبقات العقيمة سلعا ضرورية قيمتها مليار واحد ، أما المليارات الباقيان فهما يذهبان إلى طبقة الملاكين أجرها لقاء دعمها لعملية الإنتاج. لكن طبقة تشتري ولنقل بمليار واحد سلعا لدى الطبقة العقيمة وبمليارها الثاني مواد غذائية من الطبقة الزراعية المنتجة. وهكذا يعود أول مليار إلى هذه الأخيرة ، كما أن الطبقات العقيمة التي نالت مليارا من المنتجة ومليار آخر من طبقة الملاكين نتجه إلى الطبقة المنتجة لتحصل منها على المواد الغذائية مقابل مليارين ، وهكذا يعود إلى الزراعة إنتاجها الفائض لبذي خرج منها (3 مليارات) بعد أن تم رسم دورة كاملة.

د- نظرية الدولة :

هناك نظام طبيعي عفوي وهو أربي ، فما لزوم الدولة إذن ؟

1) حارسة لهذا النظام الطبيعي ضد العابثين به وهي عليها أن تحرص على تدعيمه وتركه يتوطد بنفسه ، إن السلطة لم تنشأ لتخلق القوانين الطبيعية ، فهذه القوانين موجودة ، وإنما عليها أن تعلنها للمجتمع الذي أقيمت هذه السلطة من أجله وللمحافظة على سلطان النظام الطبيعي الذي يقوم على الملكية الخاصة يجب إذن أن تكون الدولة قوية وأن تبقى السلطة بيد شخص واحد – الملك- الذي لا يحكم بحسب شهرته أو بمقتضى مصلحة الدولة وإنما تعبيرا عن مقتضيات النظام الطبيعي الذي يكون قد عرفه وتفهمه.
2) إذا كان شكل الحكم الذي يرغبه الفيزيوقراطيون هو الملكية المطلقة فلا يجب أن يفهم من ذلك أنهم يقرون تدخل الدولة في شؤون الناس ، الدولة تسهر على ثلاث أمور الملكية والحرية والوطن وضمانة استقرار النظام الطبيعي هي الجيش والشرطة والقضاء ،و لكن الضمانة الحقيقية هي العمل الطوعي المقرون بالوعي العام ، ولكما نمت هذه الضمانة الأخيرة تضاءلت الضمانة الأولى حتى لا تبقى حاجة لشرطة ولا لجيش في العالم.
3) ولكن من يراقب كون القوانين منطبقة على النظام الطبيعي ؟ إن الرأي العام المستنير هو الذي يراقب ذلك فعلى الدولة أن تعتني بنشر التعليم بين المواطنين كي يتمكنوا من معرفة النظام الطبيعي وتفهمه أيضا.
4) ثم أن على الدولة أن تساهم في إنتاج الثروة ونموها وذلك بإنشائها مشاريع المنفعة العامة (الطرق ، أقنية سدود) تزيد في الإنتاجية الزراعية.

هـ- نظرية الضريبة الوحيدة :

لقد ساق منطق الأمور الفيزيوقراطيين إلى المطالبة بإلغاء الضرائب المتعددة المطبقة في عصرهم واستبدالها بضريبة واحدة تفرض على الملكيات الخاصة ، على الأرض (المصدر الوحيد للثروة) أيعلى طبقة الملاكين العقاريين الذين يتقاضون الغلة الصافية. وذلك لأن القسم الآخر من الإنتاج يستهلك من قبل الطبقة المنتجة والطبقة العقيمة في سبيل تأمين معيشتها وتجديد إنتاجها فلا يمكن مطالبتها بدفع الضريبة ولا يخفى أبدا أن نظرة الفيزيوقراطيون تشمل

ولأول مرة مسألة نهائية ، مسألة توزيع الدخل القومي بين العناصر المنتجة. ولما كانت الدولة حارسة الملكية الخاصة (ركيزة الثروة) فإنها تعتبر أحد هذه العناصر المنتجة. ولهذا فهي تتقاضى الضريبة كي تؤدي عملها في تهيئة الظروف الآيلة لإعلان النظام الطبيعي ،و كأن الدولة بذلك هي شريكة للمالكين العقاريين في ملكيتهم.

وهذه الضريبة التي يجب دفعها للدولة ، تحدد بالنسبة للفيزيوقراطيين بنسبة 30-35% من الغلة الصافية أي من دخل الملاكين العقاريين.

و- نظرية المبادلة والتجارة الخارجية :

المبادلات لا تنتج أي ثروة في نظر الفيزيوقراطيين لأنها تعني بحسب تعريفها تعادل القيمة المتبادلية ، وقد تنتج المبادلات ربحا : إلا أن الربح يختلف كل الاختلاف عن الثروة لأن ما يربحه أحد الطرفين إنما يخسره الطرف الآخر ، كما أن التجارة التي تتمثل بشراء السلع لإعادة بيعها بربح تنطوي على إهلاك للثروة لن التاجر يمتص بالربح جزءا من هذه الثروة ، لهذا ينبذ الفيزيوقراطيون هذا النوع من التجارة حتى بين الدول ويدعون لقصر الاستيراد على المنتجات التي لا تستطيع الدولة أن تنتجها بنفسها.

أما المبادلة الوحيدة التي تعتبر مجدية ونافعة فهي التي تنقل المنتجات الزراعية إلى أيدي المستهلكين ، لذا فقد طالب الفيزيوقراطيون بإطلاق حرية تجارة الحبوب في الداخل وإطلاق حرية تصدير الحبوب لتوسيع دائرة دوران الثروة مما يؤمن للحبوب سعرا جيدا "un bon prix" أي سعرا مرتفعا يعود بالخير على الشعب ويشكل حافزا لتنمية الزراعة مصدر الثروة وقد أورد الفيزيوقراطيون عدة أفكار بخصوص التجارة الخارجية نورد بعضها:

1) ليس من الضروري المحافظة على ميزان تجاري راجح كما كان يؤكد المركانتيليون عندما عمدوا إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات والحجة هو أن بقاء هذا الميزان راجحا يؤدي إلى تدفق النقد من الدول الأجنبية إلى الداخل فيحدث ما يلي :

أ- عجز البلد الأجنبي الذي قل نقده على شراء سلع وطنية جديدة ،و هذا يؤدي إلى وقف التصدير.

ب-ارتفاع الأسعار في الداخل يؤدي إلى زيادة الاستيراد من الخارج فيجرج النقد من البلد.

2) لـيس صـحيحا القـول بـأن الرسـوم الجمركيـة التـي تفرضـها الدولـة علـى البضـائع الأجنبيـة تقـع علـى كاهـل الأجنبـي ، كمـا كـان سـائدا آنـذاك وحجـة الفيزيـوقراطيين هـي : البلـد الأجنبـي لا يبيـع إلا بـنفس الأسـعار التـي تقبـل الـدول الأخـرى دفعهـا لـنفس البضـاعة ، فـإذا فرضـت الدولـة رسـوما علـى السـلع الـواردة مـن هـذا البلـد الأجنبـي فـإن هـذه الرسـوم ستضـاف إلـى السـعر الحقيقـي الـذي يتقاضـاه الأجنبـي ، وهكـذا فالمحتمـل الفعلـي للرسـوم هـو المستورد في الداخل.

أهم انتقاداتها :

فـي اللوحـة صـورة عـن الصـراع الطبقـي ، فطبقـة الـزراعيين والصـناعيين تبـدو مسـتغلة مـن قبـل المالكين العقاريين.

فـالمزارعون ينتجـون كامـل الإنتـاج ولا يحصـلون علـى أي دخـل ، أمـا المـالكون فـلا ينتجـون شـيئا ويحصـلون علـى كامـل الـدخل ، أي أنهـم طبقـة طفيليـة تعـيش علـى حسـاب امـتلاك عمـل الغيـر غير المعوض. وهكذا تحريض على إزالة الاستغلال الإقطاعي.

وهكـذا فلـم تكـن الأفكـار الفيزيوقراطيـة إلا فكـرا برجوازيـا مسـتترا فـي بيئـة مـاتزال الإقطاعيـة فيهـا ضالعة في مختلف المجالات.

التحول من الطبيعة إلى الإنسان

كـان التحليـل عنـد الفيزيوقراطيـون يتنـاول بالتفسـير حركـة التـدفقات أو التيـارات الاقتصـادية الإجماليـة " Globaux les Flux Economiques" ودبيبهـا فـي جسم المجتمـع ذهابـا وإيابـا مـن الزراعـة وإليهـا. ولـم يكـن هنـاك أي تحليـل لمشـاكل الأسـعار والسـوق أو تعـرض لمسـألة القيمـة ، أي قيمـة الأشـياء الماديـة المنتجـة ،و لـم تكـن هنـاك أي إشـارة إلـى نظريـة السـكان أو تحليـل للظـواهر الماليـة رغـم أن إفـلاس "جـون لاو" ونجـاح مصـارف إصـدار أخـرى كانـت معروفـة علـى نطاق واسع.

و لهـذا بـدأت الـدعوى لأهـذ هـذه الأمـور الأساسـية بعـين الاعتبـار لاسـيما وأن حاجـة الحيـاة الاقتصـادية كانـت تتطلـب التعمـق فـي تحليـل الوقـائع والأفكـار المتطـورة وتفسـيرها ،و هكـذا نـرى عـددا مـن الفيزيـوقراطيين أنفسـهم أخـذوا يطبقـون مفهـوم السـعر فـي التحليـل الاقتصـادي (تورغـو

1727–1781) الـذي شـق بـذلك الطريـق فـي علـم الاقتصـاد للنظريـات الكلاسـيكية فـي القيمـة والسعر والفائدة وتوزيع الدخل.

ولكـن مفهـوم السـعر مـرتبط بمسـألة القيمـة علـى بسـاط البحـث بغيـة التوصـل إلـى تفسـير علمـي للأسـعار. وفهـم حركتهـا فـي نزوعهـا للاقتـراب أو الابتعـاد عـن عنصـر موضـوعي هـو المقيـاس الـذي تتحـدد بموجبـه مقـادير السـلع المختلفـة فـي المبادلـة. وكـان هنـاك مـن بنـى نظريـة القيمـة علـى أسـاس ذاتـي "subjectif" أي علـى أسـاس النفـع (تورغـو وكونـدياك) وهـي النظريـة التـي سـيبلورها الهامشـيون فيمـا بعـد ، كمـا كـان هنـاك مـن بنـى نظريـة القيمـة علـى أسـاس موضـوعي "objectif" أي على أساس كلفة إنتاج السلعة والعمل المبذول فيها (كانتيون وبيتي).

و دراسة القيمة كان لابد لها من أن تؤدي إلى إعادة طرح نفس السؤال من أن تأتي الثروة ؟

فيـرى المفكـرون أن الزراعـة ليسـت النشـاط الاقتصـادي المنـتج الوحيـد وأن الفعليـات الاقتصـادية الأخـرى ليسـت فعـلا عقيمـة كمـا يـدعي الفيزيوقراطيـون ،و هـي أيضـا منتجـة لسـلع ذات قيمـة ،وهكـذا فـالثروة لا تـأتي مـن الأرض فقـط وإنمـا هنـاك عوامـل إنتـاج أخـرى ، تسـاهم فـي خلـق الثـروة وزيادتهـا وأهمهـا العمـل. وهكـذا التفكيـر الجديـد أنهـل بقسـوة علـى الأفكـار الفيزيوقراطيـة التـي سـيطرت آنـذاك فبعثـر نظريـة الإنتـاج (الغلـة الصـافية) ومـزق ملاكـين عقـاريين ، وسـفه الفكـرة القائلـة بـأن الملكيـة العقاريـة تسـتند إلـى الحـق الإلهـي ،و قـال تورغـو مـثلا : إن هـذه الملكيـة إنمـا تسـتند غـي الحقيقـة إلـى أسـباب موضـوعية هـي وضـع اليـد علـى الأرض والنفـع العـام وهكـذا انطلـق المفكـرون يغـرون مفهـوم النظـام الطبيعـي مـن طباعـه الـديني الميتـافيزيقي الفيزيـوقراطي ويحـاولن جعـل الاقتصـاد السياسـي علمـا منسـجما مـع الواقـع ومـع طبيعـة الأمـور ، حيـث هنـاك علاقـات مختلفة ومتشابكة تخضع فعلا لقوانين ذات صفة موضوعية.

وقـد جـاء دور آدم سـميث لسـبك هـذه الأفكـار وصـقلها ثـم تطويرهـا وإضـافة أفكـار جديـدة عليهـا فـي صـورة إجماليـة للحيـاة الاقتصـادية جعلـت الكثيـرين مـن المـؤلفين يعتبرونـه لـذلك " أب الاقتصـاد السياسـي" وعـن كانـت الكثيـر مـن أفكـاره هـي كمـا سـنى بـدأت مـن أفكـار الآخـرين والواقـع يـدعونا لدراسـة فكـر آدم سـميث كعـروة متينـة بـين الأفكـار الاقتصـادية السـابقة لتكـوين النظـام الفكـري الكلاسيكي وبين هذا النظام نفسه في وصرته المكتملة.

ولكن قبل دراسة أفكار آدم سميث علينا أن نقدم لها بكلمة عن النظرة الموضوعية للقيمة.

المحاضـــــــــرة رقـم08 : الفكـر الاقتصـــــــادي الكلاسيكي.

المدارس الاقتصادية المعاصرة في القرن التاسع عشر:

دراسة حول المدرسة الكلاسيكية:

مما لا ريب فيه أن الأدب العربي الحديث اتصل بالأدب الغربي قديمه وحديثه اتصالا وثيقا ، ،و تأثر به تأثيرا بالغا قد يفوق تأثره بالأدب العربي القديم : كل ذلك عن طريق الاقتباس والتعريب والترجمة وإطلاع الأدباء العرب على الأدب الغربي في لغاته الأصلية ،و يظهر ذلك من استحداث فنون أدبية جديدة في أدبنا العربي الحديث أخذناها من الأدب الغربي كالملاحم والمسرحيات الشعرية ،و المسرحيات التراجيدية والكوميدية...و تقليد المذاهب الأدبية ، كالكلاسيكية والرومانتيكية ، والرمزية... وقبل أن ندخل في دراسة هذا المذهب " **الكلاسيكية** " ، لابد من الإشارة إلى النهضة الأدبية الأوروبية سعت منذ بزوغها إلى استلهام الأدب الإغريقي واللاتيني ،و استغرقت في دراسته واستظهاره آثار أفلاطون ، أرسطو، وهوميروس ، وسوفوكليس ،وشيشرون وغيرهم ،و في ظل هذه العناية الفائقة بآثار اليونان والرومان نشأ في أوروبا أول مذهب أدبي هو " **الكلاسيكية** " ،و لكن هذا المذهب لم يكتب له الذيوع والانتشار إلا مدة محدودة ، إذا قامت في إيطاليا وألمانيا وإنجلترا انتفاضات على هذا التقليد ،و تمرد على تلك التبعية لآثار الإغريق والرومان ، وبخاصة إذا عرفنا أن هذه الأقطار وأقطارا أخرى كانت تسعى نحو الاستقلال والوحدة ، وتنشد أدبا ذاتيا يعبر عن أمالها وآلامها وأفراحها وأحزانها ، وهذا بالطبع أفضى بها إلى استحداث مذاهب أدبية جديدة غير الكلاسيكية ولعل القارئ أدرك بنفسه الآن أن هذه المذاهب نشأت نتيجة لحالات نفسية وأوضاع اجتماعية سادت أوروبا ، و لن نستفيد من تلك المذاهب في أدبنا إلا إذا أحطنا بهذه الحالات والأوضاع ،و لمها بتلك الظروف التي نشأت في أحضانها ، وهي ظروف تختلف اختلافا بينا من ظروفنا وحاجاتنا الروحية والنفسية نشأة الفكر الكلاسيكي.

نشأة المدرسة الكلاسيكية:

انبثق هذا المذهب على الأسس التي وضعها الطبيعيون وتطور في إنجلترا نتيجة التوسع الاقتصادي الذي عرفه فترة أواخر القرن 18 عشر ،و خاصة أن الهدف الرئيسي للتحليل الاقتصادي الذي اعتمدته المدرسة التقليدية هو تفسير أداء النظام الليبيرالي مما ساعد على

بلورة نظرية اقتصادية متكاملة هي الأولى في تاريخ الفكر الاقتصادي بحيث يعتبر أول محاولة لتفسير متكامل وواضح لنظام معقد من العلاقات الاجتماعية مبني على مفهوم الحرية المطلقة.

أهم روادها ونظرياتها:

آدم سميث (1723-1790).

حياته ونشاطه :

ولد آدم سميث في الخامس من حزيران عام **1723** في بلدة إسكتلندية صغيرة اسمها كيركولد ، والده موظف في الجمارك.وفي الرابعة عشر بعد ان انهى دراسته المتوسطة ، دخل إلى الجامعة في غلاسكو ، ثم أصبح طالبا في جامعة أوكسفورد وبعد الانتهاء عاد إلى بلده. ومنذ عام **1748** بدأ يعطي دروسا عامة في إينبورغ ،و كانت المسائل الاقتصادية من بين موضوعاته حيث كانت محاضراته تحقق نجاحا وتجتذب السامعين ،وفي عام **1751** جرى اختياره أستاذا في جامعة غلاسكو وقد أصبح فيها رئيس قسم الفلسفة. ومنذ ذلك الوقت بدأت تظهر في أعماله بعض الأبحاث في مسائل الاقتصاد السياسي.

اتاحت إقامة سميث في اسكتلندا إمكانيات كبيرة له لتفهم أحداث وقائع التطور الاقتصادي. إذ أن اسكتلندا كانت في ذلك الوقت واحدة من أهم مناطق إنكلترا المتطورة صناعيا. ففي غلاسكو كان يعمل مخترع البخاروات ،و كان سميث ممن تعرف إليه وساعده ومنذ السنوات الأربعينيات كان قد أحدث في غلاسكو نادي الاقتصاد السياسي الذي كان سميث واحدا من زواره الدائمين.

وفي عام **1764** تخلى سميث حرا عن عمله كأستاذ في الجامعة لمدة تزيد عن عامين مربيا لأحد أبناء الطبقة الأرستقراطية وهو هيرنشوغ بيركلي الذي سافر معه إلى باريس حيث تعرف إلى الكثير من المشاهير ، من بينهم اعلام الفيزيوقراطيين فرانسوا كيني وتورغوا.

وبعد عودته من فرنسا عام **1768م** إلى بلدته كيركولد عاش منقطعا حتى عام **1773م** ثم سافر إلى لندن وتعرف على آخر التطورات الاقتصادية من أجل إنجاز مؤلفه الكبير في الاقتصاد السياسي " **بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم** " الذي رأى لنور عام 1776م فجعله

واحدا من المشهورين في جميع أنحاء العالم. وقد صدرت من الكتاب ثلاث طبقات حتى عام 1784م بعد إدخال بعض الإضافات والتعديلات.

ولقد قضى سميث بقية حياته في إيدنبورغ حيث عمل في إدارة الجمارك الاسكتلندية ،و كانت وفاته في 17 تموز عام 1790م.

كانت تطورات سميث محملة بطابع وخصائص عصره – الفترة الأولى من المرحلة المانفكتورية للرأسمالية – فترة نضوج مقدمات الثورة الصناعية. وكانت البنية الطبقية في إنكلترا القرن 18 عشر قد بلغت درجة من الوضوح ، ولكن التناقضات الخاصة بالرأسمالية لم تكن قد بلغت مداها الكامل.

وكان سميث يرى مهمته ،و هو المؤن إلى حد كبير بتفوق الاستثمار الرأسمالي على الاستثمار الإقطاعي ، أن يبرهن على ميزات الإنتاج المانفكتوري الكبير ، ولقد برهن سميث على أن نمو الثروة الاجتماعية يصبح ممكنا فقد على أساس تعميق تقسيم العمل.

ويرى سميث أن التقدم الاجتماعي ممكن فقط عندما تتحقق لكل إنسان إمكانية السعي الحر وراء مصالحه. ويتعرض لنقد كل ما يعرقل المبادرة الحرة كالحماية والاحتكارات التجارية.و لم يحاول سميث طمس التناقضات في المصالح الطبقية ،ولكن لم يقم أيضا بالكشف عنها. وهو لم يكن يرى حتمية أحلاف الطبقة العاملة. وكان يدافع عن المقولة المزعومة التي تعلن بأن تطور الاقتصاد الرأسمالي يرافقه تحسن وضع جميع السكان بما في ذلك الطبقة العاملة.

ورغم أن سميث لم يصدر إلا كتابا واحدا في الاقتصاد السياسي إلا أنه اكتسب به شهرة عالمية ،و أصبح له أنصارا في جميع البلدان ، حتى أن رئيس وزراء إنكلترا في ذلك الحين (بيت) صرح بأنه يعتبر نفسه تلميذا لسميث. ولقد قيم مؤسسو الاشتراكية العلمية (ماركس وإنجلزولينين) آدم سميث تقييما عاليا ، ووصفه لينين بالمفكر العظيم للبرجوازية الناهضة.

***ازدواجية منهج سميث :**

في معرض بحثه لأسلوب الإنتاج الرأسمالي يحاول سميث الداخلية بينها ،و قد استطاع بفضل ذلك دفع علم الاقتصاد السياسي خطوة كبيرة إلى الأمام. ومن ثم أحل الكشف عن هذه العلاقة

لجأ سميث على نطاق واسع إلى التجربة. وهو يحاول الفصل بين الجوهري والعرضي والتعمق في الفيزيولوجيا الداخلية للمجتمع البرجوازي.

ويستخدم سميث أسلوبين للبحث ، فهو من جهة يكشف عن جوهر الظواهر ويفسر علاقتها الداخلية " الأسلوب التحليلي ".ومن جهة أخرى يدرج سميث الظواهر السطحية ويصنفها " الأسلوب الوصفي ". ولكن دون أن يربط الأسلوبين. وعند تحليل الاقتصاد الرأسمالي ينتقل سميث من أسلوب إلى آخر ،و عندما يعجز على استبيان كيفية ظهور القوانين العامة في جميع الأشكال الملموسة المتنوعة يقع في تناقض بينه وبين نفسه. وليست تناقضات سميث إلا نتيجة حتمية لكون سميث كان يلجأ – إلى جانب التحليل العلمي – إلى وصف وتعميم الشواهد السطحية. وتستمر هذه الازدواجية في الاقتصاد السياسي لآدم سميث من بدايته إلى نهايته. و يجدر القول بأن الازدواجية التي ميزت جميع ممثلي الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي ، ترجع إلى الوضع الذي كانت تشغله في ذلك الوقت الطبقة البرجوازية التي انعكست مصالحها في أفكار ممثلي المدرسة الكلاسيكية. فنضال البرجوازية ضد العلاقات الإقطاعية كان يتطلب التعمق في بحث القوانين الداخلية للتطور الاجتماعي لكي تتمكن البرجوازية من الانتصار على مخلفات الإقطاع.ولقد وفر الدور التقديم الذي كانت البرجوازية تؤديه آنذاك إمكانية بل ضرورة التحليل العلمي للعلاقات الاقتصادية وذلك بقدر ما كانت مصالح الطبقة البرجوازية تتفق مع مصالح التطور الاجتماعي الصاعد من الإقطاعية إلى الرأسمالية ،ولكن إلى جانب ذلك لم تكن البرجوازية كطبقة ذات مصلحة تكشف القوانين الاقتصادية لتطور الرأسمالية ،و بالأخص قانون القيمة الزائدة.

و ليس من مصلحة البرجوازية الاعتراف بالطابع التاريخي لعلاقات الإنتاج الرأسمالية الذي يرسم طريق ظهور وتطور وسقوط النظام الرأسمالي. وهذا ما كان ولا يزال يشكل سدا عائقا يحول بين الاقتصاد السياسي والبرجوازي ،و متابعة التحليل العلمي ،و يدفعه إلى البحث عن التبريرات للظواهر الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي. أي يدفع به عن طريق البحث العلمي إلى البحث التبريري.

1) موضع الاقتصاد السياسي عند سميث :

انعكست ازدواجية سميث في دراسة الحياة الاقتصادية للمجتمع الرأسمالي على تحديد لموضع الاقتصاد السياسي.موضع البحث كما صاغه سميث " طبيعة وأسباب ثروة الأمم". يقول سميث بأن الاقتصاد السياسي " يهدف إلى إغناء الشعب والدولة على حد سواء " ويتضمن ذلك " تحقيق دخل وفير أو وسائل معيشة وفيرة للشعب " و" تحقيق دخل كاف للدولة والمجتمع من أجل الحاجات الاجتماعية ".

وفي أيامنا هذه نستخدم هذه التعابير على نطاق واسع في الاقتصاد السياسي البرجوازي مثل (ثروة الأمم richesse de la nation –wealth of nation) أو (الرفاه العام public welfare–bien–etre public)

ما هي الثروة ؟ الثروة كما يراها سميث هي :

هي مجموعة الأموال المادية التي تصلح لإشباع الحاجات البشرية والتي يحصل عليها الإنسان من عمله مباشرة أو بالمبادلة. والثروة السنوية للأمة هي مجموع الأموال المادية التي أنتجها أفرادها بعملهم المشترك مباشرة أو بمبادلة قسم من عملهم بنتاج عمل الأمم الأخرى. ويبدو هنا جليا انفصال سميث عن كل من المركانتليين والفيزيوقراطيين.

يعتبر سميث حجم ثروة البلاد يتوقف على عدد السكان المشتغلين في نطاق الإنتاج وعلى إنتاجية العمل " فالعمل هو الأساس لثروة الأمم " وتتوقف إنتاجية قبل كل شيء على درجة تقسيم العمل.

والإنتاج برأي سميث هو أما :

أ / مضاعفة كميات الثروة (الزراعة).

ب/ جعل المادة صالحة لإشباع الحاجة (الصناعة)

وبشكل عام فإن الإنتاج في رأيه هو الإنتاج المادي حصرا. وفي الحقيقة أن مقولة " ثروة الأمم " تعني لدى سميث رأس المال وأن الوسيلة الأساسية لزيادة هذه " الثروة " هي تطوير تقسيم العمل المانفكتوري.

ولكن آدم سميث ككل ممثلي المدرسة الكلاسيكية لم يستطع تحديد موضوع الاقتصاد السياسي بدقة كافية. فهو لم يستطع تجاوز الأشكال الصناعية – الصنمية للعلاقات الرأسمالية ولم يفرق بين العلاقات الرأسمالية والأشياء التي تعتبر حاملة لهذه العلاقات. كما ولم تقم المدرسة الكلاسيكية بفرز العلاقات الإنتاجية الاجتماعية كمقولة خاصة ولم نفهم مكانتها في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

فموضوع البحث بالنسبة لسميث هو إنتاج الخيرات المادية في ظروف تاريخية محددة ، هي المرحلة المانفكتورية لهذا الإنتاج ،و لكن لا يبدو أنه يميز بشكل واع بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج.

2) تقسيم العمل والتبادل :

يهتم سميث كثيرا بأهمية تقسيم العمل بسبب دوره في زيادة الإنتاجية ويعتبر أن الميول الطبيعية للإنسان يمكن أن تظهر بشكلها الكامل فقط في المجتمع الذي انشتر فيه تقسيم العمل والتبادل (المجتمع الرأسمالي) ، في هذا المجتمع الذي تسيطر فيه ، برأيه القوانين "الطبيعية" للحياة الاقتصادية. وطبقا لذلك يرى سميث في نمو تقسيم العمل واحدا من أهم العوامل في تاريخ البشرية.

ويرجع سميث التبادل إلى ميل طبيعي لدى الإنسان نحو مبادلة عمله بمنتجات عمل الآخرين والميل إلى التبادل صفة خاصة بالإنسان فقط ، كما يرى سميث ، أما عند الحيوان فلا وجود لهذه الصفة عنده. فالكلب لا يتبادل العظم مع كلب آخر ، حسب تعبير سميث. وعندما يدخل الناس في علاقات تبادل لا يدخلون بدافع إنساني وإنما بدافع من أنانيتهم ويرفض المنتجون انطلاقا من مصلحتهم الخاصة ، بإنتاج جميع ما يلزم معيشتهم بأنفسهم.ويعمدون إلى التخصص بإنتاج بعض أنواع المنتجات وبما يحقق أكبر نفع لكل فرد وللمجتمع ككل إذن فالسعي لتحقيق أكبر نفع خاص والميل الطبيعي إلى التبادل يشكلان من وجهة نظر سميث سبب ظهور تقسيم العمل وتعمق هذا التقسيم.

وبما أن سميث لم يكن يرى في النظام الرأسمالي مرحلة تاريخية عارضة ، وغنما نظاما طبيعيا ، فقد عمم شكل التبادل الذي كان سائدا في إنكلترا في زمانه على جميع مراحل التطور الاقتصادي السابقة. وكان يرى أن التبادل في الرأسمالية هو شكل التبادل الطبيعي المطلق ،ولا

يتصور سميث وجود تقسيم للعمل بدون تبادل للبضائع قائم على الملكية الخاصة على وسائل الإنتاج.

و يعتبر أنه في ظروف تقسيم العمل يصبح كل شخص تاجرا ، وبصبح المجتمع اتحادا تجاريا.

نلاحظ أن سميث يدور في حلقة مفرغة : فهو يعتبر أن تقسيم العمل هو شرط التبادل ،و في نفس الوقت يعتبر أن تقسيم العمل ممكن فقط على أساس التبادل في الحقيقة ليس الميل الطبيعي المزعوم إلى التبادل هو الذي أدى إلى تقسيمالعمل ، وإنما تقسيم العمل هو شرط التبادل ، ويتحدد طابع وأشكال تقسيم العمل والتبادل بأسلوب الإنتاج.

و من أهم أخطاء سميث في تحليله لتقسيم العمل هو الخلط بين تقسيم العمل في المجتمع وتقسيم العمل داخل المانفكتوري.

ويعتبر سميث ان المجتمع بكامله يشكل مانفكتورة كبيرة لكن الواقع ان هناك فروقا جوهرية بين تقسيم العمل الاجتماعي وتقسيم العمل داخل المانفكتورة.

أ- فتقسيم العمل الاجتماعي في الرأسمالية يستند إلى توزيع وسائل الإنتاج بين مختلف المنتجين ، بينما يشترط تقسيم العمل داخل المانفكتورة تمركز وسائل الإنتاج في يد رأسمالي مالك واحد.

ب-بينما تقوم بين المشروعات علاقات بيع وشراء فإن منتجات المشروع الواحد لا تتخذ شكلا بضاعيا داخل المشروع وبين أقسامه.

ت-بينما يدور بين المشروعات الرأسمالية صراع تنافسي حاد يسيطر داخل المشروع سلطان واحد هو سلطان رأس المال.

ولكن سميث لا يرى التناقضات التي تظهر بوضوح على مستوى المجتمع نتيجة الصراع التنافسي بين المشروعات الرأسمالية.

و رغم هذه الأخطاء فإن سميث يصل إلى نتائج عامة فهو يرى بان تبادل البضائع ليس في جوهره غلا تبادلا لمنتجات العمل المجزأ، وإن تبادل البضائع يستند إلى نفقات العمل في إنتاجها.

و يقيم سميث كامل بحثه على فكرة أساسية مفادها أن المبدع الوحيد للثروة هو العمل الإنساني ، فالعمل أو الإنتاج المادي هو أساس الحياة الاقتصادية وإنه في التبادل يجري فقط توزيع الثروة المنتجة ، فالثروة الجديدة لا تظهر في قطاع التبادل.

3- أثر تقسيم العمل على ارتفاع إنتاجية العمل وعلى وضع الطبقة الراقية :

في المرحلة المانفكتورية من تطور الرأسمالية انتشر تقسيم العمل داخل المشروع لأول مرة على نطاق واسع وأصبح العامل الأساسي لارتفاع إنتاجية العمل ،ويورد سميث الأسباب التي تجعل من تقسيم العمل يزيد من إنتاجية وهي :

أولا : يؤدي تقسيم العمل إلى زيادة مهارة كل عامل نتيجة تخصصه في عملية معينة.

ثانيا : يؤدي تقسيم العمل إلى تفوير الوقت الذي كان يتطلبه الانتقال من عمل إلى آخر.

ثالثا : يؤدي إلى اختراع الوسائل والآلات التي تسهل العمل وتؤدي إلى تقليصه. وتحصل الاختراعات بفضل تجاوب العامل المتخصص مع أدوات العمل التي يعمل بها.

ويولي سميث العاملين الأول والثالث أهمية كبيرة متميزة ،و رغم هذا يلاحظ آدم سميث ملاحظة هامة حول أثر الانكفاء عل علمية إنتاجية واحدة أو جزء من عملية طوال مدة حياته ، الأمر الذي يؤدي به بالنتيجة إلى درجة كبيرة والغباء والجمود.

في أيام سميث كانت الآلة تخطو خطواتها الظافرة ، لذلك لم يشاهد الثورة التي أدت إليها ، وكان يرى أن ارتفاع إنتاجية العمل ممكن فقط على أساس التطور اللاحق لتقسيم العمل والإنتاج المانفكتوري. ويضرب آدم سميث مثلا على ذلك مانفكتورة الدبابيس التي تشتمل على 18 عملية متميزة فإذا أوكلت لـ 12 عاملا ينفذ كل منهم عملية واحدة تصل إلى إنتاج 4800دبوس يوميا (400دبوس للعامل) مع العلم أن العامل الواحد لا يتمكن من صنع أكثر من 20 دبوسا في اليوم إذا قام بجميع العمليات بنفسه.

و انطلاقا من اعتبار تقسيم العمل أهم عامل من عوامل ارتفاع الإنتاجية يفسر سميث كثيرا من الظواهر الاقتصادية التي عاصرها – فهو يرجع سبب تخلف الزراعة التقني والاجتماعي عن الصناعة قبل أي شيء إلى ضعف تطور تقسيم العمل في الزراعة. وكذلك بالنسبة للتفاوت في التطور بين مختلف مناطق البلاد. ويرى أن في تبسيط العمليات الإنتاجية بنتيجة تطور تقسيم

العمل يمكن احد أسباب اختراع الآلات التي تزيد من فعالية تقسيم العمل ويرى سميث في هيمنة تقسيم العمل في كل مكان واحدا من أهم أسباب تحول التبادل إلى ضرورة ملحة.

و يبرهن سميث على أن السوق الضيقة المحدودة تجعل من غير الممكن تمايز المهن ،و على العكس ، فإن السوق الواسعة تخلق الشروط المواتية لتخصيص المنتجين وارتفاع إنتاجية العمل. لقد أصاب في نظرته إلى أهمية السوق الواسعة على تطور الإنتاج الرأسمالي ،و لكنه لم يلاحظ التناقضات التي ترافق تطور الإنتاج الرأسمالي وهو يرى أن علاقات السوق تتميز بالتعاون والمساعدة المتبادلة ،ولا يجد في السوق ساحة للصراع التنافسي الحاد الذي سيؤدي إلى مزيد من اغتناء البعض وإفلاس البعض الاخر.

يصل آدم سميث إلى نتيجتين متناقضتين لتقسيم العمل على وضع الطبقات الكادحة. فهو يؤكد ان تعمق تقسيم العمل وارتفاع إنتاجية يعودان بالنفع على جميع الناس ، وهو يعترف في نفس الوقت بأن الارتفاع السريع لإنتاجية العمل فقط في الرأسمالية وتذهب جميع فوائده إلى الطبقات المالكة.

و يستنتج من تحديد سميث لأثر تقسيم الأعمال أو المهن على تطور الشخصية الإنسانية ان الفروق بين الناس الذين يمارسون أعمالا ذهنية وأولئك الذين يمارسون أعمالا فيزيولوجية تعتبر نتيجة لأسلوب ونشاط هؤلاء الناس.

*** نظرية سميث في النقود :**

1- النقود بضاعة :

يصل سميث عند الانتقال إلى دراسة تطور علاقات التبادل بين الناس إلى مسألة النقود. ومن منجزاته أنه يرى في النقود بضاعة ويفسر سبب ظهورها العفوي كنتيجة لتطور التبادل البضاعي. ولكنه لم يميز بين هذه البضاعة والبضاعة الأخرى ، وقد اعتبر ظهورها نتيجة للصعوبات الخراجية التي ترافق التبادل البسيط : بضاعة مقابل بضاعة ،واعتبر أن الحاجة إلى تسهيل التبادل هي سبب ظهور النقود.

وينتقل سميث إلى دراسة النقود في كتابه بعد الفصول المخصصة لتقسيم العمل في فصل خاص بعنوان " حول مصدر واستعمال النقود " وبعد النقود ينتقل سميث إلى دراسة مسألة

القيمة. ودراسة النقود قبل دراسة القيمة تعكس عدم فهم سميث لطبيعة النقود. فهو لم يكن يدرك أن النقود بضاعة من نوع خاص تلعب دور المعامل العام لقيم جميع البضائع الأخرى ، وإن النقود هي الوسيلة الوحيدة التي يستطيع المنتج البضاعي بواسطتها أن يتأكد إن كان عمله يحظى باعتراف اجتماعي ،و إن كانت منتجات عمله ستتمول إلى نقود باعتبارها مجسدة لكمية من العمل الاجتماعي أم لا.

2- **النقود ووظائفها :**

فالنقود بالنسبة لسميث هي وسيلة لتسهيل التبادل فقط وللتخلص من مصاعب تبادل البضائع مقابل بضائع ، فكل منتج يحاول الاحتفاظ بكمية معينة من بضاعة خاصة يرى أن الآخرين لا يرفضون الحصول عليها مقابل منتجاتهم ،و على الزمن قامت هذه البضاعة الخاصة بوظيفة النقود.

إن نظرية سميث في النقود صحيحة من ناحية واحدة ، هي عن ظهور النقود كان عملية عفوية ناتجة عن حاجات التبادل البضاعي ولم تنشأ بسبب إرادة مخططة من قبل الأمم ، فهي إذن وسيلة للتبادل.

أما وظيفة النقود كمقياس للقيم وهي أهم وظيفة للنقود فلم يلاحظها سميث إلا عرضا ، وفقط لأن النقود تقيس قيمة البضائع بصورة أسهل وأبسط مما تستطيع البضائع الأخرى. وتنعكس في هذه التصورات الفكرة الصحيحة القائلة بأن الثروة المادية تنشأ فقط في عملية الإنتاج ،و عن النفقات المرتبطة بعملية التبادل والتوزيع تحمل طابعا لا إنتاجيا. ويستنتج من هنا – يحق– إن للمجتمع مصلحة في اختصار نفقات التبادل حتى الحد الأدنى.

وعندما يدرس سميث التبادل البضاعي لا يلاحظ ان تحول البضاعى إلى نقد كان قفزة نوعية ، ويؤكد بخلاف الواقع ، أن النقود تبحث بالضرورة عن بضائع ، أما البضائع فلا تبحث عن النقود بشكل حتمي. وبذلك فإن إمكانية حدوث أزمات فيض الإنتاج غائبة تماما عن ذهن سميث ،و يكتفي من أجل هذا الاستنتاج بالاستناد إلى كون الناس يحتاجون النقود لا من اجل النقود بالذات ، وغنما من أجل ما يمكن شراؤه مقابلها.

3- النقود الورقية والنقود الاعتمادية :

كان سميث يعلم أن النقود الورقية لا يمكن أن تحل محل النقود المعدنية (الذهب والفضة) في جميع الوظائف. وإنه بخلاف النقود المعدنية ، تستطيع النقود الورقية إغراق فتالات التبادل مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها ومع ذلك فهو ينظر نظرة إيجابية إلى استخدام النقود الورقية بمقدار ما يؤدي ذلك إلى توفير في نفقات التداول. وهو لا يميز في ذلك بين النقود الورقية والنقود الاعتمادية. ويرفض الفكرة التي تقول بإمكانية زيادة ثروة البلاد عن طريق إصدار النقود الاعتمادية. ولكنه يقرر بأن إصدار البنكنوت يمكن ان يساعد على نمو الإنتاج. ويجري ذلك ، برأيه بسبب كون المصارف عندما تقدم اعتمادا على شكل بنكنوت ، تكون بذلك قد حولت رأس مال ميت إلى رأسمال العامل. ويقارن سميث هنا إصدار البنكنوت بإنشاء شبكة من الطرق الجوية تسمح بتحويل معظم طرقات البلاد إلى مراعي جيدة وحقول للقمح ، مما يؤدي إلى نمو الإنتاج. ولكنه يرى خطر الإصدار الواسع للبنكنوت ،و يرى ضرورة الإبدال الحر للبنكنوت بالذهب من أجل المحافظة على استقرار التداول النقدي. ويعتبر نظرات سميث إلى النقود الاعتمادية نظرات جديدة وعميقة.

4- نظرية القيمة لدى سميث

*** تحديد نفقات القيمة بنفقات العمل :**

ترجع الأهمية التاريخية لآدم سميث في علم الاقتصاد قبل كل شيء إلى مساهمته في صياغة نظرية القيمة في العمل :

يفرق سميث بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية :

- فالقيمة الاستعمالية هي نفع الشيء للإنسان ، بمعنى ان الشيء يكون ذا قيمة استعمالية متى كان موضع رغبة - وتتوقف القيمة الاستعمالية على المظهر والخصائص الطبيعية للأشياء واستعمالاتها. وهي لا تدخل في المبادلة ولا علاقة لها بها.

- أما القيمة التبادلية فهي الشكل الذي تتخذه القيمة المتضمنة في البضاعة وتعني إمكانية مبادلة الشيء الذي نملكه بأشياء لا نملكها وتقوم هذه المبادلة على أساس مشترك واحد متضمن في جميع البضائع وهو القيمة التي تحملها عندما تدخل في المبادلة. ويضرب سميث

مـثلا المـاء والألمـاس " فالمـاء هـو نـافع جـدا لا قيمـة لـه فـي المبادلـة أمـا الألمـاس وهـو غيـر ذي قيمـة اسـتعمالية ولكنـه يبـادل بكميـة كبيـرة مـن السـلع ".و اعتمـاد سـميث علـى هـذا المثـل لـه جانـب إيجـابي إذ أنـه يؤكـد علـى ان القيمـة الاسـتعمالية لا تشـكل أسـاس القيمـة التبادليـة ، لـذلك لا يجـوز اعتبـار القيمـة التبادليـة كمظهـر للخصـائص الطبيعيـة للأشـياء. ويحـاول سـميث أن يكشـف أسـاس القيمـة التبادليـة بالنسـبة لجميـع البضـائع. وبالنسـبة للعمـل فـإن آدم سـميث يقيسـه بـزمن العمـل ، و لكنـه يفـرق بـين العمـل البسـيط أو غيـر المؤهـل والعمـل المعقـد أو المؤهـل ، ويعتبـر الثـاني عمـلا بسيطا مركبا أو مضاعفا.

لقـد توصـل سـميث إلـى تحديـد العمـل المنـتج للقيمـة بفضـل نظريـة حـول تقسـيم العمـل والتبـادل. فـالمنتج البضـاعي لا فـرق عنـده فـي أي قيمـة اسـتعمالية سيجسـد عملـه بهـا مـا دام إنفاقـه لعملـه سـيحظى بـالاعتراف مـن قبـل المجتمـع مـن خـلال التبـادل ، وهـو يبـادل بضـاعته طبقـا للعمـل المبـذول فـي إنتاجهـا. ويجـب أن يحصـل علـى كـل منـتج مـن خـلال مبادلـة منتجـات عملـه علـى معـادل لهـا. وهكـذا يكـون سـميث قـد وصـل إلـى اسـتنتاج تعـادل العمـل الـذي يخلـق القيمـة ، بغـض النظر على الشكل الملموس الذي يجري إنفاقه فيه.

ولكـن نظريـة القيمـة لـدى آدم سـميث لـم تكـن خالصـة تمامـا مـن شـوائب النظـرة الفيزيوقراطيـة ، لـذلك فقـد كانـت نظريـة سـميث تتصـف بالازدواجيـة. فهـو عنـدما يقـارن بـين اسـتثمار رؤوس الأمـوال فـي مختلـف القطاعـات يؤكـد علـى أن الطبيعـة فـي الزراعـة تشـارك أيضـا فـي خلـق القيمـة : " فـي الزراعـة تعمـل الطبيعـة أيضـا مـع الإنسـان. ورغـم أن عملهـا لا يتطلـب أيـة نفقـات ، فـإن منتجاتهـا تمتلك قيمة تماما مثلما تمتلك منتجات أكثر العمال ".

*** تعدد المفاهيم لدى سميث في تحديد القيمة :**

رغـم ان سـميث ينطلـق مـن اعتبـار العمـل المصـدر الوحيـد للقيمـة فهـو ينقلـب عنـد تحليلـه للبضـائع ، بين تحديدات مختلفة للقيمة التبادلية.

ينتقـل آدم سـميث مـن الاقتصـاد البضـاعي البسـيط (المجتمـع البـدائي وضـعيف التطـور) إلـى الاقتصـاد الرأسـمالي فـي دراسـته للقيمـة. ففـي الاقتصـاد البضـاعي البسـيط يتحـد العمـل والملكيـة فـي شـخص واحـد هـو المنـتج البضـاعي ، الصـغير الـذي ينـتج بعملـه ووسـائل إنتاجـه ولحسـابه ويبـادل مـا يفـيض مـن منتجاتـه عـن حاجاتـه بمـا يفـيض مـن منتجـات أقرانـه ،و لا وجـود لـرأس المـال

والعمل المأجور. في هذا الاقتصاد يتعادل كمية العمل المبذول في إنتاج البضاعة مع كمية العمل المشتري في منتجات الآخرين التي يتصرف بها مالك البضاعة بعد مبادلتها. وبالتالي يمكن تحديد القيمة التبادلية إما بالعمل المبذول أو بالعمل المشتري وتباع البضائع بقيمتها المقاسة بكمية العمل المبذول في إنتاجها.

أما في ظروف الإنتاج الرأسمالي فيلاحظ آدم سميث أن القانون العام الذي يحكم تبادل البضائع – قانون القيمة – يفقد قوته. فهنا يحصل التبادل بين رأس المال (العمل المجسد) والعمل المأجور (العمل الحي) على أسس غير متكافئة ، إذ يبادل الرأسمالي كمية أقل من العمل الحي الذي يقدمه العامل المأجور ، ويحقق نتيجة القيمة الزائدة أو الربح.

وهنا يتوهم سميث أنه مع تراكم رأس المال وظهور الملكية الخاصة على وسائل الإنتاج يتحول قانون القيمة إلى نقيضه ، وإن القيمة التبادلية لا تعود تعتمد على زمن العمل.

*** القيمة تتألف من مجموع المداخيل :**

و عند تحديد أسعار البضائع في المجتمع الرأسمالي يضع سميث نفسه موضع رأسمالي ويطابق بين القيمة ونفقات الإنتاج فيبين بأن أسعار البضائع تتضمن أجزاء (مداخيل) ثلاثة : الأجور والأرباح والريع.

فالقيمة التي يضيفها العمال إلى قيمة المواد المستخدمة في الإنتاج تنقسم إلى الأجور والثاني يشكل ريع المستثمرين على كامل رأسمالهم الذي سلفوه على شكل مواد وأجور أي أن القيمة المنتجة حديثا بفضل العمال تشكل مداخيل طبقة العمال وطبقة الرأسماليين وإضافة إلى هذين العنصرين يشارك في تشكيل أسعار البضائع عنصر ثالث أيضا وهو الريع الذي يشكل دخل طبقة المالكين العقاريين. ففي ظروف الملكية الخاصة على الأرض " يجب على العامل ان يعطي قسما من ناتج عمله إلى مالك الأرض " ويعتبر سميث أن أي دخل في المجتمع الرأسمالي يرجع في النهاية إلى واحد من المداخيل الثلاثة المذكورة.

*** القيمة تتوزع إلى مداخيل :**

و كما استنتج سميث في دراسته لأسعار البضائع بأنها تتألف من مجموع مداخيل الطبقات ، بخلاف نظرية القيمة في العمل ، فهو يتابع خطأه هذا ليستنتج بان القيمة بكاملها تتوزع إلى

مـداخيل ، أي إلـى أجـور وأربـاح وريـع. ويصـل سـميث إلـى هـذه النتيجـة بعـد المطابقـة بـين قيمـة البضـاعة والجـزء المنـتج حـديثا مـن القيمـة. فـي الحقيقـة ليسـت قيمـة البضـاعة هـي التـي تتـوزع إلـى مـداخيل وإنمـا فقـط الجـزء المنـتج حـديثا منهـا. فقيمـة البضـاعة تزيـد عـن قيمـة الجـزء المنـتج منهـا بمقـدار قيمـة رأس المـال الثابـت المسـتهلك فـي إنتـاج البضـاعة ، أمـا سـميث قـد تجاهـل نصـيب رأس المـال الثابـت فـي تشـكيل أسـعار (القـيم) البضـائع ، ويكـون فـي ذللـك قـد فصـل بـين القيمـة وأساسها.

وسـبب كـون سـميث لـم يـدرك أسـلوب عمـل قـانون القيمـة فـي الرأسـمالية فهـو يؤكـد بـأن أسـعار البضـائع فـي المجتمـع الرأسـمالي تتـأرجح حـول " السـعر الطبيعـي " الـذي يعـادل فـي مفهومـه ، مجمـوع المـداخيل ، أي نفقـات الإنتـاج ، أي أنـه يطـابق بـين القيمـة و" السـعر الطبيعـي " الـذي يحدد وسطيا في سوق المزاحمة على أساس " المعدلات الطبيعية للأجور والأرباح والريع ".

لقـد فسـر مـاركس وجـود تحديـدات متناقضـة للقيمـة عنـد سـميث بأنـه " أمـر طبيعـي بالنسـبة لمـؤمن الاقتصـاد السياسـي الـذي يتحـرك بالضـرورة معتمـدا علـى حواسـه ، يجـرب ويناضـل مـع زحمـة الأفكار التي تنشأ لول مرة..."

5- نظرية سميث في الطبقات ومداخيلها (نظرية التوزيع):

تقـدم سـميث بخطـوات كبيـرة بالنسـبة للفيزيـوقراطيين فـي تحديـد البنيـة الطبقيـة للمجتمـع الرأسـمالي. وبينمـا كـان قائـد المدرسـة الفيزيوقراطيـة كينـي يقسـم المجتمـع إلـى طبقـة منتجـة (المـزارع وعمـال المنـاجم) وطبقـة المـالكين (مـلاك الأرض والملـك وحاشـيته ورجـال الكنيسـة) وطبقـة عقيمـة (أي بقيـة أفـراد المجتمـع الـذين لا يعملـون فـي الزراعـة بغـض النظـر عـن أوضـاعهم الطبقيـة). نجـد ان سـميث يفـرق بـين ثـلاث طبقـات : طبقـة العمـال وطبقـة الرأسـماليين وطبقـة مـلاك الأرض ،وتبعـا لـذلك يعتبـر سـميث الأجـور والأربـاح والريـع هـي الأشـكال الأساسـية للـدخل ويـدرس كـلا منهـا علـى انفراد.

أ- نظرية الأجور :

الأجـور كمقولـة طبيعيـة – الخلـط بـين المنـتج البضـاعي البسـيط والعامـل المـأجور : يبـدأ سـميث الفصـل الخـامس الأجـور بـالقول : بشـكل نـاتج العمـل التعـويض الطبيعـي عـن العمـل أو الأجـر.

ويبرر في هذا التعريف عدم التفريق بين المنتج البضاعي البسيط والعامل المأجور ، وفي هذا تجاهل للطابع التاريخي للأجر ، وكونه مقولة خاصة بأسلوب الإنتاج الرأسمالي. فالأجر بالنسبة إلى سميث هو مقولة طبيعية ، غير تاريخية ، فهو يخلط بين الأجر وناتج العمل بشكل عام. وعندما ينتقل إلى دراسة الإنتاج الرأسمالي يطرح سميث مفهوم الأجور الوسيطة الذي ورثه عن الفيزيوقراطيون. ولكن تحت اسم جديد هو " السعر الطبيعي " للأجور ويتمثل السعر الطبيعي للأجور بالسعر الطبيعي لوسائل المعيشة الضرورية لإنتاجها الذي يقاس بزمن العمل. وفي نفس الوقت يحدد سميث السعر الطبيعي لوسائل المعيشة بالسعر الطبيعي للأجور. فيكون قد وقع في حلقة مسدودة ولقد أشار سميث إلى أن الأجور يجب على العموم أن تزيد قليلا على المستوى الكافي لمعيشة الإنسان. وفي حالة المعاكسة لن يكون باستطاعة العامل " ان يؤمن قوت أسرته ، مما ينتج عنه موت العمال بعد الجيل الأول ".

يتبين أن آدم سميث لا يرى إلا فرقا واحدا ، فهو من الناحية الكمية الفرق بين " الأجور " في الإنتاج البضاعي البسيط والأجور في الإنتاج الرأسمالي ،ولا يرى سميث إلا فرقا واحدا بين المنتج المستقل والعامل المأجور وهو أيضا فرق كمي : فالمنتج المستقل يحصل على كامل ناتج عمله أما العامل المأجور فلا يحصل إلا على جزء من ناتج عمله. إذن لا يرى سميث إلا الفروق الكمية ، أما الاختلاف النوعي للأجر الذي يتقاضاه العامل المأجور عن دخل العمل بشكل عام فإن سميث لا يلاحظه.

*** الأجر – سعر العمل :**

عندما ينظر سميث إلى العلاقة بين الرأسمالي والعامل يعتبران العامل يبيع عمله ، وإذا كان العمل بضاعة فيجب أن يكون له قيمة أو سعر طبيعي ،و الأجور بالنسبة لسميث هي سعر العمل.

يركز سميث اهتمامه على كمية الأجر ، لذلك يسعى إلى تفسير كيف تتحدد " قيمة العمل" أو " سعره الطبيعي" وبماذا تتحدد تقلبات السعر السوقي للعمل.

*** بماذا يتحدد سعر الأجر :**

وسميث مثل بيتي والفيزيوقراطيين ، يعتبر أن الأجر يجب أن يتطابق في نهاية المطاف مع قيمة الحد الأدنى من الوسائل الاستهلاكية الضرورية لمعيشة العامل وعائلته. ويفرق سميث بين المواد الضرورية والمواد الكمالية : فهو ينسب إلى المواد الضرورية ، بالإضافة إلى جميع المواد التي لا غنى عنها من أجل المعيشة أيضا تلك المواد التي أصبحت ضرورة حياتية بقوة العادة. ويضرب مثلا الأحذية الجلدية التي كانت في ذلك الحين قد أصبحت في رأيه مادة ضرورية لجميع السكان في إنكلترا ، أما في اسكتلندا فالرجال فقط ، وأما في فرنسا فلم تكن تعتبر مادة ضرورية بالنسبة " الطبقة الدنيا " من السكان.

ويرى سميث أن حجم الأجور العادية يتوقف دائما على الإنفاق بين الجانبين اللذين لا يمكن أن تتطابق مصالحهما ، فالعمال يريدون إعطاء أجر قليل قدر الإمكان والمالكون يريدون إعطاء أجر قليل قدر الإمكان. يحاول الأولون الاتفاق على رفع الأجور ، بينما يحاول الآخرون الاتفاق على تخفيضها.

ويعتبر سميث من أنصار الأجور العالية ، وهو يرى في ارتفاع الأجور حافزا ماديا مشجعا على نمو إنتاجية العمل بإنتاجية معقولة ،و في دراسته لقوانين حركة الأجور يفرق سميث بين ثلاث فئات للأجور حسب حالة المجتمع : فإما مجتمع في حالة متصاعدة ، حيث ترتفع الأجور ،و يصبح وضع العمال أكثر سعادة ، أو مجتمع في حالة متدهورة حيث تنخفض الأجور ويصبح العمال في وضع بائس ، أو مجتمع راكد ، حيث تبقى الأجور ثابتة ويكون وضع العمال قاسيا خاليا من السعادة.

*** الأجور وقانون السكان :**

يرى سميث تبعية الأجور لحركة السكان ،و الأجور العالية ، كنتيجة لتزايد الثروة يعتبرها سميث مصدرا لتزايد السكن أيضا ،و يأتي هذا التزايد متوافقا مع حجم الطلب على العمل. ويعتقد سميث أن السبب المباشر لتغيرات الأجور هو تقلبات الطلب والعرض في سوق العمل.

ويرى سميث أن الطلب على الناس ، مثل الطلب على أي بضاعة أخرى ، يحكم بالضرورة إنتاج الناس. يزيد من سرعته عندما يكون بطيئا ويعيقه عندما يجري بسرعة ، فالأجور المتزايدة

تشجع على زيادة النسل بين العمال ، أما إذا انخفضت في لحظة ما دون المستوى الذي يحقق هذا الاتجاه فإن نقص اليد العاملة سيؤدي إلى ارتفاع الأجور بسرعة.

إن سميث يدرس حركة السكان في الرأسمالية معمما إياها على جميع المراحل التاريخية ، متجاهلا الخصائص المميزة للرأسمالية ،و لكن وجهة نظره كانت تخالف وجهة نظر المالتوسية من هذه المسألة. فقد استند مالتوس إلى حتمية إملاق الطبقة العاملة في الرأسمالية مطالبا العمال بشد الحزام والإمساك عن التكاثر ، أما سميث فكان من أنصار الأجور العالية ونمو السكان ، ولكن نظرية سميث في السكان – رغم معارضتها للمالتوسية – كانت تتجاهل أهمية القانون العام للتراكم الرأسمالي على حركة الإنسان.

ب-نظرية الأرباح :

*** الأرباح : اقتطاع من ناتج عمل العامل :**

إذا كان المركانتيليون قد اعترفوا بالربح التجاري ، آدم سميث باعتباره اقتصادي المرحلة المانفكتورية في تطور الرأسمالية ، يدرس في كتابه الربح الصناعي ، وريع الأرض وسعر الفائدة ،و الربح التجاري ، أي يكون قد عمم الربح على جميع قطاعات الإنتاج الاجتماعي. والربح الصناعي بالنسبة لسميث هو الشكل الأساسي العام للربح ، أما ريع الأرض والفائدة فهما شكلان ثانويان (بينما كان الفيزيوقراطيون يعتبرون ان الربح الصناعي هو الثانوي ،وكانوا يعتبرونه ناتجا عن ريع الأرض).

يربط سميث مصدر الربح (وبشكل عام الدخول غير الناتجة عن العمل) يتراكم رأس المال في أيدي بعض الأفراد وكذلك بظهور الملكية الخاصة على الأرض. فالرأسماليون الذين يمتلكون رؤوس الأموال يبدأون باستئجار العمال ، يقدمون لهم وسائل الإنتاج والوسائل المعيشية ويحصلون مقابل بيع منتجات عملهم على ربح هوما أضافه العمال إلى قيمة المواد المصنعة من قبلهم.و هكذا يكون سميث قد أرجع البرح إلى " امتلاك العمل غير المعوض" والربح مرتبط بالإنتاج الرأسمالي الذي يبدأ من لحظة انفصال العمل عن الملكية ووقوف العمل ورأس المال في مواجهة بعضها البعض. وطبقا لأفكار سميث ليس للرأسمالي أي مصلحة في استئجار العمال لو لم يكن " يأمل في الحصول بعد بيع البضائع المصنوعة من قبلهم على إنتاج مبلغ يزيد ، بمقدار ما ، عن المبلغ الذي يكفي لتعويض رأسماله ، كما انه ليس للرأسمال

صغير ، كما أنه ليس للرأسمالي مصلحة في إنفاق رأسمال كبير ،لو لم تكن أرباحه متناسبة مع رأس المال الموظف من قبله ".

*** مصدر الربح عند سميث هو التبادل غير المتكافئ بين رأس المال والعمل :**

ولكن سميث ، مثل جميع ممثلي المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد السياسي البورجوازي لم يكن قادرا على تفسير مصدر الربح الصناعي من وجهة نظر عمل قانون القيمة رغم إدراكه بأن البرح ، مثل أي قيمة ، هو ناتج عمل العمال في عملية الإنتاج ، ويستنتج بالتالي سميث بأن قانون القيمة لا يعمل في ظروف الرأسمالية. وعند ما يعتبر سميث الربح ناتجا عن امتلاك عمل الغير الذي لم يعوض يكون قد دحض الفكرة السائدة اليوم في الاقتصاد السياسي البرجوازي ، والتي تقول بأن الربح على رأس المال يمثل أجرا من نوع خاص مقابل القيام بوظائف إدارة المشروع ، فقد يوكل الرأسمالي أمر الإدارة إلى موظف مختص ومع ذلك يبقى ربحه مستمرا. لقد اعتبر سميث موضوع الصفقة الرأسمالي والعامل هو شراء وبيع العمل. أما بالنسبة للفائدة فكان سميث يعتبرها دخلا ثانويا يدفع إما من الأرباح أومن ريع الأرض أو من الأجور ، أي أنه يعتبر الفائدة أيضا جزءا من عمل العمال الماجورين الذي لم يعوض.وهكذا فإن آدم سميث ، ولو لم يحدد القيمة الزائدة بدقة كافية من وجهة نظرية القيمة في العمل ، فإنه كان غالبا ما يقصدها عندما يتحدث عن الربح باعتباره القيمة التي يخلقها إجمالي العمل الزائد.

ويعتبر سميث الربح واحدا من مصادر القيمة (انطلاقا من ان القيمة هي مجموع المداخيل). وبناء على ذلك فهو يجعل الربح جزءا من نفقات الإنتاج ينتج عن " عمل " رأس المال. ويظهر ذلك بوضوح عندما يتعرض إلى تعادل الأرباح إلى تشكل نسبة الربح الوسيطية على رأس المال ، وكأن رأس المال هو مصدر الربح.

*** التناقض بين المصالح الطبقية :**

يلاحظ سميث أن هدف الإنتاج الرأسمالي هو الحصول على الربح ، ولكنه يعتبر أن التسابق إلى الأرباح يتطابق تماما مع مصالح المجتمع. ورغم هذا المبدأ الذي ينطلق منه فهولا يتأخر عن القول بأن مصالح المستثمرين " تكون في بعض النواحي دائما في تعارض مع مصالح المجتمع ، بل وهي في تناقض معها" وفي أحيان كثيرة يتحقق الربح العالي على حساب تجاوز مصالح أفراد المجتمع الاخرين. ويقول صراحة بأنه في الصراعات بين الطبقات يكون القانون

دائمـا فـي جهـة المـالكين ويكشـف آدم سـميث عـن التنـاقض بـين مصـالح العمـال ومصـالح رأس المال بقول " لا يمكن زيادة الأجور إلا عن طريق تخفيض الأرباح والعكس صحيح أيضا ".

ج- نظرية ريع الأرض :

تستمر ازدواجية منهج سميث في البحث عن دراسته لريع الأرض.

الشكل الأول : الريع هو اقتطاع من ناتج عمل العامل :

استنادا إلـى نظريـة القيمـة فـي العمـل يعتبـر سـميث أن مصـدر الريـع ، مثـل مصـدر الـربح ، هـو العمـل المعـوض للعامـل. وهـو فـي هـذا التحديـد يكشـف طبيعـة الاسـتغلالية للريـع والـربح ، يقـول " مـا إن تصـبح الأرض ملكيـة خاصـة حتـى يطلـب مالـك الأرض نصـيبه مـن أي إنتـاج يسـتطيع العامـل أن ينتجـه أو يجمعـه منهـا. وريـع مالـك الأرض يشـكل الاقتطـاع الأول مـن نتـاج العمـل المبـذول فـي اسـتثمار الأرض ". وهكـذا إن سـميث يـربط ظهـور ريـع الأرض مباشـرة بنشـوء الملكيـة الخاصـة علـى الأرض. والريـع ، حسـب مفهومـه هـو مـا يـدفع لقـاء اسـتعمال الأرض ، هـو هبـة يطلبهـا مالـك الأرض مـن كـل مـا يرغـب اسـتثمارها . لـذلك فـإن عمليـة تشـكل الأسـعار تخضـع للتعـديل مـع تحـول الأرض إلـى ملكيـة خاصـة والأربـاح ، جـزءا ثالثـا هـو ريـع الأرض ،و هـو مـا يحصـل فـي الواقـع ، فاحتكـار الملكيـة الخاصـة علـى الأرض يـؤدي إلـى ارتفـاع أسـعار المنتجـات الزراعية.

الشكل الثاني : الريع ناتج عن الأسعار الاحتكارية للمنتجات الزراعية

تعتبـر أسـعار المنتجـات الزراعيـة أسـعارا احتكاريـة بـرأي سـميث لأن الطلـب علـى هـذه المنتجـات يفـوق دائمـا عرضـها. ممـا ينـتج عنـه أن الأسـعار تميـل إلـى الارتفـاع عـن القيمـة. اسـتطاع سـميث فـي هـذا المجـال ان يلاحـظ عـددا مـن الخصـائص الهامـة للعلاقـات الزراعيـة فـي ظـروف الرأسـمالية. فقـد وجـد فـي الريـع تجسـيدا للعلاقـة الخاصـة بـين الطـابع الاحتكـار فـي الإنتـاج الزراعـي وبـين تشـكل الأسـعار. وهـو علـى حـق بـأن أسـعار المنتجـات الزراعيـة تحتـوي عنصـرا احتكاريـا ولكـن السـعر الاحتكـاري لديـه لا يسـتند إلـى أسـاس قيمـي. ويضـطر سـميث إلـى الاسـتنتاج بـأن الريع ناتج عن تفوق الأسعار على القيمة ، أي عن خرق قانون القيمة.

الشكل الثالث : الريع هو ناتج نشاط (عمل) الطبيعة

يعمل سميث بحث كيفية ظهور الريع التفاضلي ، الذي تحققه بعض قطع الأرض بسبب تفوقها في الخصوبة أو الموقع من السوق على القطع الأخرى التي تقل عنها خصوبة وقربا من السوق. وإذ يربط نشوء الريع بظهور الملكية الخاصة على الأرض (الريع المطلق) فهو يستنتج بأن الريع هو عطاء الأرض لمالكها. ويقف في ذلك موقف الفيزيوقراطيين وهنا نجد الشكل الثالث لنظرية الريع الذي يعتبر الريع ناتجا عن عمل قوى الطبيعة. يقول سميث إنه بعد طرح ناتج عمل الإنسان من الإنتاج الزراعي " يبقى فقط ناتج نشاطه الطبيعية نفسها ". وهذا تناقض واضح مع نظرية القيمة في العمل. وإن موقف سميث هذا من ريع الأرض موقف غير صحيح علميا. فإذا كان حجم الريع يتوقف على الشروط الطبيعية فإن ذلك ليس لأن الأرض هي مصدر الريع ،و إنما لأن الأرض أكثر خصوبة هي شرط هام لرفع الإنتاجية العمل الزراعي. وبالتالي لزيادة استغلال العمال الزراعيين في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية.أما فيما يخص الأرض باعتبارها وسيلة إنتاج ، فهي بالطبع لا تشارك في خلق المنتجات الزراعية رغم أنها تشارك في خلق قيمتها الاستعمالية.

*** تفريق بين الريع وأجرة الأرض :**

كان سميث ينتقد وجهة النظر التي تقول بأن ريع الأرض ما هو إلا ربح ضئيل أو فائدة على رأس المال الذي أنفقه المالك على تحسين الأرض ووضعها في حالة صالحة للإنتاج ،وكان يرى أن المالك يسعى للحصول على ريع مقابل السماح للآخرين باستثمار أرضه ولو لم يكن قد أنفق على تحسين الأرض بعض المال فإنه يضيف على مقدار الريع مبلغا يمثل الفائدة والربح على رأس المال المنفق من قبله عند تأجير الأرض.إضافة لذلك فغلابا ما يقوم المستأجر بإجراء التحسينات على الأرض من أمواله الخاصة لا من أموال المالك " ولكن عند تنظيم عقد الإيجار يطلب مالك الأرض عادة مبلغا من الريع أكبر مما كان يتقاضاه قبل إدخال التحسينات على الأرض ، وكانه هو الذي قام بهذه التحسينات من حسابه. وقد يطلب أحيانا ريعا لم يحصل عليه أي تحسين بفعل الجهود البشرية ".

يتبين مما سبق أن سميث يفرق بين أجرة الأرض وريع الأرض ليثبت بأن لا علاقة للربح بالإنفاق الرأسمالي على تحسين الأرض.

*** نظرية سميث في رأس المال :**

1- تعريف رأس المال :

رأس المال بالنسبة لآدم سميث هو عبارة عن الاحتياطات المخصصة للإنتاج المقبل. فعندما تكون الاحتياطات التي يملكها شخص ما محدودة جدا فهي لا تستطيع أن تصبح مصدر ، لأي دخل. وفي هذه الحالة يحصل الدخل فقط من العمل المبذول ، أما عند توفر احتياطات لدى الإنسان تزيد عن رصيد الاستهلاك المباشر ، وتستمر لفترة طويلة نسبيا من الزمن فهو يحاول ان يحصل على دخل من هذه الاحتياطات. ولذلك الجزء من الاحتياطات الذي يتوقع شخص ما الحصول على دخل من خلاله هو رأس المال.

2- الخلط بين رأس المال كعلاقة اجتماعية وبين أشياء رأس المال (وسائل الإنتاج)

الرأسمالي إذن ،بالنسبة لسميث هو أي شخص يتصرف باحتياطات تزيد عن حاجاته الشخصية " لذلك فإن الاحتياطات تنقسم إلى قسمين : الجزء الذي يتوقع الحصول على دخل منه ويسمى رأسماله ،و الجزء الآخر ، هو الذي يذهب إلى استهلاكه المباشر ".

يعتبر سميث كما رأينا ، ان الريع هو اقتطاع يقوم به الرأسماليون من عمل العامل بسبب انفصال العامل عن ملكية وسائل الإنتاج ، ووقوف هذه الوسائل في مواجهته. وسميث بذلك يكون قد أوضح أن رأس المال هو أداة لامتلاك عمل الغير. ولكنه يحط من قيمة هذا الاستنتاج عندما يطابق بين رأس المال ووسائل الإنتاج.فنظرته إلى رأس المال باعتباره احتياطات متراكمة ، تضفي على رأس المال صفة الخلود ، وتجعله الشرط الطبيعي للإنتاج. وفي هذا يبرز تناقض سميث كما في جميع المسائل الأخرى.

يعتبر تراكم رأس المال ، من وجهة نظر سميث الأهم لزيادة ثروة الجميع. ويبرز هذا الموقف الطبقي البرجوازي من رأس المال عند سميث بشكل أوضح في موقفه من مسألة التراكم الأولي لرأس المال ، فلا وجود لهذه المسألة بالنسبة له ، وهو لا يخصص أي كلمة لتاريخ إفلاس ونزع ملكية صغار المنتجين ، هذا التاريخ الطويل المغمس بالآلام والدم. كما أن سميث لا يتعرض لكيفية تشكل طبقة الرأسماليين ويكتفي بالقول بأن احتياطات من المواد ووسائل المعيشة تتراكم

فـي أيـدي عـدد مـن الأفـراد ،وتخصـص مـن أجـل الإنتـاج المقبـل ،و لقـد انعكـس هـذا علـى تقسـيم سميث لرأس المال إلى " رأس مال أساسي " و"رأس مال دائر".

*** رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر :**

لقـد أولـى سـميث أهميـة كبيـرة لمسـألة رأس المـال الأساسـي والـدائر. وقـد ورث الفيزيوقراطيـون فـي هـذا المجـال إلا أنـه تميـز عـنهم بأنـه أعطـى هـاتين المقـولتين صـفة تجريديـة مصـممة. فلقـد عمـم سـميث مقولـة رأس المـال الأساسـي والـدائر لـيس فقـط علـى رأس مـال المـزارع وإنمـا أيضـا علـى شـكل مـن أشـكال رأس المـال الإنتـاجي فـي أي قطـاع كـان ، يقـول مـاركس : " وفـي هـذا التعمـيم للمقولات تنحصر الخطوة التي خطاها سميث إلى الأمام "

*** رأس المال الدائر :**

بالنسـبة إلـى سـميث ، هـو رأس المـال المسـتعمل للحصـول علـى الـربح بنتيجـة انتقالـه مـن يـد أحـد المـالكين إلـى يـد مالـك آخـر ، ويشـمل رأس المـال الـدائر المـواد الغذائيـة ، والمـواد الخـام ،و مختلـف أنـواع الصـناعات الجـاهزة الموجـودة فـي أيـدي التجـار. كمـا ويشـمل النقـود الضـرورية للتبـادل والتوزيـع فـي رأس المـال الـدائر ، بالنسـبة لسـميث ، لـيس إلا رأس المـال التجـاري فـي شـكليه : الشـكل البضـاعي والشـكل النقـدي. ورأس مـال التـاجر يتـألف كليـا مـن رأس المـال الـدائر " فـرأس مالـه يخـرج منـه باسـتمرار فـي شـكل معـين ليعـود إليـه فـي شـكل آخـر ، وفقـط عـن طريـق هـذا التـداول أو المبـادلات المتتابعـة يسـتطيع ان يجلـب لـه ربحـا م. مثـل رؤوس الأمـوال هـذا يصـح تماما ان نطلق عليه صفة رأس المال الدائر ".

*** رأس المال الأساسي :**

ومقابـل رأس المـال الـدائر يضـع سـميث رأس المـال الأساسـي المسـتعمل " فـي تحسـين الأرض ، وشـراء الآلات والأدوات المفيـدة وغيرهـا مـن المـواد المماثلـة التـي تجلـب دخـلا أو ربحـا دون الانتقـال مـن يـد مالـك إلـى آخـر أو بـدون تـداول متتـابع. مثـل رؤوس الأمـوال هـذه يصـح تمامـا أن نطلـق عليهـا صـفة رأس المـال الأساسـي ". وهكـذا فـإن رأس المـال الأساسـي هـذا هـو رأس المـال الـذي لا يتحـرك أو يـدور ، ويتـألف مـن الآلات وأدوات العمـل والأبنيـة ، غيـر المخصصـة

للاستعمال الشخصي وإنما لغايات تجارية – صناعية ، ومن التحسينات التي تجري على الأرض وكذلك من القدرات النافعة المكتسبة لدى أفراد المجتمع.

يعتبر سميث أن رؤوس المال بنوعيه يجلب الربح ، ولكن رأس المال الأساسي لا يستطيع أن يجلب الربح إلا بمساعدة رأس المال الدائر ، يقول سميث " أن نفع الآلات وأدوات الإنتاج لا تستطيع أن تفتح شيئا بدون رأس المال الدائر ، الذي يؤمن المواد التي تقوم هذه الآلات بتمويلها وبدون وسائل معيشة العمال الذين يستخدمون هذه الآلات ".

إن نظرات سميث الخاطئة إلى رأس المال ،و التي تعتبر أن كل من جزئي المال يجلب الربح ويكون نافعا للمالك بطريقة خاصة تتناقض كليا مع النظرة العلمية إلى الربح عند سميث والتي تعتبر الربح اقتطاعا من ناتج عمل العامل.

وبما ان سميث لم يكن يعرف تقسيم رأس المال إلى ثابت ومتغير (هو ما قام به ماركس فيما بعد). فهو لم يستطع تطوير النظرة القائلة بأن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة الزائدة. ينطلق سميث من كون تداول العناصر المختلفة لرأس المال الدائر (من أجور ، وثمن مواد أولية ، ومواد مساعدة وغيرها) يجري بطريقة واحدة ليخلط بين هذه العناصر ،ويطمس بذلك حقيقة أنه في علمية الإنتاج لا يتزايد إلا ذلك الجزء من رأس المال الدائر الذي يقف على استئجار العمال (رأس المال المتغير).

*** نظرية سميث في العمل المنتج والعمل غير المنتج :**

1- التعريف الأول للعمل :

تظهر خصائص سميث في نظرته إلى العمل المنتج والعمل غير المنتج ، على أوضح ما يكون ، باعتباره مفكر البرجوازية الصاعدة ، وقد بلغ بهذه المقولة مستوى أعلى مما بلغه ممن سبقه من المركانتيليين والفيزيوقراطيين. فهو انطلاقا من نظرية القيمة في العمل يعتبر سميث ، وهو مصيب في ذلك أن العمل المنتج هو العمل الذي يخلق الربح.

لقد استند سميث في تقسيمه للعمل إلى عمل منتج وعمل غير منتج إلى اعتبار أن هدف الإنتاج الرأسمالي هو الربح. وطبقا لذلك يعتبر أن العمل المنتج هو العمل الذي ينتج الربح ، أما بقية النشاطات فمهما كانت أهدافها صالحة فهي من الأعمال غير المنتجة ، ويقارن سميث

بين عمل خدم المنزل وعمال المصنع فيقول : " عن عمل عامل المصنع مادة يزيد من قيمة المواد التي يقوم بتحويلها وبالتحديد فهو يزيد من هذه القيمة بمقدار عمله وربح المستثمر. أما عمل خادم المنزل فهو على العكس ، لا يضيف شيئا إلى القيمة ". ويطور هذه الفكرة بقوله : " يصبح الفرد غنيا عندما يوفر العمل لعدد كبير من عمال المصانع ،و لكنه يصبح فقيرا عندما يحتفظ بعدد كبير من خدام المنزل ".

يعتبر سميث عمال المصانع عمالا منتجين لأنهم يخلقون الربح ،و لا يكلفون المستثمر شيئا تقريبا ، لأن ما ينفقه على الأجور يعود إليه مضافا إليه الربح ، إن هذا التحديد للعمل المنتج كعمل يبادل مباشرة مع رأس المال يعتبر واحدا من أهم إنجازات سميث.

ولكن تعريف سميث للعمل المنتج بأنه العمل الذي يخلق الربح كان ذا أهمية تقدمية في ذلك الوقت ، لأنه كان يبني مصالح البرجوازية الناهضة ،و يدعم نضالها ضد وجهات النظر التقليدية لتقييد مختلف أنواع النشاط غير المربحة بالنسبة لها.وجاءت نظرية سميث في وقت كان فيه الهدر والتبذير منتشرا في أوساط الأرستقراطية الإقطاعية بشكل واسع ، عندما كان قد بدأ فقط سعي البرجوازية الشابة إلى التراكم متميزة عن الأرستقراطية بالحرص والطريقة الصارمة في الحياة ،و لكن لم يمض وقت طويل حتى أصبحت البهرجة تعتبر شاهدا على الحالة الموفقة للمشروع الرأسمالي وتجاوزت في إسرافها الأرستقراطية الإقطاعية بمسافة كبيرة.

إن اعتبار سميث أن العمل المنتج في الرأسمالية هو عمل الأشخاص العاملين في نطاق الإنتاج المادي والذين يخلقون القيمة الزائدة يعكس بشكل صحيح خصائص الإنتاج الرأسمالي. وقد قام هذا الاعتبار على نظرية القيمة في العمل وعلى التطور السابق للأفكار الاقتصادية. إلا أن سميث لم يستطع أن يتابع هذه النظرة الصحيحة حتى النهاية. وتنعكس ازدواجية هذا أيضا على نظرته إلى مقولة العمل المنتج والعمل غير المنتج.

2- التعريف الثاني للعمل المنتج لدى سميث :

في هذا التعريف الثاني يقطع سميث الصلة بالخصائص التاريخية الرأسمالية ، هذه الصلة التي تميز بها تعريفه السابق ، انه يقطع الصلة بنظرته إلى العمل المنتج هنا هو المنتج باعتباره عملا يبادل مقابل رأس المال. فالعمل المنتج هنا هو المجسد في البضائع ، أما العمل غير المنتج فهو عمل الخدمات ،و يكون سميث بذلك قد عمم هذا المفهوم على جميع العصور

التاريخية في هذا التعريف يصف سميث قطاع الإنتاج غير المادي بكامله كقطاع غير منتج. ويحدد سميث من غير المنتجين الحاكمين وموظفي القضاء لديهم والجيش بكامله والأسطول " فهم خدم المجتمع ويعيشون على جزء من الناتج السنوي لعمل الناس الآخرين ". وهو يصنف تحت فئة غير المنتجين " عددا من الناس ذوي المراتب الخطيرة والهامة بالإضافة إلى عدد من المهن الخفيفة – كالقساوسة والمحامين والأطباء ، والكتاب وجميع فئات الممثلين ، ومغني الأوبرا ،والراقصين وأمثالهم ".

في زمن سميث لمتكن البرجوازية قد أصبحت في حاجة إلى جهاز كبير للقمع ، كانت القصور الملكية تبدو وكأنها من مخلفات الإقطاعية ولم تكن القوة العسكرية قد برزت كعامل حاسم في الصراع التنافسي على السوق العالمية. لذلك كان بمقدور سميث –مفكر الرأسمالية الإنكليزية – أن يعلن عدم انحيازه للجهاز الحكومي ، وأن يضع الحكام وموظفيهم في مستوى واحد مع المغنين والراقصات.

وبعد أن استتبت للبرجوازية السلطة أصبحت في حاجة إلى جهاز كبير للقمع ، وإلى نشاط عدد كبير من الناس يدعمون بأشكال مختلفة سيطرتها ويضللون الجماهير الشعبية ، لقد تبنى الاقتصاد السياسي البرجوازي بعد سميث أفكاره حول " تقتير وحرص التضحية " البرجوازية وتخلي عن أفكاره التقدمية حول العمل المنتج ، حتى أصبح هذا الاقتصاد السياسي التبريري ، يعتبر فكرة تقسيم العمل إلى منتج وغير منتج نفسها فكرة بالية ،وعلى سبيل المثال مارشال أحد كبار الاقتصاديين البرجوازيين في نهاية القرن التاسع عشر بداية القرن العشرين يقول : " من الأفضل اعتبار أي عمل بأنه عمل منتج ، باستثناء ذلك العمل الذي لا يبلغ الغاية الموجه لأجلها ،و بالتالي لا ينتج أي منفعة ".

لقد محا بهذا التعريف الحدود العلمية التي أقامها سميث بين العمل المنتج والعمل غير المنتج.

3- نظرية سميث في تجديد الإنتاج :

ينطلق سميث من العمل كمصدر للقيمة ليقول بأن سعر الناتج البضاعي الاجتماعي السنوي يتوزع إلى مداخيل ، أي إلى أجور وريع وأرباح وبالتالي فهو لا يتضمن رأس مال ثابت ، قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة. لقد اعترف آدم سميث بان قيمة البضاعة الواحدة تتضمن قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة ،و لكن في حركة إجمال رؤوس الأموال لم يستطع سميث التفريق بين

رأس المال والدخل ، معتبرا أن ما يشكل رأسمالا بالنسبة لأحدهم يشكل دخلا بالنسبة للآخر ، لقد تصور أن رأس المال الأساسي يتوزع في نهاية المطاف إلى رأس مال متغير (أجور) وقيمة زائدة (حسب تعبير سميث : مداخيل) وأن رأس المال الأساسي لا يظهر كعنصر مستقل من العناصر المكونة للسعر إلا إذا أخذنا نفقات المشروع المنفرد فقط خارج علاقاته من المشروعات الأخرى ، أما إذا كانت وسائل الإنتاج في مشروع ما هي منتجات عمل مبذول في مشروعات أخرى فإن كامل رأس المال الأساسي تتوزع على مداخيل ،و لكن في الواقع لو أخذنا قيمة الناتج الاجتماعي الإجمالي فإنه يظهر لنا حتما أن هذه القيمة لا تتوزع بكاملها بدون باقي مداخيل ، فهي تتألف دائما من رأس مال ثابت ومن القيمة المنتجة الجديدة.

وترجع خطيئة آدم سميث إلى عدم نضج نظريته في القيمة. فهو لم يكن يدرك الطابع الازدواجي للعمل المتضمن في البضاعة ، مما قاده إلى المطابقة بين القيمة الجديدة المنتجة خلال العام (المعادلة للقيمة الزائدة والأجور) وبين القيمة السنوية للمنتجات البضاعية المعادلة لرأس المال الثابت المستهلك في الإنتاج والقيمة الزائدة والأجور) ، حيث رأس المال هو نتيجة العمل الملموس الذي ينقل القيمة الموجودة لوسائل الإنتاج إلى البضاعة الجديدة ، أما القيمة الزائدة والأجور فهي نتيجة العمل المجرد.

أما الربح بما فيه الفائدة فهو دخل يذهب إلى استهلاك الرأسمالي. هذا الدخل الذي يوفر الرأسمالي حسب سميث ينفقه على أجور العمال ،و يفسر موقف سميث هذا بان الصناعة الكبيرة كانت لا تزال في أيامه في حالة جنينية ، حيث كان نصيب رأس المال الثابت في رأس المال المتغير ضئيلا ، إن تجاهل كون جزء من القيمة يشكل رأس المال الثابت وكون رأس المال الثابت يشكل جزءا من القيمة يقلل من إمكانية تحليل عملية تجديد الإنتاج. فقد تصور ان كل ما ينتج خلال عام يستهلك ، وبالتالي فلا معنى لتجديد الإنتاج الموسع. ولا حتى لتجديد الإنتاج البسيط ،و لكن سميث يحاول الخروج بنظريته في تجديد الإنتاج من هذا المأزق بواسطة التفريق بين الناتج الإجمالي والناتج الصافي.

*** الناتج الاجتماعي الإجمالي والناتج الاجتماعي الصافي :**

كان من منجزات آدم سميث الهامة نظريته حول الناتج الإجمالي والناتج الصافي ، فالناتج الاجتماعي الإجمالي لدى سميث يعني الناتج السنوي للمجتمع ، أما الناتج الاجتماعي الصافي

(الدخل القومي) فهو حسب سميث جزء من الناتج الإجمالي ، يبقى في تصرف المجتمع بعد طرح النفقات على رأس المال الثابت ورأس المال المتغير ، أي بكلمة أخرى : رصيد الاستهلاك وبالتالي فإن سميث هنا يعترف بأنه في الناتج السنوي للمجتمع يوجد جزء لا يدخل في الاستهلاك الشخصي ولا يشكل دخلا لأي طبقة. وغرض هذا الجزء هو تعويض رأس المال المنفق ، أي أنه يستهلك استهلاكا إنتاجيا في عملية الإنتاج. وهنا يعترف سميث فعليا بما ينكره في أماكن أخرى بشكل مطلق إذ يعترف بأن القيمة أو الناتج الاجتماعي لا توزع رأس المال الثابت ، ولكنه يخفي ذلك تحت إصلاح الدخل. وفي هذا التناقض يصطاد ماركس آدم سميث : فكيف يمكن لرأس المال أن يكون جزءا من الدخل إذا لم يدخل رأس المال هذا في الإنتاج ؟ إن سميث يقترف هنا دون أن ينتبه بوجود ثلاثة أجزاء مكونة لقيمة كامل الناتج ليس فقط رأس المال المتغير والقيمة الزائدة ، إنما أيضا رأس المال الثابت ،و هكذا فإن آدم سميث في حديثه عن الناتج الإجمالي والناتج الصافي يؤكد بأن قيمة الناتج الاجتماعي تتضمن ، بالإضافة إلى المداخيل ، رأس المال الثابت. ويستثني سميث من الناتج الصافي في رأس المال الثابت الذي تعتبر وسائل الإنتاج من بين عناصره. وفي جوهر الأمر يرجع سميث إلى الاختلاف بين نوعين من العمل : العمل المنتج لوسائل الإنتاج والعمل المنتج لوسائل الاستهلاك ولم يبق أمامه إلا خطوة واحدة لكي يصل إلى نوعين من الاستهلاك الشخصي.

و هكذا فإن مبلغ رأس المال الثابت ورأس المال الدائر حسب تحديد سميث أعلاه يمثل رأس المال الثابت ، أما رأس المال المتغير فيظهر في شكل أحد الأجزاء المكونة للناتج الصافي. ولكن سميث لا يصل إلى صيغة دقيقة لمقولة رأس المال الثابت ورأس المال المتغير لأنها مفتاح فهم الاستغلال الرأسمالي ، مما صرفه عن إمكانية وضع صيغة صحيحة لبنية القيمة للناتج الاجتماعي وحل أهم مسائل عملية تحديد الإنتاج الرأسمالي. كانت اللوحة الاقتصادية لفرانسوا كيني قد حاولت إعطاء صورة شاملة للعملية السنوية لتجديد الإنتاج الاجتماعي وتحليل تداول الناتج الإجمالي باعتباره تداولا بين مختلف الطبقات ، أما سميث فلم يلحظ هذه الناحية ، في أفكار كيني ولم يطورها.

*** الحرية الاقتصادية ودور الدولة :**

يعتقد آدم سميث أن خير ما تفعله الدولة هو أن لا تعترض سبيل الحرية الفردية ودورها العفوي في تحقيق الصالح العام ، ما دامت هذه الحرية لا تنتهك قوانين العدالة ولا تخرج عن إطارها الاجتماعي. والدولة ليست بنظرة صالحة للوظائف الاقتصادية وذلك للأسباب التالية :

1- لأنها مبذرة للأموال التي يربحها الأفراد
2- ولأنها سيئة في الإدارة الاقتصادية لعدم وجود مصلحة مباشرة للموظفين فيها لذا يجب أن تكون الموازنة الحكومية صغيرة بقدر الإمكان وأن تتصف بالتوازن التام بين الموارد والنفقات.

ودور الدولة يجب أن يقتصر على ما يلي :

1- فض النزاع بين الناس
2- الدفاع عن حدود الوطن وأمنه
3- القيام بمشاريع الأشغال العامة وإنشاء المؤسسات العامة التي لا يكون من مصلحة فرد واحد او عدد محدود من الأفراد عملها.

*** من يدفع الضريبة :**

رأينا كيف دعا الفيزيوقراطيون إلى فرض ضريبة وحيدة تجني من المالكين العقاريين وحدهم دون الزراع ودون الطبقات العقيمة ، أما آدم سميث فهو يرى أن تفرض الضريبة على كافة فئات الدخل وهي فكرة تنطلق من منطلقه في مفهوم العمل المنتج.

ويرى سميث أن الضريبة يجب أن تتصف بالصفات التالية :

1- أن تكون محددة بدقة ووضوح لا كيفية.
2- أن تستوفي من المكلف في الزمان المناسب بالطريقة المناسبة له.
3- أن تنظم بحيث لا تثبط همة الفرد في عمله ولا تفيض عن حاجة الخزينة في الإنفاق.

كـان آدم سـميث النـاطق بلسـان البرجوازيـة التقدميـة فـي ذلـك الوقـت يطالـب بتقلـيص النفقـات الحكوميـة حتـى الحـد الأدنـى الممكـن ، وقـد فضـح الفكـرة التـي تقـول بإمكانيـة إثـراء الـبلاد بواسـطة القروض الحكومية (الدين العام).

و يـرى سـميث أن إنفـاق حكومـة لقسـم مـن رأس المـال يعنـي أن ينصـرف جـزءا مـن تمويـل العمـل الإنتـاجي إلـى تمويـل غيـر المنتجـين. بينمـا نجـد اليـوم الاقتصـاديين البرجـوازيين المعاصـرين يحـاولون البرهنـة علـى أن النفقـات الحربيـة وتمويـل الدولـة للاحتكـارات فـي الميزانيـة العامـة الحكوميـة تسـاعد علـى تطـور الاقتصـاد الـوطني ، ومنـذ كينـز حتـى الآن تـزداد ازدهـارا " النتـائج الطبية للتمويل بالعجز " ونمو الدين العام.

دافيد ريكاردوا (1772-1823)

*** حياة ونشاط ريكاردوا:**

ولـد دافيـد ريكـاردوا فـي "19 نيسـان 1772" فـي لنـدن. وعنـدما أصـبح عمـره 12 عامـا أرسـله والـده إلـى جـده فـي أمسـتردام ، حتـى درس سـنتين فـي مدرسـة تجاريـة ، عـاد بعـدها إلـى لنـدن ليسـاعد والده في عمليات البورصة.

فـي عـام 1792 بـدأ يقـوم بعمليـات فـي البورصـة لوحـده وفـي وقـت قصـير أصـبح أبـرز صـيارفة لنـدن. وعنـدما بلـغ الخامسـة والعشـرين كـان قـد أصـبح مليـونيرا. ولكـن ريكـاردو لـم يقصـر حياتـه علـى جمـع النقـود ، فقـد انغمـس برغبـة شـديدو فـي دراسـة الرياضـيات والفيزيـاء والكيميـاء والجيولوجيـا والمعـادن ،و أنشـأ مخبـره الخـاص وأخـذ يجمـع أنـواع المعـادن وكـان علـى اتصـال برجال العلم والمجتمع.

وفـي عـام 1816 تـرك ريكـاردو العمـل واشـترى أرضـا وسـاعة فـي الجنـوب الغربـي مـن إنكلتـرا وعاش في الريف عيشة هادئة ، عكف خلالها على إنجاز مؤلفه الرئيسي.

بـدأ ريكـاردو بدراسـة الاقتصـاد السياسـي متـأخرا بعـض الشـيء. وكانـت نتـائج الانقـلاب الصـناعي والثـورة البرجوازيـة فـي فرنسـا والحـرب مـع فرنسـا وعجـز الميزانيـة والتضـخم وارتفـاع الأسـعار قـد أصـبحت موضـع اهتمـام المجتمـع ، وكانـت دافعـا لمزيـد مـن الاهتمـام بالاقتصـاد السياسـي. وهكـذا انغمـس ريكـاردو فـي مجـال النظريـة والبحـث وكـان أول مؤلفـات ريكـاردو مقالتـه (سـعر الـذهب)

المنشورة في عام 1809. وقد أثارت هذه المقالة عددا من الاعتراضات. وهذا الاهتمام المتزايد الذي لاحظه ريكاردو دفعه إلى إعادة نشر هذه الموضوعات في كتيب بعنوان " السعر العلي للسبائك برهان على انخفاض قيمة البنكنوت " وتم بعد ذلك أعادة طبع هذا الكتاب عدة مرات وكان من أسباب شهرة ريكاردو.

ولقد تعرض ريكاردو في مؤلفاته عن التداول النقدي إلى سياسة ونشاط بنك إنكلترا وطالب بإزالة التضخم والعودة إلى إبدال البنكنوت بالذهب ومن مؤلفات ريكاردو الأولى مقاله بعنوان " اختيار أثر انخفاض سوق القمح على الربح ورأس المال" وقد كتبها عام 1815 عندما أثيرت في البرلمان والصحافة مناقشة قوانين القمح ، وفي هذه المقالة الموجهة ضد مالتوس يبرهن ريكاردو على أن أسعار القمح المرتفعة مربحة لمالكي الأرض ولكنها تؤثر تأثيرا سيئا على وضع الجماهير وتعرقل تطور قوى الإنتاج والتقدم التكنولوجي ،و تعبر هذه المؤلفات تعبيرا واضحا عن مصلحة البرجوازية الصناعية التي كانت تناضل ضد قوانين الحبوب ومن اجل السماح باستيراد المنتجات الزراعية والعمل على تخفيض نفقات الإنتاج. وهذا يعرض ريكاردو أفكاره بشكل موسع في مؤلفه الرئيسي (مبادئ الاقتصاد السياسي) الذي صدر عام 1817 وطبع ثلاث مرات خلال حياته. وهذا الكتاب يتصف بأسلوب جاف يشرح فيه ريكاردو بطريقة استنتاجية وتجريدية بادئا بعبارة " لنفترض أن..." وفي عام 1819 بدأت مرحلة جديدة في نشاط ريكاردو إثر انتخابه عضوا في البرلمان من أجل الدعاية لحرية التجارة ونقد سياسة الحماية وسياسة الحكومة في مسائل التداول النقدي. وكان يدافع عن المطالب التقدمية مثل ديمقراطية حق الانتخاب وحرية الصحافة.

وكان ريكاردو ينطلق من اعتبار تطور قوى الإنتاج العامل الحاسم وإن نظام الإنتاج الرأسمالي هو أنفع الأنظمة الاجتماعية (و كان ذلك صحيحا بالنسبة لعصره).يقول كارل ماركس كانت وجهات نظر ريكاردو قد تطابقت بشكل كامل مع مصالح البرجوازية الصناعية بمقدار ما كانت مصالح هذه البرجوازية تتطابق مع مصالح الإنتاج أو مصالح تطور إنتاجية العمل الاجتماعي.

و من المثير للاهتمام علاقة ريكاردو بروبرت أوين حقا لقد وصف ريكاردو مشروع اوين المقدم للبرلمان حول التجمعات التعاونية باللاواقعية وبأن (خبرة القرون تعارضه) ،و لكنه في نفس

الوقت كان ينظر إلى أوين نظرته إلى مناضل اجتماعي كبير ويدافع عنه ضد هجوم الرجعيين بسبب نقده للدين ونضاله ضد الملكية الخاصة.

ومن الأمثلة على الغير العلمي الذي كان يتمتع به ريكاردو موقفه من أثر الآلة على وضع الطبقة العاملة. فعند إصدار الطبعة الأولى من " مبادئ الاقتصاد السياسي " كان ريكاردو يتمسك بما يسمى " بنظرية التعويض " أي أن الآلة إذ تطرد بعض العمال من الإنتاج فإنها تجتذب من جهة أخرى عمالا آخرين ،و العامل الذي يفقد عمله في مكان ما يمكنه الحصول عليه في مكان آخر. أما عند إصدار الطبعة الثالثة فإننا نجد أن ريكاردو يضيف فصلا جديدا بعنوان " حول الآلات " يؤكد فيه خلافا لوجهة نظره السابق ، بان وضع العمال يزداد سوءا بإدخال آلات جديدة.

توفي ريكاردو في الثاني من أيلول عام 1823 وهو في ذروة نشاطه العلمي والاجتماعي ولم يقم تلامذته بعده بتطوير نظرياته حتى أصبح يعتبر اليوم قمة المدرسة الكلاسيكية البرجوازية في الاقتصاد السياسي.

إن ريكاردو إذ يكلف نفسه مهمة الدفاع عن الرأسمالية لا يرى طابعها الهدام القائم على تناقضات الإنتاج الرأسمالي الذي يؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي نفسه ولأن ريكاردو كشف طابع العلاقات البرجوازية فقد وقف ضد منهجه المدافعون عن النظام الرأسمالي واستحق هجومهم ومن هؤلاء شومبيتر في كتابه " تاريخ التحليل الاقتصادي " الذي يتناول فيه بأسلوب تهكمي نظرية ريكاردو في الترابط بين أسعار المواد الغذائية والأجور والأرباح ولم يكن هذا الهجوم إلا بسبب الكشف العلمي الذي قدمه ريكاردو عن التناقض بين الطبقات.

*** منهج ريكاردو**

– منهج التجريد : ينظر ريكاردو إلى المجتمع كما ينظر آدم سميث إليه باعتباره عددا معينا من الأفراد الذين وهبوا ملامح " طبيعية خالدة " ويحاول استخلاص القوانين الاقتصادية من طبيعة الإنسان. يعتبر ريكاردو ان الدافع المحرك لنشاط الإنسان الاقتصادي هو الأنانية. وكان على قناعة بأن توفير الإمكانية لكل فرد في السعي بشكل حر من أجل مصلحته الخاصة هو شرط لتحقيق أفضل إشباع لحاجات المجتمع.

كـان آدم سـميث وغيـره مـن أسـلاف ريكـاردو قـد توصـلوا إلـى نتـائج علميـة هامـة مسـتخدمين فـي ذلـك المـنهج التجريـدي ونعلـم ان سـميث كـان قـد اسـتخدم منهجـين للبحـث : فـإلى جانـب المـنهج التجريدي كان سميث يرجع باستمرار لوصف الظواهر السطحية.

أمـا ريكـاردو فقـد تجـاوز ازدواجيـة سـميث ورفـض بشـكل قـاطع المـنهج الوصـفي. كـان ريكـاردو يضـع نصـب عينيـه مهمـة صـياغة العلاقـات الداخليـة بـين الظـواهر والكشـف عـن القـوانين الاقتصـادية التـي توجـه المجتمـع ولكـي يبـرز الجوانـب الجوهريـة فـي النشـاط الاقتصـادي كـان يحـاول التجـرد عـن الوقـائع الجانبيـة الثانويـة والعرضـية وباسـتخدامه للمـنهج التجريـدي اسـتطاع ريكاردو أن يتغلغل في بنية المجتمع البرجوازي اعمق مما استطاع آدم سميث.

إن أسـاس النظـام النظـري الـذي صـاغه ريكـاردو كـان نظريـة القيمـة التـي تقـيس قيمـة البضـاعة بـزمن العمـل وانطلاقـا مـن هـذا التجريـد ، يصـيغ ريكـاردو جميـع المقـولات الأخـرى وكـان فـي كـل مـرة يطـرح علـى نفسـه سـؤالا : هـل تطـابق المقولـة التـي يدرسـها او تنـاقض تحديـد القيمـة بنفقـات العمل ؟

وكانـت طريقـة البحـث مثمـرة ونافعـة ،و يسـير ريكـاردو فـي بحثـه هـذا مـن أكثـر المقـولات تجريـد (القيمـة) إلـى أكثـر المقـولات ظهـورا (الريـع ، الأجـور ، الـربح). غنـه طريـق صـحيح إلا أن ريكـاردو كان يضيع في الطريق بعض الحلقات الانتقالية.

وكـان يصـعب عليـه اسـتنباط المقـولات المعقـدة مـن المقـولات الأبسـط فيفتـرض التطـابق المباشـر فيمـا بينهـا. ويـذهب بالنتيجـة إلـى الخلـط بـين القيمـة وسـعر الإنتـاج ، بـين الـربح والقيمـة الزائـدة ، فهـو منـذ الفصـل الأول فـي كتابـه " مبـادئ الاقتصـاد السياسـي " يسـتعمل المقـولات المعقـدة مثـل الـربح والـربح الوسـطي والأجـر ورأس المـال دون أن يسـبقها بالتفصـيل فـي بحثهـا ويقـول كـارل مـاركس فـي ذلـك " وفـي هـذا بالـذات يكمـن خطـأ ريكـاردو إذ انـه فـي الفصـل الأول يتنـاول القيمـة يسـتخدم جميـع المقـولات الممكنـة والتـي تحتـاج إلـى بحـث كبيـر كمسـلمات بديهيـة لكـي يبـرهن علـى توافقها مع قانون القيمة ".

إن جميـع مـا قدمـه ريكـاردو يحتويـه الفصـلان الأولان مـن كتابـه وفـي هـذين الفصـلين قـدم ريكـاردو "نتـائج جديـدة وعظيمـة " أمـا مـا تلاهمـا فلـيس إلا إضـافات وشـروح لمـا ورد فيهـا مـن مقـولات نظريـة

نتيجة لذلك لم يكن في الكتاب تتابع وتسلسل في تطوير الأفكار ، فكانت نفس المسائل تتكرر في أجزاء مختلفة من الكتاب.

وبينما كان التجريد لدى ريكاردو أبعد من اللزوم في نظر البعض كان هذا التجريد في نظر ماركس أقل قوة مما يلزم أحيانا ، حيث لم يستطع ريكاردو النظر إلى القيمة الزائدة كمقولة متميزة فيجردها عن جميع أشكالها الملموسة التي تظهر بها ربح ، فائدة ، ريع.

و بسبب من كونه اقتصاديا برجوازيا فقد كان ريكاردو يعتبر الرأسمالية أسلوب إنتاج مطلق وطبيعي ينسحب على جميع العصور ولم يكن ريكاردو يتبع النظرة التاريخية إلى الظواهر الاقتصادية ،و وهو يتخلف عن آدم سميث في هذه الناحية إذ أن سميث لم يكن يوافق وإن كان عن غير وعي كامل ، على تعميم القوانين الخاصة بالرأسمالية على جميع مراحل التاريخ البشري. فقد كان سميث يعترف بوجود حالة البداءة في تاريخ المجتمع البشري (المجتمع البدائي) الذي يسبق تراكم رأس المال وظهور الملكية الخاصة.

أما بالنسبة لريكاردو فلا وجود للمرحلة البدائية لذلك يطلق ريكاردو على أدوات الإنسان البدائي صفة رأس المال وعلى صياد السمك البدائي صفة الملك البضاعي مثله مثل المتعاملين في بورصة لندن ويعمم ريكاردو الصفات الخاصة بالإنتاج البضاعي البسيط على الاقتصاد الرأسمالي ومن هنا نشأت تناقضات ريكاردو وقصوره عن حل كثير من المسائل العلمية.

وهكذا تبدو جميع علاقات أسلوب الإنتاج الرأسمالي وكأنها بالنسبة لريكاردو علاقات خالدة غير متغيرة ولقد ركز جميع اهتمامه على الجانب الكمي للإنتاج الرأسمالي دون أن يهتم بدراسة الخصائص النوعية للنظام البرجوازي ولهذا نراه لا يهتم اطلاقا في نظرية القيمة بالتحديد النوعي للقيمة وإنما فقط بالإجابة على سؤال : بماذا تتحدد كمية القيمة ؟

*** حول موضوع الاقتصاد السياسي :**

بينما كان آدم سميث يرى مهمة الاقتصاد السياسي تتمثل في تحديد شروط للنمو الأقصى لثروة المجتمع ، نرى ريكاردو يطرح أمام الاقتصاد السياسي مهمة جديدة هي مسألة توزيع الناتج الاجتماعي ويرى أن تحديد القوانين التي توجه هذا التوزيع يشكل المهمة الرئيسية للاقتصاد السياسي ، فقد كانت المسألة الأساسية التي يدور حولها الصراع الطبقي الذي ولدته الثورة

الصناعية تتركز حول كيفية توزيع الثروة بين الطبقات لذلك فإن ريكاردو كان قد حدد موضوع الاقتصاد السياسي في نطاق التوزيع. ولكن توزيع المنتجات يتوقف على وسائل الإنتاج الذي يحدد طابع أسلوب الإنتاج ولهذا فإن ريكاردو لكي يصل إلى غايته ينطلق فعليا من الإنتاج الذي يعطيه الدور المحدد والرئيسي باعتباره النطاق الوحيد الذي يجري فيه خلق القيمة والقيم الاستعمالية للبضائع.

وإذ يرجع ريكاردو جميع مداخيل السكان إلى مصدر واحد هو العمل فإنه يصل إلى الاستنتاج : بأن مصالح الطبقات تتقارب مع بعضها وتتناقض ولكنه لا يجد هذا التناقض في نطاق الإنتاج وإنما في نطاق التوزيع حيث يجري الصراع بين الطبقات على اقتسام الناتج الإجمالي.

كان ريكاردو يعتبر التوزيع واحدا من جوانب الإنتاج ويعتبر أن موضوع التوزيع يدور حول القيمة المنتجة في قطاع الإنتاج. ويهدف ريكاردو من تركيز الاهتمام على مسألة التوزيع بين الطبقات إلى تحديد الشروط التي تعتبر أكثر ملائمة لتطوير قوى الإنتاج. بينما انتقل التحليل الاقتصادي بعد ريكاردو كليا من مجال الإنتاج إلى مجال التوزيع محاولا التملص من التناقضات التي يتصف بها الإنتاج الرأسمالي. وهكذا بينما كانت المعرفة العلمية هي الوظيفة الغالبة على البحث الاقتصادي لدى ريكاردو ، أصبحت الوظيفة الطبقية المصلحية هي الموجه لأبحاث المفكرين الاقتصاديين البرجوازيين بعده حتى اليوم.

حقا لقد وقف ريكاردو مدافعا عن البرجوازية الصناعية معتبرا إياها ممثلة للمجتمع بكامله ، و لكنه لم يكن يخشى من كشف التناقضات الخاصة بالإنتاج الرأسمالي كما لم يكن يعمل على تزييف صورة الواقع الرأسمالي وإنما رسم هذه الصورة كما كانت تظهر من خلال مقولاته النظرية وقد ناضل ضد طبقة ملاك الأراضي معتبرا إياها طبقة طفيلية تستحوذ على جزء من الناتج الاجتماعي دون مشاركة في الإنتاج حيث أن مصالح ملاك الأراضي تناقض دائما مصالح أي طبقة أخرى في المجتمع.

*** نظرية القيمة عند ريكاردو**

القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية : في دراسته للبضاعة والقيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية يستند ريكاردو إلى آدم سميث ويبرهن على أن الشيء الذي لا يملك قيمة استعمالية لا يمكن أن يظهر في شكل قيمة تبادلية وبالمقابل فإن الأشياء التي يمكنها إشباع حاجات معينة للناس (أي

التـي تكـون نافعـة) هـي فقـط التـي تسـتطيع امـتلاك قيمـة تبادليـة ولكـن المنفعـة التـي تجعـل مـن الشـيء قيمـة اسـتعمالية والتـي تعتبـر ضـرورية لتـوفير القيمـة التبادليـة ، وبالتـالي فـإن النسـب التـي يجـري بموجبهـا تبـادل البضـائع التـي يختلـف النظـر إليهـا مـن شـخص إلـى شـخص آخـر لا تتحـدد بعامـل ذاتـي وإنمـا بعامـل موضـوعي هـو نفقـات العمـل المبذولـة فـي إنتـاج البضـاعة وهـو بـذلك يـدحض وجهـة نظـر سـاي التـي تعتبـر المنفعـة (القيمـة الاسـتعمالية) مقياسـا لقيمـة البضـاعة ومـن هـذا المنطلـق فـإن ريكـاردو يفـرق بـين ثـروة المجتمـع وكميـة القـيم التـي يتصـرف بهـا المجتمـع. فثـروة المجتمـع تتحـدد بكميـة القـيم الاسـتعمالية التـي تقـع تحـت تصـرفه وهـي تتوقـف علـى عوامـل عديـدة منهـا اسـتخدام الآلات وتطـوير التكنولوجيـا وغيـر ذلـك. أمـا كميـة القـيم فتحـدد حصـرا بعامـل واحـد هـو العمـل المبـذول فـي إنتـاج البضـائع وكميـة هـذه القـيم تـزداد تبعـا لسـبب واحـد هـو تغييـر كميـة العمل المبذول في الإنتاج.

و اسـتمرارا منـه فـي هـذا النحـو فـإن ريكـاردو يعـارض النظـرات اللاعلميـة لجـان باتيسـت سـاي عنـدما يؤكـد هـذا الأخيـر بـان القيمـة تنـتج لـيس فقـط مـن العمـل وإنمـا أيضـا مـن العوامـل الطبيعيـة كالشـمس والهـواء وغيرهـا. ويـرى ريكـاردو أن العوامـل الطبيعيـة تعطـي البضـاعة قيمتهـا الاستعمالية ولا تعطيها قيمتها التبادلية.

و يتتبـع ريكـاردو اسـتنتاجا صـحيحا مفـاده أن ارتفـاع القـوة الإنتاجيـة للعمـل بفضـل اسـتخدام العوامل الطبيعية لا يؤدي إلى تزايد القيمة وإنما إلى تزايد كمية القيم الاستعمالية.

وعندما ينتقل ريكاردو إلى تحديد القيم التبادلية يفرق بين نوعين من السلع :

1- السـلع القابلـة للتجديـد "biens productions" وهـي تشـمل غالبيـة السـلع المتاحـة للنـاس كالقمح والسلع الصناعية الجارية.
2- السـلع غيـر القابلـة للتجديـد " biens non productions" وهـي كاللوحـات النـادرة والكتب الأثرية والتحف الغربية.

ويـرى أن الأولـى تتوقـف قيمتهـا التبادليـة علـى كميـة العمـل الـذي بـذل فـي إنتاجهـا ، أمـا الثانيـة فهـب قليلـة ومحـدودة قيمتهـا لا تتحـدد بكميـة العمـل المبـذول فـي إنتاجهـا بـل هـي مرتبطـة بنـدرتها وتتقيـد تبعـا لثـروة وأذواق النـاس الـذين يرغبـون فـي اقتنائهـا وهـذه السـلع غيـر القابلـة للتجديـد شـأنها

فـي الحيـاة الاقتصـادية معـدوم وهـي لا تبـاع بقيمتهـا فـي الحقيقيـة وإنمـا تظهـر فـي السـوق تحـت سعر معين لا بل تحت سعر احتكاري لا يستند إلى قيمتها.

وهكـذا فـإن ريكـاردو بأخـذ بالاعتبـار فقـط السـلع القابلـة للتجديـد وبهـذا يـتمكن مـن بنـاء القيمـة التبادليـة علـى العمـل الضـروري اجتماعيـا لإنتـاج السـلعة. فالسـلعة التـي يتطلـب إنتاجهـا ضـعف مـدة العمـل الاجتمـاعي الوسـيطية التـي يكلفهـا إنتـاج سـلعة أخـرى تكـون قيمتهـا التبادليـة مضـاعفة بالنسبة لهذه الأخيرة.

1-ريكـاردو يصـحح آدم سـميث : ريكـاردو يتقـدم علـى آدم سـميث فيمـا يخـص قـانون القيمـة. إذ بينمـا اعتبـر سـميث أن تحديـد القيمـة بالعمـل يسـري فقـط فـي ظـروف الإنتـاج الصـناعي البسـيط ثـم تتكـون القيمـة فـي الاقتصـاد الرأسـمالي مـن مجمـوع مـداخيل مختلـف الطبقـات فـإن ريكـاردو يعتبـر أن قـانون القيمـة يمـارس وظيفتـه فـي جميـع مراحـل الإنتـاج الصـناعي (البسـيط والرأسـمالي) ،ولكنـه لا يسـتطيع ان يقـوم بـدوره بشـكل كامـل إلا فـي ظـروف الإنتـاج الرأسـمالي وهكـذا فـإن ريكـاردو لا يتقلـب كمـا يفعـل سـميث بـين تحديـدات مختلفـة للقيمـة وإنمـا يقـف فـي مكـان واحـد ، إذ يرجـع القيمـة إلى العمل كمصدر وحيد.

ولكـن ريكـاردو عنـدما يبـين أن العمـل هـو مصـدر القيمـة لا يظهـر لمـاذا يتخـذ العمـل فـي ظـروف الرأسـمالية شـكل القيمـة. فهـو يرجـع أنـواع العمـل إلـى صـورتها الكميـة (زمـن العمـل) متجـاهلا بـذلك الجانـب النـوعي مـن العمـل الـذي يخلـق القيمـة أي العمـل فـي ظـروف تاريخيـة معينـة ، ظـروف الإنتـاج الرأسـمالي ، ويرجـع ذلـك إلـى خطـأ ريكـاردو فـي اعتبـار الرأسـمالية أسـلوب إنتـاج خالـد وطبيعي وغير متغير.

2- يكشـف ريكـاردو عـن خطيئـة آدم سـميث فـي الخلـط بـين العمـل المشـترى والعمـل المبـذول واعتبارهمـا شـيئا واحـدا ،و يـرى ريكـاردو أنهـا شـيئان مختلفـان : فالعمـل الـذي يبذلـه العامـل فـي الإنتاج أكبر كمية من العمل الذي يدفع الرأسمالي أجره.

3-ومـن مـآثر ريكـاردو أيضـا اكتشـافه أن قيمـة البضـائع تتضـمن إلـى جانـب العمـل المباشـر المبذول في إنتاجها قيمة رأس المال الذي ساهم في إنتاجها أيضا.

4-ولقد تميز ريكاردو عن آدم سميث بأنه تجرد نهائيا عن الخصائص المهنية للعمل (العمل في الزراعة ، العمل في الصناعة...الخ) واعتبر العمل على قدم المساواة في جميع فروع الإنتاج مصدرا للقيمة وكان ذلك خطوة هامة على طريق اكتشاف العمل المجرد مصدر القيمة.

-ريكاردو يكرر خطأ آدم سميث : ولكن ريكاردو يقع في نفس خطأ آدم سميث الذي يعتبر أن القيمة بكاملها يجري توزيعها وتتحول إلى مداخيل (أجور وقيم زائدة) ويتجاهل رأس المال الثابت عند النظر في تجديد الإنتاج.

في الحقيقة أن جزءا من قيم البضائع ليس إلا قيمة رأس المال الثابت (العمل الماضي المجسد) المستهلك في إنتاج البضاعة ينتقل إلى البضاعة الجديدة ،و بالتالي فإن جزءا من قيمة البضاعة يذهب إلى تعويض رأس المال الثابت وتوسيعه. حقا إن ريكاردو يعترف بانتقال جزء من وسائل الإنتاج إلى بضائع جديدة ،ولكنه يفترض في نفس الوقت أن كامل الإنتاج الاجتماعي يتوزع إلى مداخيل. وسبب هذا التناقض هو التركيز على التحليل الكمي وغياب التحليل النوعي للعمل لديه. كما أن ريكاردو يعتبر أن توزيع القيمة إلى مداخيل (أجور ، أرباح ، ريع) لا يؤثر في كمية القيمة نفسها أي في تحديد القيمة بزمن العمل.

ومن المهم أن ريكاردو كان أول من تعرض لمسألة انتقال قيمة أدوات العمل إلى البضاعة وهو يرى أن قيمة البضاعة تتأثر ليس فقط بالعمل المبذول مباشرة في إنتاجها وإنما أيضا بالعمل المبذول في إنتاج الأدوات والآلات والأبنية المساعدة للعمل المباشر في الإنتاج.

وكان لهذا التوضيح أهمية بالغة إذ اعتبر أن أدوات العمل لا تخلق أي قيمة جديدة وقيمتها تعتبر نتيجة عمل ماضي تنتقل إلى البضاعة وهكذا يعترف ريكاردو بالدور البارز للآلات كعامل من عوامل رفع إنتاجية العمل ولكنه ينكر المقولات اللاعلمية التي تؤكد على قدرة الآلات على خلق القيمة الجديدة. ويكون ريكاردو قد وقف أيضا بقوة في وجه النظرية التبريرية التي تقول " بإنتاجية رأس المال " والتي تعتبر رأس المال مصدر الربح الصناعي.

وكذلك يرفض ريكاردو اعتبار الأرض مصدر للقيمة والدخل (الريع) فالريع بالنسبة له هو نتيجة عمل العمال المأجورين في الزراعة ويرتبط ظهوره مباشرة بفضل قانون القيمة في القطاع الزراعي.

- تحديد القيمة بنفقات العمل الضرورية اجتماعيا :

لقد كان واضحا بالنسبة لريكاردو بأن أي بضاعة من نوع واحد سيكون لها قيمة واحدة في لحظة معينة ، مهما اختلفت الشروط الملموسة التي جرى إنتاجها فيها وبكلمات أخرى فإن نفقات العمل الفردية على إنتاج البضاعة لا تكفي لتحديد قيمتها وإنما تتحدد قيمتها بنفقات العمل الضرورية اجتماعيا أي بالشروط الاجتماعية للإنتاج وكان واضحا بالنسبة لريكاردو أيضا أن تطوير التكنولوجيا وإدخال الآلات جديدة يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العمل وبالتالي إلى انخفاض قيمة البضائع ، ويجري ذلك تحت تأثير المزاحمة شرط أن تكون الآلة الجديدة قد دخلت الإنتاج على نطاق واسع.

بماذا تقاس البضاعة ؟ يرى ريكاردو أن قيمة البضاعة لا تقاص بزمن العمل الفردي المبذول في إنتاجها ،و إنما بزمن العمل الاجتماعي المبذول في إنتاج البضاعة. ولكن من الذب يحدد هذا الزمن الضروري اجتماعيا لإنتاج وحدة البضائع وكيف يتحدد ؟ يجيب ريكاردو على هذا السؤال بأنه : السوق ! وهو في معرض الحديث عن الفروق في نوعية العمل بين مختلف فروع الصناعة ينوه إلى أن تقسيم أعمال مختلفة النوعية يجري في السوق بدقة كافية لجميع الأهداف العملية ويرتبط إلى حد كبير بمهارة العامل بالمقارنة بغيره من العمال وبشدة العمل الذي يقوم به فإذا كان يوم عمل العامل الصائغ يساوي أكثر من يوم العامل البسيط ، فإن هذه العلاقة قد حدثت منذ زمن طويل واحتلت مكانها المناسب في مدرج القيم.

و هكذا فإن ريكاردو يعلم أن العمل المعقد هو عمل عادي مركب ولكن غياب النظرة النوعية للعمل الذي يخلق القيمة (العمل المجرد) جعله يركز اهتمامه فقط على الناحي الكمية بمقارنة الأعمال ببعضها كميا.

انتقد ريكاردو وجهة النظر التي تقول بان قيمة البضاعة تتحدد بأقل كمية من العمل يتكلفها إنتاج البضاعة في أكثر الشروط ملائمة وعلى العكس فقد اعتبر أن القيمة يجب أن تعوض نفقات العمل في جميع المشروعات ، بما فيها المشروعات التي تعمل في أسوأ الظروف ما دامت منتجاتها تلبي طلبات السوق (الحاجات الاجتماعية) إذن فقد اعتبر العمل الاجتماعي الضروري لإنتاج وحدة البضائع هو العمل المبذول في إنتاجها في أسوأ الظروف وهو الذي يحدد قيم جميع وحدات هذه البضاعة المنتجة في المجتمع وقد توصل إلى وجهة النظر هذه في

الفصل الذي تناول فيه الريع في الحقيقة يصدق ذلك بالنسبة لتجديد قيمة الإنتاج الزراعي لأن الأرض وسيلة الإنتاج الرئيسية لا يمكن تجديد أو توسيع إنتاجها كما أو نوعا وبالتالي فإن توسيع الإنتاج لتلبية الحاجات الاجتماعية المتزايدة يتطلب الانتقال إلى استثمار الأراضي الأسوأ أي إلى العمل في الشروط أقل ملائمة ولابد من تعويض نفقات العمل في هذه الشروط لذلك فإن قيمة المنتجات الزراعية (والاستخراجية) تتحدد بنفقات العمل في أسوأ شروط الإنتاج.

إلا أن ريكاردو يعمم هذا القانون على الصناعة متجاهلا أن وسيلة الإنتاج الرئيسية في الصناعة هي الآلة التي تتمتع بقابلية تجديد وتوسيع الإنتاج حيث تتوفر إمكانية المزاحمة أما المشروعات الأفضل لرفع إنتاجية العمل وتغطية السوق بمنتجات أقل قيمة وإخراج المشروعات الأسوأ من الإنتاج لذلك فإن قيمة المنتجات الصناعية تتحدد بنفقات العمل في الشروط الاجتماعية المتوسطة لا في الشروط الأسوأ ، كما في الزراعة والصناعة الاستخراجية.

حيث يقوم الاحتكار على ملكية وسائل الإنتاج الرئيسية – الأرض وهكذا ريكاردو الذي وصل إلى استنتاج هام جدا هو تحديد قيم البضاعة بالعمل الضروري اجتماعيا لم يستطع ان يعطي هذه المقولة مفهومها الصحيح ، إذ اعتبر أن العمل الضروري اجتماعيا هو العمل في أسوأ شروط الإنتاج ودون التمييز بين القطاعات.

– لماذا لم يعمل ريكاردو إلى تحديد القيمة الزائدة ؟

رغم أن ريكاردو لم يعمل إلى اكتشاف عمل قانون القيمة الزائدة. إلا أنه بين بوضوح الجوهر الاستغلالي للريع والريع موجها بذلك ضربة خطيرة إلى الفكر اللاعلمية التي ترجع القيمة إلى ثلاث مصادر هي عوامل الإنتاج الثلاثة : الأرض ، رأس المال ، العمل ، لذلك كان جميع الاقتصاديين البرجوازيين بعد ريكاردو تزوير أو دحض نظريته في القيمة.

إن المانع الذي حال بين ريكاردو واكتشاف القيمة الزائدة والانطلاق منها في تحليله هو دعم التفريق بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير (كما جاء به ماركس) والانسياق وراء الأشكال المختلفة لرأس المال المنبثقة عن عملية دوران رأس المال أي رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر ، غنه لم يكتشف مقولة رأس المال الثابت لأن جزءا منه يشكل المال الأساسي (الآلات والأبنية والتجهيزات) والجزء الآخر يشكل جزءا من رأس المال الدائر

ويتضمن رأس المال الدائر لدى ريكاردو كامل رأس المال المتغير (الأجور) بالإضافة إلى جزء من رأس المال الثابت (المواد الأولية).

إن موضوع البحث بالنسبة لريكاردو ليس تفسير دور مختلف أجزاء رأس المال في خلق قيمة البضاعة وإنما تأثير قيمة أدوات العمل المستهلكة على كمية قيمة البضاعة هذا هو الذي أوصله إلى اكتشاف هام هو أن قيمة رأس المال الثابت المستهلك تنتقل إلى البضاعة وتشكل جزءا من قيمتها ولكن هذا المنطلق الكمي في بحث المسألة على حساب المنطلق النوعي كان واحد من أسباب عدم فهم ريكاردو لمقولة رأس المال الثابت وتحديد دوره وهو أيضا السبب الذي منعه من الوصول إلى تحليل التركيب العضوي لرأس المال الذي كان لابد منه من أجل تفسير عدد من الظواهر المعقدة.

استغل الاقتصاديون البرجوازيون من بعد ريكاردو عدم دقة ريكاردو في تحديد المفاهيم ليفسروا على هواهم نظريته في القيمة فلقد روج هؤلاء ان نظرية ريكاردو في القيمة هي نظرية نفقات الإنتاج ولقد دافع عن وجهة النظر هذه ممثل المدرسة النمساوية بيهم بافرك وكبير ممثلي المدرسة الأنجلو– أمريكية مارشال وغيرهما.

أما شومبيتر فيعارض أفكار ريكاردو بطريقة مختلفة خاصة إذ يرى أن عدم اعتبار ريكاردو للعرض والطلب مصدرا للقيمة كان كافيا لسقوط الثقة فيه كمفكر. أما الاقتصادي السويدي غونار موردال فيطلق على ريكاردو صفة " الصانع العظيم للنظرية الاقتصادية " ولكنه يرى عيب ريكاردو في اعتباره أن نفقات العمل هي المصدر الوحيد لقيمة البضاعة.

– نظرية التوزيع عند ريكاردو (الأجور – الأرباح – الريع)

الأجور : كانت نظرية القيمة في العمل الأساس الذي أقام عليه ريكاردو نظريته في التوزيع والذي مكنه من الاقتراب من التحليل العلمي للقوانين التي تنظم مداخيل مختلفة طبقات المجتمع البرجوازي ، لقد فسر الاقتصاديون البرجوازيون بعد ريكاردو البحث عن القوانين الخاصة بظهور مداخيل مختلف الطبقات بأنه رجوع عن فكرة وحدة مصدر هذه المداخيل ولكن الحقيقة إن فضل ريكاردو يكمن في محاولة تفسير عملية التوزيع ، انطلاقا من أساس واحد هو نظرية القيمة في العمل : العمل هو البضاعة "Marchandise" عند ريكاردو.

لـم يسـتطع آدم سـميث أن يضـع حـدودا واضـحة بـين نـاتج العمـل والأجـر أمـا ريكـاردو فقـد كـان دائمـا يعنـي بـالأجر دخـل العامـل المـأجور الـذي يحتـل جـزءا مـن القيمـة التـي يخلقهـا هـذا العامـل فـي عمليـة الإنتـاج ، وبالتـالي فهـو ينظـر إلـى الأجـر كمقولـة طبيعيـة وغنمـا كمقولـة تاريخيـة خاصـة بالإنتـاج الرأسـمالي فقـط. وينطلـق ريكـاردو مـن أنـه يجـري تبـادل مباشـر بـين رأس المـال والعمـل المـأجور أي بـين التـراكم (العمـل الماضـي المجسـد فـي وسـائل الإنتـاج) والعمـل المباشـر (العمـل الحـي) وهـو ينظـر إلـى العامـل كبـائع للعمـل وإلـى العمـل كبضـاعة تتحـدد قيمتهـا كمـا تتحـدد قـيم جميع البضائع بواسطة قانون القيمة.

فـإذا اسـتخدمنا نظريـة القيمـة فـي العمـل فـي تفسـير قيمـة العمـل باعتبـاره بضـاعة نقـول إن قـيم هـذه البضـاعة (العمـل) تتحـدد بكميـة العمـل المبـذول فـي إنتاجهـا وتفسـير المـاء بالمـاء لا معنـى لـه لـذلك فـإن ريكـاردو يجـد مخرجـا مـن هـذا المـأزق بإرجـاع قـيم العمـل إلـى كميـة العمـل الضـروري لإنتـاج الأجـر ، أي كميـة العمـل الضـروري لإنتـاج المـال أو البضـائع (الوسـائل المعيشـية) التـي يحصـل عليهـا العامـل وهـو إذن يسـتبدل قـيم العمـل بقيمـة الأجـر أي بنفقـات العمـل الضـرورية لإنتـاج وسائل معيشة العامل.

– **السـعر الطبيعـي والسـعر السـوقي** : ويميـز ريكـاردو بـين السـعر الطبيعـي والسـعر السـوقي للعمـل ويـرى أن السـعر الطبيعـي للعمـل هـو السـعر الضـروري الـذي يـتمكن العمـال بواسـطته مـن العـيش وحفـظ النـوع بـدون زيـادة او نقصـان فـي عـددهم أي هـو قيمـة وسـائل المعيشـة الضـرورية ، أمـا السـعر السـوقي للعمـل فيتحـدد بتـأثير أسـباب مختلفـة مؤقتـة وعارضـة ،و لكنـه يتقلـب حـول السـعر الطبيعي.

والحـد الضـروري مـن وسـائل المعيشـة بالنسـبة لريكـاردو ولـيس ثابتـا وإنمـا يتـأثر بشـروط تاريخيـة وجغرافيـة تحـدد مكوناتـه وهـذه نقطـة هامـة أشـار إليهـا مـاركس حـين قـال إنـه فـي تحديـد قيمـة قـوة العمـل بخـلاف جميـع البضـائع الأخـرى يـدخل عنصـر تـاريخي ومعنـوي ورغـم أن ريكـاردو يخلـط بـين العمـل وقـوة العمـل فإنـه يحـدد شـكل جميـع الأجـور الوسـطية بقيمـة العمـل ولـو اعتبـر ريكـاردو أن العامـل يبيـع قـوة عملـه ولـيس عملـه (كمـا فعـل مـاركس مـن بعـده) لا مكنـه بشـكل متوافـق تمامـا مع نظرية القيمة في العمل تحديد الأجور بنفقات العمل اللازمة لإنتاج قوة العمل.

وعندما يحاول ريكاردو تفسير سبب انجذاب الجور نحو قيمة وسائل معيشة العامل الضرورية فإنه لا يجد مخرجا آخر غير الاعتماد على قانون العرض والطلب ، فهو يرى بأن ارتفاع الأجور فوق المستوى الموافق لقيمة الحد الأدنى من وسائل المعيشة وبالتالي تحسين وضع الطبقة العاملة يؤدي إلى تسريع معدلات تزايد السكان. ونتيجة ذلك يتزايد عرض الأيدي العاملة. الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأجور. أما إذا تحقق العكس فانخفضت الأجور دون السعر الطبيعي للعمل فإن هذا يؤدي إلى تقليص عدد الطبقة العاملة ، أي تخفيض عرض العمل. وبالنتيجة ارتفاع الأجور.

وهكذا يرى ريكاردو بأن الأجور تحت تأثير حركة السكان ، تميل إلى التوافق مع قيمة الحد الأدنى ، فهو ذو طابع مؤقت يزول تلقائيا نتيجة تسارع أو تباطؤ معدلات تزايد السكان. ولذلك انطلاقا من وجهة نظر ريكاردو هذه ، فإن أية محاولة للطبقة العاملة لتحسين وضعها ستقضي إلى الفشل وللنضال الطبقي.

لقد استخدم هذه الأفكار بعد ذلك لا سال في (قانونه الحديدي) للأجور الذي يعني في جوهره عدم جدوى نضال الطبقة العاملة في سبيل تحسين أجورها.

-**الأجور الاسمية والأجور الحقيقية** : ويفرق ريكاردو بين الأجور الاسمية والأجور الحقيقية فالأجور الاسمية في نظره هي كمية معينة من النقود تدفع للعامل لقاء عمله خلال فترة معينة من الزمن ، أما الأجور الحقيقية فهي زمن العمل الضروري لإنتاج المبلغ النقدي المدفوع للعامل أي لا نتاج وسائل معيشة العامل الضرورية خلال الفترة التي يتقاضى عنها أجره الاسمي. ويشير ريكاردو إلى أن قدرة العامل على إعالة نفسه وعائلته لا تتوقف على كمية النقود التي يحصل عليها في شكل أجور وإنما على " كمية الغذاء والمواد المعيشية الضرورية له والتي أصبحت ملحة بقوة الاعتياد ويمكن شراؤها مقابل النقود ".

- أخطاء ريكاردو في قانون السكان الرأسمالي وتأثره بمالتوس :

إن تصورات ريكاردو من تبعية مستوى الأجور لحركة قوة العمل كانت خاطئة للأسباب التالية :

أولا : لأن ريكاردو يقف بالنسبة لهذه النقطة إلى جانب المالتوسية التي صاغت قانونا مجردا خالدا للسكان مع تجاهل المراحل التاريخية الفعلية للتطور الاجتماعي وقوانينها السكانية

الخاصة بها ، بينما في الحقيقة لكل أسلوب إنتاج محدد قانون لحركة السكان الخاصة به ذي طابع تاريخي والقانون الخاص بالرأسمالية هو فيض السكان النسبي أو جيش العمل الاحتياطي. لذلك فإن حركة الأجور هنا يحددها القانون العام للتراكم الرأسمالي وليس حركة السكان كما كان يفترض ريكاردو وكذلك فإن عرض الأيدي العاملة والطلب عليها لا يتحددان بمعدلات تكاثر السكان وإنما يتطور الإنتاج الرأسمالي فتزايد أو تناقص جيش العمل الاحتياطي يرتبطان بتوسيع او تقلص حجم الإنتاج الاجتماعي.

ثانيا : وكانت خطيئة ريكاردو الأخرى أيضا غنه ينطلق من الفكرة المالتوسية القائلة بأن السكان يميلون للتزايد بسرعة أكبر من سرعة تزايد وسائل المعيشة ، لذلك فإنه إذا لم يجر تخفيض معدلات نمو السكان فإن وضع الطبقة العاملة لن يتحسن. إلا ان الوقائع تثبت وعلى مدى طويل من الزمن أن نسبة نمو الإنتاج الزراعي والصناعي تفوق بكثير نسبة تزايد السكان ،و يرجع ذلك إلى التطور السريع لقوى الإنتاج. رغم كل ذلك فإن ريكاردو يصل في بعض الأحيان إلى أن فيض السكان هو نتيجة لتطور قوى الإنتاج الرأسمالية. ففي الفصل الذي عنوانه " حول الآلات " يكتب " إن نفس السبب الذي يضاعف الدخل الصافي للبلاد يستطيع في نفس الوقت خلق السكان الفائضين ويزيد وضع العمال سوءا "[9] في هذه الملاحظة يعترف ريكاردو بأن فيض السكان هو نتيجة لتراكم رأس المال وبأنه يتزايد مع تزايد رأس المال.

– **تغير الأجور مع تطور المجتمع** : كان من مآثر ريكاردو أنه جاء بمفهوم الأجور النسبية أي الأجور لا في حجمها المطلق ،و إنما في نسبتها إلى الأرباح. إن أهمية مقولة الأجور النسبية ترجع إلى أنها تحدد وضع الطبقة العاملة في المجتمع وعلاقاتها بالطبقة الرأسمالية. ويرى ريكاردو أن الأجور النسبية للطبقة العاملة قد تنخفض حتى في حالة ارتفاع الأجور الاسمية والأجور الحقيقية.

و ريكاردو لا يتفق مع آدم سميث بأن الأجور الحقيقية تتزايد مع تزايد ثروة المجتمع وعلى العكس فهو يعارضه فالمجتمع مضطر مع تزايد عدد السكان للانتقال إلى استثمار الأراضي الأسوأ مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية ، أي الاسمية ،و لكن هذا الارتفاع يقل عن ارتفاع الأسعار لذلك فإن الأجور الحقيقية تنخفض ، بينما ترتفع الأرباح الحقيقية لملاك الأراضي.

[9] ريكاردو مبادئ الاقتصاد السياسي. المؤلفات بالروسية الجزء1 ص320

وهكـذا " فـإن العامـل سـيكون أقـل سـعادة رغـم أنـه سيحصـل علـى أجـور نقديـة أعلـى حيـث أن أجـوره مـن وسـائل المعيشـة سـتنخفض...وسـيزداد سـوءا وضـع العامـل ، بينمـا سيتحسـن باسـتمرار وضع ملاك الأراضي ".

إن ريكـاردو إذ يرجـع تطـور وضـع الطبقـة العاملـة إلـى الانتقـال إلـى اسـتثمار الأراضـي الأسـوأ ، يلقـي المسـؤولية علـى الإنسـان والطبيعـة ولـيس علـى رأس المـال وإذ يعتبـر ريكـاردو أن حركـة الأجـور هـي نتيجـة لعمـل القـوانين الموضـوعية فهـو ينكـر التـدخل الهـادف إلـى تعـديل الأجـور التـي يتحـدد مسـتواها بشـكل موضـوعي "...إن حجـم الأجـور يجـب أن يتـرك تحديـده للمزاحمـة الحـرة فـي السوق ،ولا يجب اطلاقا التدخل لتوجيهها بواسطة القانون ".

ومـن المعلـوم أن ريكـاردو وقـف موقفـا سـلبيا مـن قـوانين الفقـراء التـي كانـت تخصـص بعـض المسـاعدات لهـم ، فهـو يعتبـر أن أي مسـاعدة اجتماعيـة ستضـر بالجمـاهير الكادحـة لأنهـا سـتؤدي إلـى الإخـلال بعمـل القـانون الـذي يقـود عـدد مـن السـكان إلـى الـتلاؤم مـع وسـائل المعيشـة الموجـودة فـي تصـرفهم. لـذلك فإنـه فـي مصـلحة العمـال أنفسـهم إلغـاء قـوانين الفقـراء بسـرعة لكـي يمكـن تحقيـق الـتلاؤم بـين عـرض الأيـدي العاملـة والطلـب عليهـا " وغـلا فـإن السـكان سيتقاعسـون عـن أي هـدف آخـر غيـر الحصـول علـى الطعـام وإشـباع حاجـاتهم الفيزيولوجيـة إلـى ان يحـل طـاعون الفقر العام بجميع الطبقات ".

إن آراء ريكـاردو هـذه ليسـت غـلا تعبيـرا طبقيـا واضـحا عـن مواقـف برجوازيـة تـرى فـي الطبقـة العاملـة مجـرد وسـيلة لإنتـاج ثـروات البرجوازيـة وهـي تضـع العمـال فـي النظـام الرأسـمالي أمـام أمرين :

1- أمـام العمـل علـى زيـادة رأس المـال المخصـص لـدفع أجـورهم وهـو أمـر يخـرج عـن إمكانياتهم لأن الرأسمالي هو الذي يحدد مبلغ رأس المال الذي يحول إلى أجور.
2- و أمـا تخفيض عـددهم طوعيـا بـالإقلال مـن النسـل بمختلـف الوسـائل. وهـو كـذلك أمـر مـن الصـعوبة بمكـان. ذلـك أنـه قـد ثبـت علميـا أن تحديـد النسـل مـرتبط بالتقـدم الاجتمـاعي وزيـادة الرفـاه المـادي وعلـى العكـس يكـون التكـاثر فـي أعلـى معدلاتـه فـي البلـدان الفقيـرة أو الطبقـات الكادحـة التـي تعـاني مـن نقـص فـي وسـائل الاسـتهلاك وهنـاك علاقـة عكسـية بـين معدلات تزايد السكان والمستوى الثقافي والاجتماعي وظروف الحياة والعمل.

- **نظريــة الــربح عنــد ريكــاردو** : إنــه لأمـر طبيعـي جـدا بالنسـبة لريكـاردو أن توجـد إلـى جانـب الطبقـة التـي يجـب عليهـا أن تقـدم جـزءا مـن عملهـا بـدون مقابـل طبقـة تشـارك فـي اقتسـام القيمـة دون أن تكـون قـد شـاركت فـي إنتاجهـا ، وهـو لـم يسـأل نفسـه متـى وكيـف انقسـم المجتمـع إلـى طبقات وإنما ينطلق من الطبقات كواقع قائم.

- **مصـدر الـربح** : كـان سـميث قـد رأى ان الـربح والريـع همـا اقتطـاع مـن نـاتج عمـل العامـل وبـذلك فسـر المصـدر الحقيقـي للقيمـة الزائـدة ، إلا أنـه خـرج عـن الطريـق الصـحيح عنـدما حـدد القيمـة بمـداخيل الطبقـات وكـذلك اعتبـر ريكـاردو أن العامـل لا يحصـل إلا علـى جـزء مـن القيمـة المتحققـة بفضـل عملـه ، أمـا الجـزء الآخـر مـن القيمـة التـي ينتجهـا فيـذهب إلـى الرأسـمالي مشـكلا ربحـه. وتتـوزع القيمـة عنـد ريكـاردو إلـى أجـور وأربـاح فقـط أمـا الريـع فلـيس الأجـزاء مـن الـربح يحصـل عليـه ملاك الأراضي من الرأسماليين.

تناقضات نظرية الربح عند ريكاردو :

التنــاقض الأول العمــل ام قــوة العمــل ؟ : مـن أهـم أخطـاء ريكـاردو فـي نظريـة الـربح هـو وقوفـه دون تفسـير الـربح مـن وجهـة نظـر عمـل قـانون القيمـة ويرجـع ذلـك إلـى أن ريكـاردو باعتبـاره اقتصـاديا برجوازيـا كـان يـرى بـأن موضـوع البيـع والشـراء فـي الصـفقة التـي تجـري بـين الرأسـمالي والعامـل المـأجور هـو عمـل العامـل لا قـوة عملـه. ومـن هـذا الواقـع يصـبح مـن المتعـذر فهـو مصـدر الـربح. فـإذا كـان العمـل هـو بضـاعة ، فـإن قـانون القيمـة يقتضـي بـأن هـذه البضـاعة المتحصـل علـى معادلهـا بكاملـه ، أي مـا يعـادل كامـل القيمـة التـي يخلقهـا العـالم. ومـن هـذا الموقـع لا يمكـن تفسير ظهور القيمة الزائدة (الربح) إلا بالخروج على قانون القيمة.

وقـد وقـع ريكـاردو فـي تنـاقض : أمـا أن أسـاس نظامـه وبكاملـه – أي نظريـة القيمـة فـي العمـل – هـو غيـر صـحيح وعنـدما يكـون الـربح نتيجـة للتبـادل غيـر المتكـافئ (كمـا كـان يـرى آدم سـميث) وأمـا أن هـذه النظريـة صـحيحة ، وعنـدما لا يكـون بالإمكـان وجـود الـربح رغـم أن الـربح حقيقـة واقعـة ، لـم يسـتطع ريكـاردو تفسـير عمليـة التبـادل بـين العمـل ورأس المـال انطلاقـا مـن نظريـة القيمـة. فلمـاذا يكـون للعمـل الحـي الـذي يقدمـه العامـل قيمـة أقـل مـن قيمـة العمـل المجسـد التـي يحصل عليها مقابل عمله ، وبكلمة أخرى لماذا يكون الجر أقل من القيمة التي يخلقها العمل ؟

لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال انطلاقا من أن العامل يبيع عمله كما كان يفعل ريكاردو. وكان عجز ريكاردو من إعطاء جواب صحيح لهذه المسألة من أهم الأسباب التي أدت إلى انحدار مدرسته من بعده وانطلاقا من ان القيمة يخلقها حصرا عمل العمال وقوانينها ان حجم الربح الذي يخلقه العمال المأجورين يجعل عددهم يتناسب مع حجم رأس المال الذي ينفق على الجور (رأس المال المتغير).

جون ستيوارت ميل (1806-1873) :

هو محصلة التشاؤم والتفاؤل في الفكر الاقتصادي البرجوازي وهو أب من آباء الليبيرالية الاقتصادية في إنكلترا وحتى في العالم ، فيلسوف وابن فيلسوف الكبير (جيس ميل 1773-1836) وقد ثقفه والده منذ الصغر. كان أستاذ الفلسفة ثم أستاذا للاقتصاد السياسي كان صديقا مقربا لريكاردو ومالتوس.

مؤلفه الرئيسي : مبادئ الاقتصاد السياسي "prinsiples of political economy" الذي نشره عام 1848 أي بنفس العام الذي نشره فيه " البيان الشيوعي " وقد أصبح هذا المؤلف على مدى 50 عاما الكتاب الكلاسيكي المدرس في الجامعات الإنجليزية.أعيد طباعة الكتاب عام 1871 والكتاب هو تعبير أمين عن مبادئ المدرسة الليبيرالية بحيث نجد فيه بشكل صريح وواضح أكثر من أس وقت مضى تأكيدا على ما يلي :

- وجود قوانين طبيعية دائمة وعالمية تخرج عن القوانين التي يضعها البشر للأشياء.

- إذ هذه القوانين التي تنظم الحياة الاقتصادية هي قابلة للتعديل او لتغيير جوهري فيها.

وقد حاول ميل أن يجمع في كتابه التوفيق بين مختلف الاتجاهات التي كانت تسود آنذاك.

1- حاول التوفيق بين الاتجاهين المتشائم والمتفائل.

2- حاول التوفيق بين فكرة الحرية والمتطلبات الاجتماعية التي تنادي بها الاشتراكية.

وقد أدخل ميل في الفكر الليبيرالي تمييزا أساسيا بين :

أ- قواني الإنتاج ذات الصفة المادية وهي قوانين طبيعية أزلية وشاملة

ب-قوانين التوزيع ذات الصفة الاجتماعية وهي قوانين نسبية يمكن التبديل والتعديل فيها.

أولا : القـوانين الطبيعيـة فـي الاقتصـاد السياسـي : وهنـا يعيـد ميـل صـياغة كافـة النظريـات الكلاسيكية ويعطيها شكلها النهائي.

1- **قـانون المصـلحة الشخصـية** : (أو القـانون الهذسوسـتي hedonstique) كـل هـو يسـعى للحصـول علـى أعلـى حـد مـن الكفايـة بأقـل سـعر مـن الجهـد غنمـا يسـعى بـنفس الوقـت لتحقيـق أكبـر كميـة مـن الكفايـة بالنسـبة لأكبـر عـدد مـن النـاس حقـا عـن هـذا لا يـتم دومـا بسلام إلا ان هناك بعد كل حساب " انسجاما عاما" يتم فيه ما يلي :

المصلحة العامة : مجموع مصالح الأفراد.

وهكـذا فالفرديـة هـي نظريـة قائمـة بحـد ذاتهـا ولكنهـا تحتـوي ضـمنا علـى حريـة العمـل لكـي تتجلـى حرية الازدهار الاقتصادي.

2- **قـانون المزاحمـة الحـرة** : الرجـل هـو خيـر حكـم فـي تـأمين مصـالحه ، فليتـرك لكـل فـرد حريـة مزاحمـة الآخـرين فـي الإنتـاج ، فتحقـق للجميـع أفضـل الشـروط ويتحقـق قـانون العـرض والطلب (سنرى هذا القانون فيما بعد).

3- **قـانون النقـد** : يعتقـد ميـل ان كميـة النقـد المتـداول تحـدد مسـتوى الأسـعار وبنـاء علـى نظريـة الكمية ، فإن النقد يخضع هو بدوره لهذا القانون.

4- **قانون الأجر** : هذه النظرية تؤكد وجود عنصرين : ثابت ومتغير :

1- العنصـر الثابـت : هـو كميـة مـن رأس المـال متداولـة وشـبه محـددة مخصصـة لـدفع أجـر العمال وبهذا يكون كمية الأجور العامة شبه محددة على الدوام (سميث).

2- العنصـر المتغيـر : عـدد العمـال وهـم بازديـاد ريكـاردو وهكـذا لنعـدد العمـال يـزداد وكميـة رأس المـال المخصصـة محـددة فـإن الأجـر يهـبط علـى الـدوام هـذه النظـرة التشـاؤمية التـي هـي توضـيح لنظريـة ريكـاردو وحـذفت فيمـا بعـد مـن قبلـه لتحـل محلهـا فـي طبعـة الكتـاب الأخيـرة نظريـة أخـرى يعـارض فيهـا آراء ريكـاردو بخصـوص حـد الكفـاف ويعـود فيلتقـي بـآراء سـميث حـول وجـود مـا يمسـى " رأس المـال المخصـص للأجـور " لأنـه اعتقـد ان العمـال يمكـنهم أن يحولـوا إراديـا دون زيـادة عـددهم وكـان ضـد تحديـد العمـل بشـكل لا طوعي.

5- **قانون الريع** : وقد عممه ميل على كافة ميادين الإنتاج لأن الريع في رأيه ليس فقط عقاريا كما اعتقد ريكاردو بل هو موجود لأن حاصل من الفرق بين كلفة إنتاج الشيء وسعر مبيعه إذ زاد الطلب على العرض ازداد سعر المبيع بينما بقيت كلفة الإنتاج ثابتة. فهناك إذن هامش تفاوت : الريع.

توسيع نظرية الريع لدى ستيوارت ميل : يرى ميل ما يلي :

1- إنه في حالة قلة الأرزاق فإن هناك ريعا عقاريا يعود إلى كل الأراضي هناك إذن ريع عقاري مطلق وليس فقط ريع عقاري تفاضلي بسبب التفاوت بين أرض خصبة وأرض أقل خصبة.

2- أطلق ستيوارت ميل مفهوم الريع من مجاله الزراعي محاولا تطبيقه على كافة النشاطات الاقتصادية.

أ- إن ظاهرة الريع تشمل كل الملاك العقارية وليس فقط الأراضي الزراعية فهي تطبق على الأبنية على باطن الأرض...الخ (فكما أن هناك فضلا في القيمة العقارية كذلك هناك فضل في القيم بين المدينة والريف بين منجم ومنجم...الخ).

ب-وهذا صحيح أيضا بالنسبة لجميع عوامل الإنتاج وكل السلع بصورة عامة عندما توجد في عهد تنقض فيه كميتها عن الطلب.

ت-وكما أن هناك ريعا موجبا هناك أيضا ريعا سالبا (ريع يعود إلى المستهلكين هذه المرة وليس إلى المالكين أو المنتجين).

3- و هكذا فإن مفهوم الريع أصبح مرتبطا بخلل التوازن بين العرض والطلب.

أ- ريع المنتجين : يظهر متى يظهر طلب مرتفع فرفع الأسعار إلى مستوى أعلى من المستوى الذي كان المستثمر قد حدده لبيع بضاعته (أي متى زاد السعر الجاري عن السعر الطبيعي).

ب-ريع المستهلك : عندما يجيء العرض بكمية زائدة تخفيض السعر عن الحد الذي قدره المستثمر (أي متى نقص السعر الجاري عن السعر الطبيعي).

6- **قانون حرية المبادلة الدولية** : المبادلة تفيد الطرفين المتبادلين والربح الأكبر يتحقق للطرف الأقل غنى لن قانون العرض والطلب ينظم الصادرات والواردات ما تعرضه الدولة الفقيرة يباع حالا لزيادة الطلب عليه وزيادة الطلب تعني زيادة الأسعار وهي

تستطيع في نفس الوقت الحصول على ما ينقصها بسبب زيادة العرض من قبل الدولة الغنية مما يخفض أسعار سلعها... ويبني نظريته على آراء ريكاردو ولكنه يدخل مفهوم " حد التبادل".

وهكذا فلا أغنياء ولا فقراء في التجارة الخارجية وإنما يجب أن يعمل كل بلد على زيادة إنتاجيته بفضل قواته الإنتاجية مما يمكنه ان يشتري مقابل ذلك ما ينتجه الآخرون.

ستيوارت ميل والتخصص بحسب غزارة الطلب الخارجي :

(نظرية القيم الدولية) لم يطرح ستيوارت ميل المشكلة من ناحية الكلفة وإنما من ناحية قيمة التبادل وهكذا أوضح ميل (في إطار نظرية ريكاردو نفسها) أن الدولة التي تحقق التبادل المجدي هي التي تكون بضاعتها مطلوبة جدا في الخارج وهذا ما يرفع أسعار تلك البضاعة ويتيح لها أن تبادل كمية أكبر من البضائع الأجنبية.

ويستعير ستيوارت ميل مثل ريكاردو فيقول إن إنكلترا لها مصلحة حاق بتصدير قماشها إلى البرتغال متى أمكنها أن تشتري بخمسة أمتار من القماش أكثر من 100لتر من الخمر لنقل 101-110-120 حتى 149 بعد ذلك ترفض البرتغال المبادلة وتفضل أن تنتج قماشها بنفسها. وبالعكس فإن البرتغال لها مصلحة في تصدير خمرها إلى إنكلترا متى كان 150 لترا تشتري أكثر من 5 أمتار قماش لنقل 5.5 متر ، 6 أمتار حتى 7.5متراً أي 100 لتر خمر لكل 5 أمتار قماش بعد ذلك ترفض بريطانيا التبادل وتفضل أن تنتج خمرها بنفسها.

يتساوى حدا التبادل عندما يكون التبادل قد تم بين 5 امتار من القماش و125 لتر من الخمر (5 أمتار من القماش / 125 لتر خمرا) وهو لصالح البرتغال إذا تمت مبادلة الأمتار الخمسة بين 101و124و لغير صالحها إذا تم ذلك بين 125و149 لتر من الخمر والعكس بالنسبة لبريطانيا.

7- قانون السكان : هنا يبدو ميل من النيومالتسيين :

1- لسبب اقتصادي : زيادة العمال تؤدي إلى تخفيض الأجور

2- لسبب أخلاقي : يجب احترام حرية المرأة في تقرير عدد الأطفال

ب–أما ما يتعلق بقوانين التوزيع التي تعرض لها في آخر أيامه فقط فقد حاول فيها التوفيق بين مبادئ حرية المزاحمة والقانون الطبيعي من جهة والمبادئ الاشتراكية التي استعار قسما من منهاجها الإصلاحي من جهة أخرى.

1– فيما يتعلق بالأجور مثلا : دعا ميل إلى إلغاء الأجر بتشكيل تعاونيات عمالية إنتاجية.
2– فيما يخص الريع رأى ان تصادر الدولة الريع وذلك بفرض ضرائب عقارية تصاعدية.
3– من حيث حق الملكية : دعا ميل إلى توسيع الملكيات العقارية الصغيرة (مصدر التوازن) كما دعا إلى تحديد حق الإرث العقاري (فهو خصم للملكية الفردية الكبيرة التي كانت تعم بريطانيا).
4– حماية الأطفال والمراهقين : وقد ألف ميل عام 1870 اتحاد لتطبيق الإصلاحات الجديدة.

كما أن ميل قد جمع بين التشاؤم والتفاؤل في واحدة من إحدى نظرياته الفريدة عن " الحالة السكونية " التي استوحاها من نظرية ريكاردو عن التوزيع والريع العقاري.

ميل يرى أنه على المدى الطويل سوف تعم الحياة الاقتصادية حالة من الجمود تصيب الريع والأجور والربح (تشاؤم) لكن هذه الحالة ماهي في رأيه الأجنة تصل فيها البشرية (وقد تحدد عدد سكانها) إلى مجتمع متوازن يخف فيه التكالب على الأرزاق المادية ، يتم فيه تقاسم أفضل للثروة ويتفرغ فيه الناس لبلوغ أهداف أخرى غير مادية.

ولكن كيف تنشأ وما هي هذه الحالة السكونية :

نستطيع الآن فهم حدود التطور الاقتصادي كما يراه ستيوارت ميل في أن التقدم الاقتصادي في مجتمع ينقسم إلى ملاك عقاريين ورأسماليين وعمال ينزع باضطراد إلى ما يلي :

1– تحقيق زيادة مستمرة في ثروة الملاك العقاريين
2– تحقيق ارتفاع في كلفة معيشة العمال (أي ارتفاع في أجورهم الاسمية لا في أجورهم العينية).
3– حصول انخفاض في الأرباح

أما سبب زيادة ثروة الملاك العقاريين فهو زيادة الريع الذي ينتج كما نعلم تبعا لضرورة استثمار الأراضي غير الخصبة وكذلك كأثر لقانون المردود غير النسبي.

وأما الارتفاع في كلفة معيشة العمال ، فسببه ارتفاع أسعار القمح والمواد الغذائية ، بحيث يضطر أصحاب العمل لدفع أجور نقدية متزايدة لعملاهم للمحافظة على " الحد الأدنى الضروري " لمعيشتهم واستمرار نسلهم دون زيادة أو نقصان ستيوارت ميل الذي شهد آثار الثورة الصناعية يعتقد أنه في حين تزداد أسعار المواد الزراعية بسبب ارتفاع الأعلاف فإن أسعار المواد الصناعية تنخفض بفضل التقدم التقني.

وبما أن ارتفاع الأجور لا يمكن أن يتم إلا على حساب الأرباح التي يحققها رأس المال فلا بد لهذه الأرباح من أن تنخفض وهي تخفض إلى حد يتوقف معه النمو في الميادين الاقتصادية :

1- يقف تكديس رؤوس الأموال لزوال الربح
2- لا يبقى من لزوم لزيادة كمية العمل (عدد العمال) فيتوقف نمو السكان
3- لا تبقى حاجة لاستثمار الأراضي الجديدة ، وكل شيء يتجمد ويستقر عند الحد الذي صار إليه.

ولكن هذا الجمود يحمل كما يعتقد ميل خيرا ، لأن توقف التطور الاقتصادي سيعوض برغبة البشرية بإحداث تقدم اجتماعي فكري واخلاقي ،و هكذا هذه البشرية من ربقة المادية وتسمو بجهودها الجديدة في سماء الحياة الفكرية الخالدة (تفاؤلية).

المطلب الثالث : مبادئها

1) **قانون ساي للأسواق** :العرض يخلق الطلب المساوي له أي ان العرض هو أساس تحديد ثمن السلعة وإن الطلب تابع له وعلى ذلك لا يكون هناك فائض في الإنتاج ويكون هناك توازن دقيق بين كل من العرض والطلب.
2) **التوازن على المستوى الكلي والجزئي** : استبعد الكلاسيكي وجود اختلال في التوازن الكلي أما على المستوى الجزئي فإنه من الممكن ان يتعرض إلى بعض الاختلال ولكنه سرعان ما يعالج نفسه بنفسه بفعل تحركات جهاز الائتمان.

3) **التوظـف الكامـل** : أي أن العمالـة وعناصـر الإنتـاج الأخـرى مسـتخدمة اسـتخداما كـاملا وبالتـالي لا يوجـد بطالـة إجباريـة فـي المجتمـع وأن سـيادة البطالـة علـى نطـاق واسـع أمـر غيـر محتمـل الوقـوع وهـي بطالـة جزئيـة وعـن وجـدت البطالـة فتكـون إمـا بطالـة اختياريـة أو موسمية او احتكاكية.

4) **نظريـة الأجـور عنـد الكلاسـيك** : يـرى الكلاسـيك أن أجـور العمـال هـي أحـد تكـاليف الإنتـاج وتختلـف أهميـة عنصـر الأجـور تبعـا لاخـتلاف الصـناعة ويـرى الكلاسـيك أن تخفـيض أجـور العمـال سـوف يـؤدي إلـى تخفـيض تكـاليف الإنتـاج وبالتـالي تخفـيض أسـعار بيـع السـلع ممـا يـؤدي إلـى زيـادة الطلـب علـى هـذه السـلع والـذي يشـجع المنتجـون علـى زيـادة الإنتـاج ومـن ثـم يزيـد الطلـب علـى الأيـدي العاملـة ويـرى الكلاسـيك ان العمـل كـأي سـلعة في السوق وأن تخفيض الأجور سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العمال.

5) **نظريـة الريـع عنـد الكلاسـيك** : يـرى الكلاسـيك أن الأجـر يـدفع لمالـك الأرض فـي مقابـل اسـتغلالها فـي الزراعـة أو غيـر ذلـك يسـمى (ريـع) ويختلـف هـذا الريـع بـاختلاف درجـة خصوبة الأرض وموقعها.

6) **نظريـة سـعر الفائـدة وتعـادل كـل مـن الادخـار والاسـتثمار** : سـعر الفائـدة عنـد الكلاسـيك هـو مقابـل الحرمـان مـن الاسـتهلاك الحـالي للتمتـع بـالنقود فـي المسـتقبل بعـد زيادتهـا بمقـدار الفائـدة وأن مصـدر النقـود المعروضـة هـو الادخـار. زيـادة الطلـب علـى الاسـتثمار يـؤدي إلـى ارتفـاع سـعر الفائـدة وزيـادة المعـروض مـن المـدخرات يـؤدي إلـى انخفـاض سـعر الفائـدة ويتحقـق التـوازن عنـد سـعر الفائـدة الـذي يتعـادل عنـده العـرض (الادخـار والطلـب (الاستثمار).

7) **إدارة النشـاط الاقتصـادي عـن طريـق جهـاز الـثمن أو قـوى السـوق** : يـرى الكلاسـيك أن هنـاك يـد خفيـة عبـارة عـن جهـاز الـثمن أو قـوى العـرض والطلـب فـي السـوق وذلـك مـن خـلال توضـيح رغبـات كـل مـن المسـتهلك والمنـتج ويتحقـق التـوازن بشـكل آلـي لـذا ينـادي الكلاسـيك دائمـا بعـدم التـدخل الدولـة فـي النشـاط الاقتصـادي حيـث أن مصـلحة الفـرد لا يتعـارض مـع مصـلحة المجتمـع فـالفرد عنـدما يسـعى لتحقيـق مصـلحته الشخصـية فهـو يحقق مصلحة المجتمع أيضا.

8) **نظريــة الســكان (نظريــة مــالتس للســكان)** : نظريــة تشــاؤمية وهــي تــنص علــى ان عــدد السكان يتزايد وفقا لمتوالية هندسية بينما يتزايد الإنتاج وفقا لمتوالية عددية وتكون النتيجة هي محدودية الإنتاج والموارد بالنسبة للسكان ولكي يعود التوازن من جديد يلزم موت وفناء السكان.

9) **نظريــة التجــارة الدوليــة** : نادى الكلاسيك بحرية التجارة وعدم فرض رسوم جمركية على الصادرات والواردات.

10) **نظريــة التخصــص وتقســيم العمــل** : نادي آدم سميث بضرورة التخصص وتقسيم العمل لما يترتب عليه من زيادة في الإنتاج حيث يتولد عن التخصص وتقسيم العمل مهارة في تأدية العمل.

ترجمات مصطلحات المادة؛

- Mercantilism-
- Phisiocratic
- input-ouput
- un bon prix
- Globaux les Flux Economiques
- wealth of nation –richesse de la nation
- public welfare-bien-etre public
- biens productions
- biens non productions
- Marchandise
- prinsiples of political economy
- positive emperical
- value judgement
- pure economics

المحاضـــرة رقـــم09:

الفكـــــر الاقتصـــــادي

الليبرالـــي الرأســـمالـي

ومراحله.

ظروف نشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي:

نشأت عند سقوط الدولة الرومانية فأصبح النظام السائد هو النظام الإقطاعي أساس المجتمع الأوروبي و استغلت طبقة الأغنياء الطبقة الدنيا من الفقراء و قد ارتبط النظام الإقطاعي بالكنيسة و قد حرص الإقطاعيين على الدنيا و ما فيها من مفاتن و في نفس الوقت حث الناس على الزهد و التمتع في الدنيا باعتبارها الوسيلة الأبدية في الحياة و لقد أدرك الناس تناقص رجال الدين و مخالفة أقوالهم لأفعالهم و أدى هذا إلى فصل الدين عن الدولة فجاءت الرأسمالية كرد فعل لما عاناه المجتمع الأوروبي من مشاكل اجتماعية و اقتصادية و التحرر من النظام الإقطاعي و بروز النظام الرأسمالي.

أ- النظام الرأسمالي:

يعتمد على مبدأ الحرية الاقتصادية و الملكية الفردية و ذلك التغيب النسبي لرقابة الأسعار و الإنتاج و انحصر دور الدولة في الأمن و الدفاع و القضاء و بعد الأزمة الاقتصادية العالمية **1929** و ما عاناه الاقتصاد الرأسمالي من كساد كبير اتضح النقص في هذا النظام.

قواعد النظام الرأسمالي:(من بين الدول الولايات المتحدة الأمريكية)

- محدودية تدخل الدولة.
- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و تسيير المؤسسات من طرف الخواص.
- حرية الاختيار و العمل.
- الدور الكبير للمنافسة. (من بين رواده: آدم سميث، ريكاردو، كينز).

المحاضرة رقم10 :

الفكر الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي ومراحله. (تابع)

و من أبرز مراحل التطور الرأسمالية هي كالتالي:

1- المدرسة التجارية: امتدت منذ أواخر القرون الوسطى إلى منتصف القرن **18** و من أبرز سماتها قوة الدولة تتحدد من خلال ما تملكه من معادن نفيسة و التي تحصل عليها من التجارة.

2- المدرسة الطبيعية: امتدت من **1756** إلى **1778** و قد اتصلت بالحرية الاقتصادية و عدم تدخل الدولة في الاقتصاد.

3- المدرسة الكلاسيكية: امتدت من العقد 1 و منتصف العقد 2 من القرن **19** و قد اتسمت بأن قوة الدولة تتحدد من خلال ما تملكه من أيدي عاملة و إنتاج و ليس من المعادن النفيسة.

مختلف تيارات الفكر الاقتصادي:

لقد مر علم الاقتصاد بمراحل يمكن تلخيصها كالتالي:

أ- مدرسة التجاريين:

و من أهم أفكارهم:

1. احتلت التجارة المركز الأول في التفكير الاقتصادي.
2. الاهتمام بقطاع الصناعة و ليس الزراعة.
3. مركز الدولة و قوتها يتحدد بمقدار ما تملكه من معادن.
4. السياسة الاقتصادية تأتي بقوة الدولة و عظمتها بينما رفاهية الفرد لم تكن من أهدافها.

أ- مدرسة الطبيعيين:

نشأت في منتصف القرن الثامن عشر في الفترة **1756-1778** و من أهم أفكارهم:

1. الظواهر الاقتصادية يسيطر عليها النظام الطبيعي.
2. الاهتمام بالنشاط الزراعي.

3. يعتبرون الأرض هي المصدر الأساسي للإنتاج.

4. يعتبرون أن الأنشطة التجارية و الصناعية غير منتجة مقارنة بالنشاط الزراعي.

5. الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الدولة.

و من أهم روادها:

فرانسو كيزني: **1694-1778** ولد بفرنسا و عمل طبيبا و أصدر سنة **1758** الجدول الاقتصادي.

جون لوك: **1632-1704** صاغ نظرية الطبيعة الحرة "الملكية الفردية حق من حقوق الطبيعة و الغريزة تنشأ مع نشأة الإنسان فليس لأحد أن يعارض هذه الغريزة".

ب-مدرسة الكلاسيكيين (التقليديين):

من أهم روادها:

- آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل.
- دافيد ريكاردو: **1772-1823** قام بشرح توزيع الدخل في الاقتصاد الرأسمالي و صاحب نظرية "تناقص الغلة".
- روبرت مالتوس: **1766** انجليزي الأصل صاحب النظرية المشهورة "عدد السكان يزيد وفق متتالية هندسية بينما يزيد الإنتاج الزراعي وفق متتالية حسابية كما سيؤدي حتما إلى نقص الغذاء و السكن".
- جون ستيوارت ميل: **1806-1873** نشر كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي **1836**.
- كينز: **1883-1946** صاحب نظرية البطالة و التشغيل حيث نشر نظرية في كتابه "النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود" **1936**.

حيث يرجع إليه الفضل في التشغيل الكامل للقوة العاملة في المجتمع الرأسمالي.

- الحرية الاقتصادية.
- قوة الدولة تكمن في القوة العاملة و الإنتاج و ليس ما تملكه من ذهب و فضة.

المحاضـــرة رقـــم11:

الفكـــر الاقتصـــادي

الاشـــتراكي الفرنســـي

والفكر الماركسي.

دراسة حول المدرسة الماركسية:

نشأة المدرسة الماركسية:

الماركسية مصطلح يدخل في علم الاجتماع والاقتصاد السياسي والفلسفة وسميت بالماركسية نسبة إلى مؤسسها كارل ماركس منظر الشيوعية العلمية بالاشتراك مع صديقه فريديريك أنجلز وهما من معلمي الشيوعية فقد كانا الاثنان اشتراكيان لكن مع وجود الكثير من الأحزاب الاشتراكية فقد تفرد ماركس وأنجلز بالتوصل إلى الاشتراكية كتطور حتمي للبشرية وفق المنطق الجدلي وبأدوات تورية فكانت مجمل أعمال ماركس وأنجلز تحت اسم واحد وهو الماركسية التي تؤكد على الشروط الاقتصادية والاجتماعية للحرية وتعتبر أنها تتمثل في تحرير المجتمع من أشكال الاستغلال الطبقي إلا أن ماركس لم يهمل ناحية أساسية للحرية بالنسبة للفرد وهي تنمية طاقاته وقدراته البدنية الخلاقة خارج العمل الاقتصادي والحرية الحقيقية في نظرة لا تتحقق ولا تنمو إلا بالتغيير الثوري للمجتمع ككل.

وتستند الاشتراكية إلى خلفيات ومرجعيات منها :

1- الفلسفة الألمانية : فقد اهتم بالفلسفة الألمانية الكلاسيكية وخاصة بمذهبه الفلسفي هيجل الجدلي ومذهب " فورباخ" المادي ونقد المذهبين ليخرج بمذهبه الفلسفي وهو المادية الجدلية " الدياليكثيكية ".
2- الاقتصاد السياسي الإنجليزي : وخاصة المفكر آدم سميث والنموذج الاقتصادي لدافيد ريكاردو حيث قام بنقد الاقتصاد وفقا للمنطق الجدلي كما تأثر ماركس بالاشتراكية الفرنسية في القرن 19 لأنها كانت تمثل اعلى درجات النضال الحاسم وتعتبر الاشتراكية العلمية تغييرا ثوريا وحتمي للمجتمع بفعل تناقضات الرأسمالية.

أهم روادها:

كارل ماركس : يعتبر كارل ماركس المفكر الذي وضع قواعد العلمية للثورة لتحقيق الاشتراكية والذي قال انه لا يمكن تحقيق الاشتراكية عن طريق التدرج السلمي بل عن طريق الثورة.

ولد ماركس عام 1818 في إقليم الراين من أب يهودي الذي انحدر من سلسلة طويلة من أسلاف عملوا حاخامات التحق بجامعة برلين لعدة سنوات حيث درس القانون والفلسفة والتاريخ

وسرعان ما اشتغل بالسياسة وعمل بالصحافة في عام 1842 ولكن أغلقت حكومة بروسيا الجريدة التي كان يشتغل فيها عام 1843 وبعدها توجه إلى باريس التي تعتبر آنذاك مقر للحركات الراديكالية وقد احتك ماركس بكثير من العلماء والمفكرين والفلاسفة من بينهم المفكر فريديريك أنجلز (1820-1895) والذ كان له الفضل الكبير في ولوج ماركس الميدان الاقتصادي حيث قاما بإصدار البيان الشيوعي عام 1848 والذي أحدث ضجة كبيرة وكان له الوقع الكبير في تاريخ البشرية. وبعد رحلة طويلة من البحث استقر به المقام في فرنسا ليستأنف عملية البحث المصادر العلمية والمعلومات التي تلقي الضوء على تاريخ الرأسمالية الصناعية إلى أن رافقته المنية عام 1883.

أفكاره : انطلق ماركس من مقدمات منطقية يمكن تلخيصها في النقاط التالية :[10]

1- يمتاز العالم بالمرونة والتغير أكثر ما يتميز به من الثبات والجمود
2- أن التغيير في العالم الاجتماعي ليس عشوائيا بقدر ما هو منظم يمكن ملاحظة هذه الانتظامات.
3- النظر إلى المجتمع كنسق مكون من أجزاء متشابهة يشكل فيه الاقتصاد الجزء الأكبر.
4- تشمل النظم الاجتماعية كلا من الاتجاهات وسلوك الناس داخل المجتمع.
5- الأخذ بالمادية التاريخية في التحليل الاجتماعي ومعنى المادية التاريخية إن التاريخ تحركه المادة وليست الأفكار.
6- العمل الإنساني وتسيير مفهوم العمل الإنساني إلى مجموعة النشاطات كالنشاط الفكري والربط بين العمل والمفاهيم الأخرى كعلاقة الإنتاج وقوة الإنتاج (البنية التحتية والبنية الفوقية)[11].

آليات التحليل الماركسي والنظرية الماركسية:

المادية الجدلية : الواقع أنه لولا المادية الجدلية لميكن مارسك ليصل إلى " رأس المال " فما تعني هذه المادية الجدلية ؟ هي جملة قوانين العامة لحركة الطبيعة والمجتمع والفكر يجب البحث عن علة الحركة ، في الظواهر أن العلة الجوهرية لهذه الحركة لا توجد من خارج

[10] مرجع سابق ، محمد دويدار
[11] نور الدين حاروش ، تاريخ الفكر السياسي ، ط1، برج الكيفان ، الجزائر ، 2004

الظـاهرة بـل مـن داخلهـا إنهـا توجـد فـي الطبيعـة المتناقضـة الكامنـة فـي الأشـياء ذاتهـا ففـي كـل شـيء تناقضـاته الداخليـة ومـن تـم تكـون الحركـة عبـارة عـن صـراع المتناقضـات. امـا العوامـل التـي تتصـارع مـن خـارج الظـاهرة فهـي تلعـب الـدور الثـاني ، بعـض التناقضـات الداخليـة." ومعنـى هـذا بـالتطبيق علـى المجتمـع بشـكل رئيسـي إلـى أسـباب داخليـة فـي المجتمـع إلـى التناقضـات بـين الطبقـات مـن صـراع هـذه التناقضـات يتطـور المجتمـع ، قـد يبـدو التـاريخ وكأنـه يكـرر نفسـه لكنـه فـي الحقيقـة يكـرر نفسـه بصـورة أخـرى وعلـى أسـاس أرقـى ، فـالتطور الاجتمـاعي تطـور حلزونـي لا تطـور مسـتقيم [12] بهـذا المـنهج ذهـب مـاركس فـي (رأس المـال) يقـتحم الصـراع الاجتمـاعي الـذي يتجـاوب مـع علاقـات الإنتـاج الرأسـمالي بهـذا الصـراع الـذي يشـكل الهيكـل العظمـي لهـا وحـدها ومنـذ ظهـور (رأس المـال) تجسـد المفهـوم المـادي تطبيـق رائـع للماديـة الجدليـة علـى الاقتصـاد الرأسـمالي. وهكـذا اكتشـف مـاركس الماديـة التاريخيـة كتطبيـق للماديـة الجدليـة علـى تطـور المجتمـع واسـتقرت منـذ ذلـك الحـين منهجـا للبحـث الاجتمـاعي يسـتحوذ علـى المجتمـع فـي تفاصـيله ويحلـل أشكال تطوره ويكشف عن قوانينه.

الماديـــة التاريخيـــة : عنـدما بـدأ مـاركس وأنجلـز يضـعان مؤلفاتهمـا الكبـرى كانـت الماديـة تسـود بـين المثقفـين وفـي الـدوائر العماليـة ، وقـد كـان هيجـل أول مـن حـاول أن يكشـف فـي التـاريخ عـن التطـور الـداخلي عـن القـانون الـداخلي وكـان المفهـوم المـادي للتـاريخ يشـكل علـى أيـدي كتـاب البرجوازيـة انفسـهم أمثـال "تيـري" و" جيـزو" وكـل المـؤرخين الإنجليـز عـام1850 كمـا توصـل إلـى الفكـرة ذاتهـا عـالم الطبيعـة "موريقـان" غيـر أن مـاركس قـام بتطـوير الماديـة وطبقهـا علـى التـاريخ وصـاغ لأول مـرة قانونهـا العلمـي فقـد حـان عندئـذ أوان هـذا الكشـف. ولكـي نـدرك مغـزاه البعيـد يمكـن ان نطـرح سـؤالا: مـا الـذي جعـل آدم سـميث ودافيـد ريكـاردو يكشـفان عـن قـوانين الاقتصـاد الرأسـمالي ؟ هـل السـبب ذاتـي مـن العمـق وأصـالة فكرهمـا فحسـب أم موضـعي مـن تبلـور الواقـع الاقتصـادي ؟ علـى هـذا النحـو نبـين أيضـا السـر فـي الكشـف عـن الماديـة التاريخيـة قـد شـيد مـاركس منهجـه واسـتخدامه فـي نقـد الاقتصـاد السياسـي لهـذا المـنهج كـان يـبج ان يبـدأ مـن أبسـط العلاقـات الجوهريـة التـي تصـادفها تاريخيـا أي العلاقـات ، ففـي ظـل الإقطـاع كانـت العلاقـات الاقتصـادية واضـحة لأن الاسـتغلال الطبقـي كـان واضـحا وعندئـذ كـان شـكل الدولـة واضـحا. يعبـر بدقـة علـى الشـكل الاقتصـادي ومـن تـم كـان مفكـرو الإقطـاع أقـل مـيلا للتجريـد مـن مفكـري

[12] فؤاد مرسي كتاب رأس المال لكارل ماركس دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع

البرجوازيـة ، أمـا فـي ظـل الرأسـمالية تتعقـد الأمـور وأصـبح الاسـتغلال الرأسـمالي معقـدا وأصـبحت العلاقـة بـين الاقتصـاد والدولـة أكثـر تعقيـدا مـن أي قبـل وكـان علـى مفكـري الرأسـمالية علـى حـد قـول مـاركس فـي كتابـه "يـؤس الفلسـفة" أن يفلسـفوا هـذا التعقيـد كلـه. إن الماديـة التاريخيـة هـي التـي اتاحـت بنـاء الاشـتراكية العلميـة [13]علـى أنقـاض الاشـتراكية الخياليـة المتتاليـة وفـي " الرأسـمالية " يقـدم مـاركس الأسـاس العلمـي للاشـتراكية حـين يكشـف عـن القـانون الأساسـي للرأسـمالية والمتمثـل فـي قـانون فـائض القيمـة وبهـذا الأسـاس العلمـي تمكـن مـاركس مـن دحـض آراء بـرودون الفوضـوية. ويجـب القـول أن مـاركس لـم يقـدم بعـرض مـنظم لمنهجـه فـي الماديـة الجدليـة مثلمـا فعـل غيـره مـن الفلاسـفة غيـر أنـه يجـب القـول أنـه إذا مـاركس لـم يتـرك كتابـا فـي المنطـق فقـد تـرك كتـاب " الرأسـمالية" حيـث طبـق مـاركس علـى علـم الاقتصـاد منطـق الماديـة الجدليـة فـي " الرأسـمالية" حيـث لولاه ما قامت بعض الدراسات.

***نظريات ماركس الاقتصادية :**

نظريـــة القيمـــة وفـــائض القيمـــة : يعتبـر كـارل مـاركس ان قيمـة سـلعة مـا تقـاس بالعمـل الـذي يقتضـيه إنتـاج تلـك السـلعة أي بعـدد السـاعات التـي يسـتغرقها العمـل فـي إنتـاج تلـك السـلعة وتقـاس هـذه القيمـة بـالزمن الاجتمـاعي لا بـالزمن الحقيقـي أي الـزمن الـذي يقضـيه العامـل المتوسـط لإنتـاج المـادة علـى الأسـاس تـوفر مسـتوى معـين مـن وسـائل الإنتـاج التـي يسـتعملها المجتمـع فـإذا مـا قضـى عامـل مـا خمـس سـاعات لصـناعة المـادة "أ" وأربـع سـاعات لصـناعة المـادة "ب" نقـول أن قيمـة "أ" تزيـد مـن قيمـة "ب" بسـاعة واحـدة فكـل المـواد كيـف مـا كانـت مـا هـي إلا مجـرد تـراكم للعمل البشري الذي يعتبر أساس الإنتاج.

نظريـــة فـــائض : يضـطر العمـال للاشـتغال لحسـاب صـاحب الأرض أو صـاحب رأس المـال لأنهـم لا يملكون وسائل الإنتاج وهم يتزاحمون في عرض عملهم.

[13]مرجع سابق ، فتح الله ولعلو ، ص (119)

الجدول رقم01: تصنيف الأنظمة الاقتصادية

معيار تصنيف الأنظمة	النظام الاشتراكي	النظام الرأسمالي	النظام الإسلامي
السعر	انعدام الدور الفعال للسعر	الدور الفعال للسعر	الثمن العادل
من حيث المقصد	تحقيق أقصى إشباع مادي و تكوين الثروات دون الإشباع الروحي	تحقيق أقصى إشباع مادي و تكوين الثروات دون الإشباع الروحي	تحقيق الإشباع الروحي و المادي للإنسان
من حيث المنهج	الفصل بين الدين و حلبة الحياة فلا دخل للعقيدة و الأخلاق بالاقتصاد	الفصل بين الدين و حلبة الحياة فلا دخل للعقيدة و الأخلاق بالاقتصاد	منهج عقائدي أخلاقي مبعثه الحلال و الطيبات و الأمانة و الصدق و الطهارة...
المكية	ملكية عامة	ملكية خاصة	الملكية الخاصة و العامة
حركية السوق	سوق مخطط من حيث العرض و الأسعار	حرية السوق(اقتصاد الطلب) سوق بدون ضوابط أو حدود	سوق حرة خالية من الغش و الاحتكار و الاستغلال
من حيث التشريع	استنباط و استقرار البشر	استنباط و استقرار البشر	أسس مستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية و القرآن و السنة و الاجتهاد
من حيث المقومات	الفائدة و نظام الضرائب المباشر و غير مباشر	الفائدة و نظام الضرائب المباشر و غير المباشر	زكاة المال و تحريم الربا و التكافل الاجتماعي
من حيث الأساليب و الوسائل	إدارة الدولة للموارد الاقتصادية و عمليات الإنتاج	منافسة حرة و حرية الإنتاج	مشروعية الغاية و مشروعية الأساليب و الوسائل

المصدر: من اعداد الباحث،مطبوعة مدخل للاقتصاد،د.لحول علي،السنة الجامعية2016-2017،ص31.

المحاضـــرة رقـــم12:

الفكـــر الاقتصـــادي

للمدرســـــــــــة

التاريخيـــــة فـــــي

ألمانيا.

المدرسة الالمانية:

رواد هذه المدرسة مثلهم مثل الاشتاركيين وجهوا نقداً قاسياً للمدرسة الكلاسيكية، ظهرت هذه المدرسة مع كتابات فريدريك لست و يلهلم روستشر ،قسمت المانيا الى 97 ولاية منفصلة بعد معاهدة السلام التي تلت الحرب النابلونية.وطالب الالمان التوحيد والإصلاح الدستوري.

ألمانيا التي أوجدت المدرسة التاريخية كانت مقسمة، زراعية بشكل رئيسي، التوجه القومي والوطنية والعسكرية والأبوية والإخلاص للواجب والعمل والتدخل الحكومي المكثف، كل هذه مجتمعه ساهمت في تغيير وتحسين مسار النمو الصناعي. ولان ألمانيا في منتصف القرن التاسع عشر كانت متخلفة جداً عن بريطانيا في التطور الصناعي فإن اقتصادييها كانوا يبررون مساعدة الحكومة على أنها مطلوبة للحاق بالدول المتقدمة.

رواد هذه المدرسة

فريداك لست، ويهلم روستشر، جوستاف شمولر، ماكس ويبر.

اهم المبادئ:

1- النهج التطوري في دراسة الاقتصادي كان علاجا للفكر التجريدي الكلاسيكي والحدي، التأكيد على الدور الإيجابي للحكومة، المنهج الاستقرائي التاريخي يساعد في بلورة النظريات و الافكار من خلال التحقق من النتائج بالاعتماد على البيانات و التجارب، تأييد الإصلاح المحافظ، الاهمية الكبيرة للاقتصاديين من خلال دراسة التغيرات التاريخية و التطور الاجتماعي اصبح منهجا استنتاجي تجريدي.

2- تأييد الدولة،خدمة جماعات الاعمال و المال وملاك الاراضي،الفقراء تحسنت اوضاعهم،حفاظ رواد المدرسة على مناصبهم في الحكومة الالمانية واستبعاد المدرسة النمساوية

المحاضـــــــــرة رقـــم13: الفكـــر الاقتصـــــــادي الحـــــــــدي النيوكلاسيكي

دراسة حول المدرسة النيوكلاسيكية:

نشأتها ومبادئها:

تعتبر هذه الدراسة امتدادا للمدرسة الكلاسيكية ، لانها تؤمن بالليبيرالية كمنطق للنشاط الاقتصادي ولكنها تختلف منها في نقطتين مهمتين ألا وهما : في طريقة التحليل ونظرية القيمة لذلك يعتبر الاقتصاديون المدرسة الحدية بمثابة مدرسة كلاسيكية حديثة ،و لقد ظهرت هذه المدرسة على مستوى ثلاث جامعات سنة 1871 وهذا عن طريق ثلاث مفكرين اقتصاديين وهم كارل مانجر بالنمسا وولراس في لوزان بسويسرا وستالي جيفنس بكامبردج بإنجلترا ثم تلاهم عدد من المفكرين فيما بعد ومن المبادئ التي انطلقت منها هذه المدرسة يمكن الإشارة إلى ما يلي :

– يعتبر الحديون ان قيمة المواد تتحدد من خلال منفعتها وليس من خلال العمل المنفق من أجل إنتاجها.بمعنى آخر أن قيمة سلعة تزيد من قيمة سلعة أخرى لأن منفعتها بالنسبة للمستهلكين أكبر من السلعة او المادة الثانية والعكس صحيح. إذن فإن قيمة المواد تتحدد استنادا إلى النيوكلاسيك بمنفعتها الحدية لا بالعمل والمنفعة الحدية بالنسبة لهم هي المنفعة المترتبة من استهلاك آخر وحدة من السلعة المستهلكة وهذه المنفعة تخضع للتناقض ونشير إلى أن هذه النفعة تتحدد بندرة السلعة محل الاعتبار وقد استطاعت النظرية الحدية اعتمادا على مفهوم الندرة أنتفسر لماذا تنخفض قيمة الماء والهواء والشمس مثلا رغم ارتفاع قيمتها الاستعمالية استعمال هذه المدرسة الأسلوب الحدي في البحث الاقتصادي ،ولقد استعمل ريكاردو هذا الأسلوب قبل الحديين في نظريته المعروضة " بالريع " بحيث اعتبر أن الأرض الحدية ، أو آخر أرض مستغلة هي مصدر الريع أي يتعلق البحث الحدي بمعرفة معطيات الوحدات الأخيرة مثال على ذلك عندما نقول الأجر الحدي فهو أجر آخر عمل وعندما نقول السعر الحدي فنقصد به السعر الآخر وحدة مكافأة عناصر الإنتاج تتوقف إنتاجيتها الحدية.

التحليل الحدي يتم في إطار اقتصاد مجرد ،بعيد عن الحياة العادية والذي ينطبق على المجتمع الاقتصادي أو الرجل الاقتصادي ، خاضع لأحكام وقوانين عقلانية ، التي تدفعه لقيام بتصرفات يومية قصد المصلحة الشخصية ، أو بمعنى آخر ذلك الرجل الاقتصادي الذي يسعى لتحقيق أكبر نفع ببذل أقل جهد ،و يعمل في إطار المنافسة التامة.

استعمال الحديين الرياضيات في تحليلهم ، حيث كانوا أول من استعمل نظرية الاقتصادي الفرنسي " كورنوو" سنة 1838 والتي جاءت في أحد كتبه المعنون " المبادئ الرياضية لنظرية الثروات " ويمكن دراسة تطور أفكار وآراء روادها واتجاهاتها وعلى رأسهم المدرسة النمساوية كارل مانجر.

مميزات المدرسة وروادها:

تتميز هذه المدرسة برفضها كل التحاليل التي جاء بها الكلاسيك ولقد اشتهر من بين المؤلفين الذين ينتمون إلى هذه المدرسة النمساوية ثلاثة أسماء وهي :

1- كارل مانجر "Carl Manger" : اهتم هذا المفكر في دراساته التي صدرت في فيينا سنة1871 بنظرية الخيرات ونظرية القيمة فهو يرى أن الخيرات لا يمكن ان يكون لها وجود ملموس ، إلا إذا قابلتها منفعة أو حاجة بشرية لها. ومنهذا المنطلق فهو يقسم الخيرات إلى قسمين : خيرات حرة " مجانية" كالهواء ، خيرات اقتصادية مربوطة بقيمة السلع. أما قيمة هذه الخيرات فتقاس حسب رأيه حسب درجة الأهمية التي يعطيها المستهلك.

2- بون بافرك "Bauurk Bohm" استعمل نفس الطريقة التي استعملها "مانجر" ولكنه ركز أكثر على نظرية المنظم حيث اعتبر هنا الأخير بمثابة محو النمو الاقتصادي وقائد التقدم البشري.نظر لما يتمتع به هذا المسير من خصال شخصية وفي هذا الإطار تطرق بوم بافرك إلى ضرورة التفرقة بين الربح والفائدة على ساسا ان الربح عائد خاص بالتنظيم أما الفائدة فهي عائد خاص بالرأسمالية.

3- فون فيزر "Von Wiser" : اهتم بالإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج أي إنتاج آخر وحدة مستعملة لرؤوس الأموال كالعمل ، مثلا معرفة قيمة هذه الإنتاجية شيء ضروري لأنه لمعرفة نسبة كل عامل من عوامل الإنتاج داخل كل إنتاج.

ب/ مدرسة لوزان : تتمثل هذه المدرسة في الأعمال المفكرين الاقتصاديين "ليون ولراس " Lion Wahras" : فرنسي الأصل والإيطالي فيلفريد بريتو "Vilfredo Pareto".

1- ليون ولراس "Wahras Lion " : اشتهر هذا المفكر بعدة أعمال أشهرها : نظرية المبادلة والقيمة ونظرية حول التوازن العام. فيما يخص نظريته الأولى ، فإنه يعتبر أن

المبادلة تنشأ عن تداخل بين ظاهرة الندرة وظاهرة المنفعة أو بمعنى آخر فإن الظاهرتين تلعبان دورا هاما في تحديد القيمة المادة. كما يرى أيضا أن المحيط الاقتصادي عبارة عن سوق كبير يتوسطه ويسيره المنظمون الذين يشترون خدمات الإنتاج [فلاحون ، رأسماليون ، عمال]. إن من خلال هذا التعامل العفوي او التلقائي لهذا النشاط يحدث التوازن العام. هذا بالطبع من خلال تدخل محددات السوق والمتمثلة في العرض والطلب.

ج- مدرسة كامبردج : ستانلي جيفنس يعد ستانلي جيفنس "Stanly Jevons" من الكتاب النيوكلاسيك [الحديين] الثلاثة الذين دشنوا بدراستهم المدرسة الحدية. ولقد انتقد الكلاسيكيين المركسيين في قولهم أن مصدر القيمة هو العمل.

كما يعد ألفريد مارشال "Alfred Marshall" من أكبر وأنضج المفكرين الحديين لأنه استطاع أن يجمع في فرضية واحدة كل ما جاء به الكلاسيك والنيوكلاسيك بحيث اهتم بقضية الأسعار والقيمة. فجمع بين فكرة الكلاسيكيين والحديين فالأولون قالوا : أن القيمة تحدد على أساس كلفة الإنتاج ، أي على أساس موضوعية والآخرون قالوا أن مصدرها هو المنفعة أي تتحدد على أسس ذاتية أما مارشال فإنه يرى أن لكلتا الظاهرتين دورا في تحديد القيمة او بالأحرى ،هل التكاليف التي تتحدد السعر بمفرده أم المنفعة هي التي تحدد بمفردها ،و لكن بالتأكيد أنكليهما يساهم بقسط في تحديد السعر.

ولتوضيح هذه النقطة بصفة أكثر دقة يجدر القول أن تحديد الفترة له دور معتبر في معرفة أي عامل من هذين العاملين له تأثير في تحديد السعر أو في المرحلة التي تكون فيها الفترة طويلة فتلعب التكلفة الدور الأساسي في تحديد السعر نتيجة لتغير المعطيات التقنية وظهور تقنيات جديدة تساعد على التقليل من التكاليف ، الشيء الذي يجعل العرض العنصر الأول في تحديد السعر كما استطاع " ألفريد مارشال " ان يقدم لنا كيفية تحديد السعر أو الأسعار التي تختلف من سوق لآخر ، كما يعد أول من قدم نظرية عامة للأسعار على أساس اختلاف هذه الأسواق من أسواق تكثر فيها المنافسة إلى أسواق تتميز بالصبغة الاحتكارية المنحصرة.

المحاضـــــرة رقـــــم14: الفكـــــــر الاقتصـــــــادي الكينـــــزي والنظريـــــات الاقتصـــادية المعاصـــرة (ما بعد كينز).

النظرية الكنزية :

النظريــة الكينزيــة : لقـد دفعـت الأزمــة الاقتصــادية التــي مسـت الاقتصــاديات الرأسـمالية فــي سـنة 1929 بجـون مينـار كينـز "" [1883–1946] إلـى تفسـير هـذه الأزمـة فـي كتـاب لـه يحمـل عنـوان " النظريــة العامــة للنقـود والفائـدة والاسـتخدام " ألفـه سـنة 1996 ولقـد بـدأ مينـر كينـز دراسـته بتوجيـه انتقادات شديدة للنظرية الكلاسيكية ،و يمكن تلخيص هذه الانتقادات في النقاط التالية :

– لقـد كــان الكلاســيك لا يؤمنــون بإمكانيــة تعــرض الاقتصــاد الرأســمالي للبطالــة واعتقــادهم أن الاقتصــاد الرأســمالي وإن ســادت بــه بطالــة ، فإنهــا ســتكون مؤقتــة ، وســيتم امتصاصــها بســرعة تحـت تـأثير قـانون عـرض وطلـب اليـد العاملـة لكـن الواقـع الاقتصـادي الحـديث ، أبطـل هـذه الأطروحة.

ظهورهــا : أسسـت النظريــة الكينزيــة مـن خـلال كتـاب النظريــة العامــة فــي التشـغيل والفائـدة والنقـود. وهذا راجع لمعارضة كينز للنظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت.

حيــاة كينــز : هـو ابـن جـون نيفيـل كينـز أسـتاذ اقتصـادي فـي جامعـة كـامبردج وكاتـب فـي الإصـلاح الاجتمــاعي اقتصــادي إنجليــزي ، ولــد فــي 5 يونيــو 1883 ،تــوفي فــي 21 أبريــل 1946 اشــتغل فــي بدايــة حياتــه فــي الهنــد ، ولديــه أخ وأخــت الأخ جيفــري كينــز 1887–1982 ، كــان يحــب جمــع الكتــب وأختــه مارجريــت تزوجــت الفــائز بجــائزة نوبــل فــي الســيولوجيا ارشــيبال مــل. كــان مسـتثمرا ناجحـا وبنـا ثـروة ضـخمة إلا أنـه وفـي انهيـار 1929 أشـرف علـى الإفـلاس ولكنـه عـاد ليبني ثروته من جديد.

مبادئهــا : لـم تتعـرض نظريــة كينـز لتحليـل مشـاكل الـدول الناميــة ولكنهـا اهتمـت بالـدول المتقدمــة فقـط. ويـرى كينـز أن الـدخل الكلـي يعتبـر دالـة فـي مسـتوى التشـغيل فـي أي دولـة فكلمـا زاد حجـم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي.

الأدوات الكينزية والاقتصاديات النامية هي :

1– الطلـب الفعـال : وفقـا لكينـز فـإن البطالـة تحـدت بسـبب نقـص الطلـب الفعـال وللـتخلص منـه يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

2- الكفايـة الحديـة لرأسـي المـال : يـرى كينـز تمثـل أحـد المحـددات الرئيسـية لتعـدل الاسـتثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

3- سـعر الفائـدة : يمثـل سـعر الفائـدة العنصـر الثـاني المحـدد للاسـتثمار بجانـب الكفايـة الحديـة لـرأس المـال فـي النمـوذج الكينـزي ويتحـدد سـعر الفائـدة بـدوره بتفضـيل السـيولة وعـرض النقود.

4- المضاعف : فالمضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض كما يلي :

أ- وجود بطالة لا إرادية.

ب-اقتصاد صناعي.

ت-وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية.

ث-يتسـم العـرض بدرجـة مرونـة مناسـبة وتـوفير سـلع رأس المـال اللازمـة للزيـادة فـي الإنتاج.

5- السياسـات الاقتصـادية : هنـاك مجـالات أخـرى لا تتوافـق فيهـا الظـروف السـائدة بالـدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية.

خاتمة

في بداية القرن الواحد والعشرين ، أصبح الاقتصاديون يبحثون عن طرق لتطوير وتوسيع الفارق بين الاقتصاديين الكلي والجزئي ، أغلب النظريات الحالية حول الاقتصاد الكلي تفترض أنها مجرد تبسيط للواقع وليست حقيقة موازية ، أحد العوامل المساعدة على التطور النظريتين كان النمو والابتكار الاقتصادي والمالي في تركيبة الاستثمارات.

هنالك عدة مدارس ، تطرقنا لبعضها للحوار والتناقش الفكري حول هذين الموضوعين ، مفصولة بنزاعات عدة مما يؤثر على ميثادولجية تصميم وأخذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بالسياسة المالية.

وقد اختلفت الآراء فيه ، فمن هذه الآراء ما يؤكد اتجاهه للأسلوب العلمي المحض المتحرر من العقيدة ومن هذه الآراء غير ذلك. وأيا كان الأمر فقد ظل الفكر الاقتصادي مختلطا بمسائل أخلاقية وسياسية في القرون التي مرت من السادس عشر إلى الثامن عشر ، ففي العصر المركنتلي اهتم الاقتصاديون بمسألة قوة الدولة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية ،و لم يكن تحليلهم للمسائل الاقتصادية منزها عن مسائل أخرى عديدة اختلطت بها. أما في عصر المدرسة الكلاسيكية خلال الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر والتاسع عشر فكان المصطلح الشائع لعلم الاقتصاد هو الاقتصاد السياسي "**political economy**" ،و كان السبب في شيوع هذا المصطلح هو اهتمام رجال الاقتصاد بالعوامل السياسية والاجتماعية في خلفية بحثهم للمشاكل الاقتصادية الكبرى التي عاصروها ، بل وأكثر من هذا أنه لم يكن غريبا حينذاك أن يتحيز عالم الاقتصاد أحيانا لوجهة نظر سياسة معينة فتؤثر على فكره وتخرج أعماله العلمية متلائمة معها ، ومعبرة عنها ومثال ذلك إيمان أعضاء المدرسة الكلاسيكية بفكرة الليبيرالية (والتي اعتنقها الحزب الليبيرالي في بريطانيا وحكم وفقا لمفهومها لفترة طويلة من **1842** إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى في القرن العشرين ،ودفاعهم عنها في مجال الاقتصاد وإخراجهم لنظريات اقتصادية علمية تعتمد عليها وتتوافق معها ،و لكن يجب أن تؤكد أن تحيز رجال المدرسة الكلاسيكية لبعض المسائل السياسية لم يكن تحيزا نفعيا جاهلا قائما على أساس التقرب لرجال الحكم. مثلما كان الحال مع بعض المهتمين بالمسائل الاقتصادية والسياسية من قبلهم ، ففي العصر المركنتلي – مثلا- خلال القرنين 16-17 كان عديد من الكتاب الذين

يعالجون المسائل الاقتصادية يتميزون لرأي أو لأخر بناء على تقديراتهم الشخصية لم يمكن أن يقربهم إلى الأمير أو الملك أو الدولة بصفة عامة أو ما يمكن أن يحقق منفعة شخصية لهم. لقد كان مفهوم الاقتصاد السياسي شائعا وغالبا في فترة المدرسة الكلاسيكية ولكنه لم يكن المفهوم العلمي الوحيد للاقتصاد في أواخر القرن التاسع عشر ، فقد كان هناك من بين الاقتصاديين من كان يحاول عزل الظاهرة الاقتصادية عن السياسة أو الاجتماع تماما ، كما تم تجريدها وعزلها عن المسائل الفلسفية والأخلاقية من قبل ، وظهر هذا الاتجاه واضحا في فترة المدرسة النيوكلاسيكية وأعطت هذه المدرسة قوة هائلة للاتجاه الجديد المتمثل في تجريد الظاهرة الاقتصادية أولما يسمى بمفهوم الاقتصاد البحت "**pure economics**" وبعد هذا التاريخ ،و على الأقل بالنسبة لغالبية الاقتصاديين في إنجلترا وأمريكا وعدد من بلدان أوروبا الغربية أصبح مفهوم الاقتصاد البحت سائدا ومتغلبا على أي مفهوم آخر واختفى مفهوم الاقتصاد السياسي ، على الرغم من أنه لم يفقد أبدا بعض المدافعين عنه إلى عصرنا الحاضر. وفي الفترة التالية للحرب الثانية بدأ استخدام اصطلاح الاقتصاد البحت يقل تدريجيا ليس بسبب البعد عنه ،و لكن على العكس تماما بسبب تأكد ورسوخ مضمونه ، فلقد أصبح أمرا عاديا أن يقوم الاقتصادي بتجريد الظاهرة الاقتصادية عن غيرها من الظواهر تجريدا تاما وهو في هذا التجريد لا يفترض عدم وجود الظواهر الأخرى ،و لكن يسمح للعوامل الاقتصادية وحدها أن تتغير ، ويفترض ثبات العوامل الأخرى غير الاقتصادية ،ومن ثم لا يشغل نفسه غلا بعملية التحليل الاقتصادي ولكن ثمة تطور علمي آخر كان لابد من ظهوره في وقت لاحق لكي يكتمل المفهوم العلمي للاقتصاد ، فلقد كان الاهتمام القائم ضد النظرية العلمية الاقتصادية التي توصل إليها الاقتصاديون على أساس التجريد التام عن الظواهر الغير اقتصادية هو بعدها عن الواقع. كما شاع القول أيضا بأنها نظريات بنفس المعنى السابق ، أي أنها في جانب غير جانب الحياة الواقعية ،و بالطبع فقد قيل أنها كنظرية علمية بهذا المعنى لا تصلح لبناء سياسات اقتصادية واقعية. واتجاه هذا الهجوم كان من الضروري على علماء الاقتصاد أن يخضعوا نظرياتهم للتجربة وحينئذ إما أن تتأكد صحتها فيؤخذ بها ويعتمد عليها في رسم السياسات الاقتصادية أو يكتشف الخطأ فيها فترفض لقد كان من الممكن للعلماء المهتمين بالمشاكل الاقتصادية في القرون السابقة للقرن التاسع عشر حينما كانت المفاهيم الفلسفية والأخلاقية وأو السياسات تغلب على الدراسات الاقتصادية أن يرجعوا وجهة نظر على أخرى

استنادا إلى الرأي التقديري "**value judgement**" القائم على أسس فلسفية معينة أو بعض المثاليات أو الأفكار العقائدية...الخ.و لكن هذا الأمر لم يعد مقبولا لدى جمهور متزايد من رجال الاقتصاد خلال قرننا الحالي ويلاحظ أن بعض العلوم لم تحتمل معيار الرأي التقديري في الحكم على الأعمال العلمية منذ نشاطها ، خلال تطورها ،و مثال ذلك علم الكيمياء الذي كان دائما منذ نشأته معتمد على التجربة العملية لاستخراج الأدلة المادية على صحة نظرية ما أو رفضها وهذا ام يعرف باسم المفهوم التجريبي للعلم أو المفهوم الإيجابي " **positive emperical**" وأصبح معظم المعاصرين من رجال الاقتصاد يعتنقون هذا المفهوم وبشكل عام يمكن القول أن منهج العلم التجريبي يتلخص في ربط الأسئلة بالواقع ، والبحث لها عن إجابة محددة مدعمة بأدلة من الواقع ، وهذه الدلة الواقعية هي وحدها التي يمكن أن ترجع وجهة نظر معينة على أخرى او تؤكد صحة نظرية ما أو عدم صحتها ، فإذا لم تتوافر الأدلة الواقعية اللازمة للحكم على العمل العلمي ، فإن رجل العلم الإيجابي سيقول أنه قادر على أن يصدر حكما في المسألة أو النظرية التي أمامه ،و لكن يلاحظ أن جمع البيانات التي يمكن أن تدل على صحة نظرية اقتصادية أو خطئها ليس دائما بالأمر اليسير مثلما هو الحال في بعض العلوم التجريبية القديمة مثل الطبيعة والكيمياء فالمصدر الوحيد لاستقاء البيانات الولية اللازمة للدراسات الاقتصادية هو الإنسان فنسه والمجتمع الذي هو مسرح نشاطه الاقتصادي ، هذا بينما ان مصدر استقاء البيانات اللازمة لإثبات أو رفض نظرية كيميائية هو مواد التجربة ومعمل التجارب. لقد أدت الصعوبات الجمة التي واجهت علماء الاقتصاد الإيجابي في عملية تجميع البيانات الضرورية اللازمة إلى وضع قيود شديدة على مقدرتهم في اختيار الكثير من النظريات العلمية الحديثة. وحتى حينما يعثر الاقتصادي على البيانات اللازمة فإنه في عديد من الحالات قيد يجد أنها ناقصة أو غير دقيقة لسبب او لآخر. وفي ظل هذه الظروف لم يكن من الغريب أن يلقى مفهوم العلم الإيجابي في الاقتصاد هجوما شديدا أحيانا من بعض الاقتصاديين على أساس أن إجراء الاختبار النظرية الاقتصادية في ظل الظروف المذكورة لن يفضي أبدا إلى نتائج سليمة. ويرد المدافعون عن مفهوم علم الاقتصاد الإيجابي متسائلين ولكن هل يمكن أن نستدير للوراء ؟ أو نعيد للخلف عجلة التقدم العلمي لأمر ثبتت ضرورته ألا وهو اختبار النظرية العلمية ؟ وإذا حدث هذا فإن النظرية العلمية في فرع الاقتصاد سوف تفقد

مكانتهـا وتهـوي مـرة أخـرى إلـى مجـال الآراء التقديريـة ومـا يكتنـف هـذه الآراء مـن جـدل عقـيم أحيانا.

المراجع :

1. عبد علي كاظم المعموري (2012)، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار حامد، عمان.
2. د. عادل أحمد حشيش،تاريخ الفكر الإقتصادي: محاولة للتعرف على المعالم الرئيسية لتطور الأفكار و المذاهب الإقتصادية: دراسة إنتقائية إنتقادية،1974.
3. د. ع الرحمان يسري، تطور الفكر الإقتصادي،1999.
4. د. سعيد النجار،تاريخ الفكر الإقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين،1973.
5. د. ع الرحمان يسري أحمد،تطور الفكر الإقتصادي،2003.
6. د. أحمد فريد مصطفى/د. سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر و الوقائع الإقتصادية،2000.
7. د. م عمر أبو عيده/د. ع الحميد م شعبان،تاريخ الفكر الإقتصادي،2008.
8. د. مدحت القريشي،تطور الفكر الإقتصادي،2008.ط1
9. د. اسماعيل محمود علي / د. إبراهيم جابر حسنين،تاريخ الفكر الاقتصادي،2011.
10. د. وسام ملاك،تطور الفكر الاقتصادي ج1 : من المركنتيلية الى الكلاسيكية،2011.
11. د. إسماعيل م علي،تطور الفكر الإقتصادي،2011.
12. د. إسماعيل م علي،تطور الفكر الإقتصادي،2011.ط01
13. د. وسام ملاك،تطور الفكر الإقتصادي النيو كلاسيكية و الحدية و الهجوم النيوكلاسيكي المضاد ج 2012.2،
14. د. نعيم الظاهر،مدارس الفكر الإقتصادي،2015.
15. د. ع الجبار حمد عبيد السهاني،الوجيز في الفكر الإقتصادي الوضعي و الإسلامي،2001،ط01.
16. د. م دويدار، مبادئ الإقتصاد السياسي ج1 : مذاهب الفكر الإقتصادي،2009.
17. مدحت القريشي (2008)، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل، عمان.
18. راي كانتربيري (2011)، موجز تاريخ علم الاقتصاد، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
19. فتح الله ولعلو (1981)، الاقتصاد السياسي، ج1، دار الحداثة، بيروت، 1981.
20. جون كينيث جالبريات (2000)، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، عالم المعرفة، الكويت.
21. راشد البرواري (1985)، النظام الاشتراكي، الطبعة الأولى، دار النهضة، بيروت.
22. أحمد فريد مصطفى (2000)، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
23. إسماعيل محمد علي (2011)، تطور الفكر الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة.
24. فؤاد عبد اله العمر (2003)، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي و تطوره، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
25. محمد سامر القصار (2009)، الأزمة المالية العالمية: دلائل اقتصادية على سطوع المنظومة الإسلامية من بين أنقاض الرأسمالية، دار الفكر، دمشق.
26. حسن النحفي ، القاموس الاقتصادية بغداد سنة 1977م
27. تاريخ الأفكار الاقتصادية (د. إسماعيل سفر)
28. مطبوعة مدخل للاقتصاد،د.لحول علي،السنة الجامعية2016-2017،ص31.
29. Alain Samuelson (1993), Les grands courants de la pensée économique, O.P.U, Alger.

30. Lionel Robbins (2000), A history of economic thought: The LSE lectures, Princeton University Press.

– Syllabus

تاريخ الفكر الاقتصادي

دليل المادة التعليمية Syllabus			
اسم المادة: تاريخ الفكر الاقتصادي			
الميدان	العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية	الفرع	جذع مشترك
التخصص	//////////////////////////////////	المستوى	أولى ليسانس
السداسي	الثاني	السنة الجامعية	2023-2022
التعرف على المادة التعليمية			
اسم المادة	تاريخ الفكر الاقتصادي	وحدة التعليم	الأساسية
عدد الأرصدة	04	المعامل	02
الحجم الساعي الأسبوعي	03 سا	المحاضرة (عدد الساعات في الأسبوع)	01 سا 30
أعمال م/تط (عدد الساعات في الأسبوع)	//////////////////////	أعمال م/ت (عدد الساعات في الأسبوع)	01 سا 30
مسؤول المادة التعليمية			
الاسم، اللقب	لحول علي	الرتبة	استاذ محاضر قسم ا
تحديد موقع المكتب	.....	البريد الالكتروني	Ali_lahouel84@yahoo.fr
رقم الهاتف	0774837854	توقيت الدرس ومكانه	الاحد ،مدرج A1، 14:30-16:00
وصف المادة التعليمية			
المكتسبات	يحتاج الطالب إلى التفكر والاستنباط العقلاني الرشيد لفهم هذه المادة، بالإضافة إلى مكتسبات من المواد التالية: مدخل للاقتصاد، مدخل لعلم اجتماع المنظمات.		
الهدف العام للمادة التعليمية	تمكين الطالب من الإلمام بمختلف المدارس الفكرية من حيث نظرياتهم وتوجهاتهم الفكرية بشأن أهم المسائل الاقتصادية.		
أهداف التعلم (المهارات المراد الوصول إليها)	- تعريف الطالب بالفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة والمجتمعات الغربية والعصور الوسطى في أوروبا. - إلمام الطالب بالفكر الاقتصادي التجاري. - تمكين الطالب من معرفة الفكر الاقتصادي الإسلامي. - تمكين الطالب من معرفة الفكر الطبيعي والفكر الكلاسيكي. - تمكين الطالب من معرفة الفكر الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي ومراحله و الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي والفكر الماركسي.		

	- توضيح للطالب الفكر الاقتصادي للمدرسة التاريخية في ألمانيا. والفكر الاقتصادي الحدي النيوكلاسيكي. - إلمام الطالب بالفكر الاقتصادي الكينزي والنظريات الاقتصادية المعاصرة التي جاءت ما بعد كينز.

محتوى المادة التعليمية

المحور الأول	الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة.
المحور الثاني	الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة والعصور الوسطى في أوروبا.
المحور الثالث	الفكر الاقتصادي الماركانتيلي (التجاريون).
المحور الرابع	الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي.
المحور الخامس	الفكر الاقتصادي الطبيعي.
المحور السادس	الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.
المحور السابع	الفكر الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي ومراحله.
المحور الثامن	الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي والفكر الماركسي.
المحور التاسع	الفكر الاقتصادي للمدرسة التاريخية في ألمانيا.
المحور العاشر	الفكر الاقتصادي الحدي النيوكلاسيكي.
المحور الحادي عشر	الفكر الاقتصادي الكينزي والنظريات الاقتصادية المعاصرة (ما بعد كينز).

طريقة التقييم

التقييم بالنسبة المئوية	العلامة		الوزن النسبي للتقييم		
امتحان	20/20		وزن المحاضرة	% 60	% 60
امتحان جزئي	5	20	وزن الأعمال الموجهة والتطبيقية	% 40	% 10
أعمال موجهة (البحث : إعداد/إلقاء)	10				% 20
أعمال تطبيقية	-				-
المشروع الفردي	-				-
الأعمال الجماعية (ضمن فريق)	-				-
خرجات ميدانية	-				-
المواظبة (الحضور / الغياب)	3				% 06
عناصر أخرى (المشاركة)	2				% 04

بالنسبة للمواد التي تدرس في شكل محاضرات وأعمال موجهة/تطبيقية أو طبيعة تقييمها امتحان و مراقبة مستمرة يقاس معدل المادة بالوزن الترجيحي للمحاضرة والأعمال الموجهة:

معدل المادة	نقطة المحاضرة * 0.6 + نقطة الأعمال الموجهة/التطبيقية* 0.4=
Moy.M	*= (Note Ex * 0.6) + (Note Td * 0.4)*

المصادر والمراجع

المرجع الأساسي الموصى به :

عنوان المرجع	المؤلف	دار النشر و السنة
تطور الفكر الاقتصادي	راشد البراوي	دار النهضة العربية – القاهرة، 1976.

مراجع الدعم الإضافية (إن وجدت):

1. عبد علي كاظم المعموري (2012)، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار حامد، عمان.
2. مدحت القريشي (2008)، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل، عمان.
3. راي كانتربري (2011)، موجز تاريخ علم الاقتصاد، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
4. فتح الله ولعلو (1981)، الاقتصاد السياسي، ج1، دار الحداثة، بيروت، 1981.
5. جون كينيث جالبريات (2000)، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، عالم المعرفة، الكويت.
6. راشد البرواري (1985)، النظام الاشتراكي، الطبعة الأولى، دار النهضة، بيروت.
7. أحمد فريد مصطفى (2000)، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
8. إسماعيل محمد علي (2011)، تطور الفكر الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة.
9. فؤاد عبد اله العمر (2003)، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي و تطوره، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
10. محمد سامر القصار (2009)، الأزمة المالية العالمية: دلائل اقتصادية على سطوع المنظومة الإسلامية من بين أنقاض الرأسمالية، دار الفكر، دمشق.
11. Alain Samuelson (1993), Les grands courants de la pensée économique, O.P.U, Alger.
12. Lionel Robbins (2000), A history of economic thought: The LSE lectures, Princeton University Press.

الاسم الكامل للمؤلف(السنة)، عنوان الكتاب، ط (الطبعة إن وجدت)، دار النشر، مكان النشر، البلد

التوزيع الزمني المرتقب لبرنامج المادة

الأسبوع	محتوى المحاضرة	التاريخ
الأسبوع الأول	الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة.	
الأسبوع الثاني	الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة والعصور الوسطى في أوروبا.	
الأسبوع الثالث	الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة والعصور الوسطى في أوروبا. (تابع)	
الأسبوع الرابع	الفكر الاقتصادي الماركانتيلي (التجاريون).	
الأسبوع الخامس	الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي.	
الأسبوع السادس	الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي. (تابع)	
الأسبوع السابع	الفكر الاقتصادي الطبيعي.	

الأسبوع الثامن	الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.	
الأسبوع التاسع	الفكر الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي ومراحله.	
الأسبوع العاشر	الفكر الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي ومراحله. (تابع)	
الأسبوع الحادي عشر	الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي والفكر الماركسي.	
الأسبوع الثاني عشر	الفكر الاقتصادي للمدرسة التاريخية في ألمانيا.	
الأسبوع الثالث عشر	الفكر الاقتصادي الحدي النيوكلاسيكي.	
الأسبوع الرابع عشر	الفكر الاقتصادي الكينزي والنظريات الاقتصادية المعاصرة (ما بعد كينز).	
الأسبوع الخامس عشر	الفكر الاقتصادي الكينزي والنظريات الاقتصادية المعاصرة (ما بعد كينز). (تابع)	
	امتحان نهاية السداسي	تحدده الإدارة
	الامتحان الاستدراكي للمادة	تحدده الإدارة

الأعمال الشخصية المقررة للمادة

1. أعمال وواجبات مكتبية وإعداد أبحاث حول ظاهرة اقتصادية.
2. تكليف الطالب بإعداد بطاقات قراءة لمقالات علمية أو كتاب أو فصل منه ضمن محاور المادة بشكل دوري.
3. ترجمات مصطلحات المادة؛
4. تقييم الأسئلة التفاعلية للطلبة عبر منصة Moodle.
5. الحضور والتفاعل في منصة Moodle.
6. إنشاء دردشة ومنتدى في منصة Moodle للتعليم الالكتروني.

مصادقات الهيئات الإدارية والبيداغوجية

رئيس القسم	مسؤول الميدان	الأستاذ مسؤول المادة	نائب العميد المكلف بالبيداغوجيا أو مدير الدراسات

ملاحظة هامة: بعد المصادقة على دليل المادة في بداية كل سداسي يتم نشره على الموقع الرسمي للمؤسسة الجامعية

دليل المادة التعليمية Syllabus			
اسم المادة: تاريخ الفكر الاقتصادي			
الميدان	**العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية**	**الفرع**	**جذع مشترك**
التخصص	//////////////////////////////////	**المستوى**	**أولى ليسانس**
السداسي	**الثاني**	**السنة الجامعية**	**2023-2022**
التعرف على المادة التعليمية			
اسم المادة	**تاريخ الفكر الاقتصادي**	**وحدة التعليم**	**الأساسية**
عدد الأرصدة	**04**	**المعامل**	**02**
الحجم الساعي الأسبوعي	**03 سا**	**المحاضرة (عدد الساعات في الأسبوع)**	**01 سا 30**
أعمال م/تط (عدد الساعات في الأسبوع)	//////////////////////	**أعمال م/ت (عدد الساعات في الأسبوع)**	**01 سا 30**
مسؤول المادة التعليمية			
الاسم، اللقب	**لحول علي**	**الرتبة**	**استاذ محاضر قسم ا**
تحديد موقع المكتب	.....	**البريد الالكتروني**	**Ali_lahouel84@yahoo.fr**
رقم الهاتف	**0774837854**	**توقيت الدرس ومكانه**	**الاحد ،مدرج A1، 14:30-16:00**
وصف المادة التعليمية			
المكتسبات	يحتاج الطالب إلى التفكر والاستنباط العقلاني الرشيد لفهم هذه المادة، بالإضافة إلى مكتسبات من المواد التالية: مدخل للاقتصاد، مدخل لعلم اجتماع المنظمات.		
الهدف العام للمادة التعليمية	تمكين الطالب من الإلمام بمختلف المدارس الفكرية من حيث نظرياتهم وتوجهاتهم الفكرية بشأن أهم المسائل الاقتصادية.		
أهداف التعلم (المهارات المراد الوصول إليها)	- تعريف الطالب بالفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة والمجتمعات الغربية والعصور الوسطى في أوروبا. - إلمام الطالب بالفكر الاقتصادي التجاري. - تمكين الطالب من معرفة الفكر الاقتصادي الإسلامي. - تمكين الطالب من معرفة الفكر الطبيعي والفكر الكلاسيكي. - تمكين الطالب من معرفة الفكر الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي ومراحله و الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي والفكر الماركسي.		

	- توضيح للطالب الفكر الاقتصادي للمدرسة التاريخية في ألمانيا. والفكر الاقتصادي الحدي النيوكلاسيكي. - إلمام الطالب بالفكر الاقتصادي الكينزي والنظريات الاقتصادية المعاصرة التي جاءت ما بعد كينز.

محتوى المادة التعليمية

المحور الأول	الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة.
المحور الثاني	الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة والعصور الوسطى في أوروبا.
المحور الثالث	الفكر الاقتصادي الماركانتيلي (التجاريون).
المحور الرابع	الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي.
المحور الخامس	الفكر الاقتصادي الطبيعي.
المحور السادس	الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.
المحور السابع	الفكر الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي ومراحله.
المحور الثامن	الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي والفكر الماركسي.
المحور التاسع	الفكر الاقتصادي للمدرسة التاريخية في ألمانيا.
المحور العاشر	الفكر الاقتصادي الحدي النيوكلاسيكي.
المحور الحادي عشر	الفكر الاقتصادي الكينزي والنظريات الاقتصادية المعاصرة (ما بعد كينز).

طريقة التقييم

التقييم بالنسبة المئوية	العلامة		الوزن النسبي للتقييم		
امتحان	20/20		وزن المحاضرة	% 60	% 60
امتحان جزئي	5	20	وزن الأعمال الموجهة والتطبيقية	% 40	% 10
أعمال موجهة (البحث : إعداد/إلقاء)	10				% 20
أعمال تطبيقية	-				-
المشروع الفردي	-				-
الأعمال الجماعية (ضمن فريق)	-				-
خرجات ميدانية	-				-
المواظبة (الحضور / الغياب)	3				% 06
عناصر أخرى (المشاركة)	2				% 04

بالنسبة للمواد التي تدرس في شكل محاضرات وأعمال موجهة/تطبيقية أو طبيعة تقييمها امتحان و مراقبة مستمرة يقاس معدل المادة بالوزن الترجيحي للمحاضرة والأعمال الموجهة:

معدل المادة	نقطة المحاضرة * 0.6 + نقطة الأعمال الموجهة/التطبيقية* 0.4=
Moy.M	***=(Note Ex * 0.6) + (Note Td * 0.4)***

المصادر والمراجع

المرجع الأساسي الموصى به :

عنوان المرجع	المؤلف	دار النشر و السنة
تطور الفكر الاقتصادي	راشد البراوي	دار النهضة العربية – القاهرة، 1976.

مراجع الدعم الإضافية (إن وجدت):

1. عبد علي كاظم المعموري (2012)، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار حامد، عمان.
2. مدحت القريشي (2008)، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل، عمان.
3. راي كانتربيري (2011)، موجز تاريخ علم الاقتصاد، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
4. فتح الله ولعلو (1981)، الاقتصاد السياسي، ج1، دار الحداثة، بيروت، 1981.
5. جون كينيث جالبريات (2000)، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، عالم المعرفة، الكويت.
6. راشد البرواري (1985)، النظام الاشتراكي، الطبعة الأولى، دار النهضة، بيروت.
7. أحمد فريد مصطفى (2000)، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
8. إسماعيل محمد علي (2011)، تطور الفكر الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة.
9. فؤاد عبد اله العمر (2003)، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي و تطوره، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
10. محمد سامر القصار (2009)، الأزمة المالية العالمية: دلائل اقتصادية على سطوع المنظومة الإسلامية من بين أنقاض الرأسمالية، دار الفكر، دمشق.
11. Alain Samuelson (1993), Les grands courants de la pensée économique, O.P.U, Alger.
12. Lionel Robbins (2000), A history of economic thought: The LSE lectures, Princeton University Press.

الاسم الكامل للمؤلف(السنة)، عنوان الكتاب، ط (الطبعة إن وجدت)، دار النشر، مكان النشر، البلد

التوزيع الزمني المرتقب لبرنامج المادة

الأسبوع	محتوى المحاضرة	التاريخ
الأسبوع الأول	الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة.	
الأسبوع الثاني	الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة والعصور الوسطى في أوروبا.	
الأسبوع الثالث	الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة والعصور الوسطى في أوروبا. (تابع)	
الأسبوع الرابع	الفكر الاقتصادي الماركانتيلي (التجاريون).	
الأسبوع الخامس	الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي.	
الأسبوع السادس	الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي. (تابع)	
الأسبوع السابع	الفكر الاقتصادي الطبيعي.	

الأسبوع الثامن	الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.	
الأسبوع التاسع	الفكر الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي ومراحله.	
الأسبوع العاشر	الفكر الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي ومراحله. (تابع)	
الأسبوع الحادي عشر	الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي والفكر الماركسي.	
الأسبوع الثاني عشر	الفكر الاقتصادي للمدرسة التاريخية في ألمانيا.	
الأسبوع الثالث عشر	الفكر الاقتصادي الحدي النيوكلاسيكي.	
الأسبوع الرابع عشر	الفكر الاقتصادي الكينزي والنظريات الاقتصادية المعاصرة (ما بعد كينز).	
الأسبوع الخامس عشر	الفكر الاقتصادي الكينزي والنظريات الاقتصادية المعاصرة (ما بعد كينز). (تابع)	
	امتحان نهاية السداسي	تحدده الإدارة
	الامتحان الاستدراكي للمادة	تحدده الإدارة

الأعمال الشخصية المقررة للمادة

1. أعمال وواجبات مكتبية وإعداد أبحاث حول ظاهرة اقتصادية.
2. تكليف الطالب بإعداد بطاقات قراءة لمقالات علمية أو كتاب أو فصل منه ضمن محاور المادة بشكل دوري.
3. ترجمات مصطلحات المادة؛
4. تقييم الأسئلة التفاعلية للطلبة عبر منصة Moodle.
5. الحضور والتفاعل في منصة Moodle.
6. إنشاء دردشة ومنتدى في منصة Moodle للتعليم الالكتروني.

مصادقات الهيئات الإدارية والبيداغوجية

رئيس القسم	مسؤول الميدان	الأستاذ مسؤول المادة	نائب العميد الملكف بالبيداغوجيا أو مدير الدراسات

ملاحظة هامة: بعد المصادقة على دليل المادة في بداية كل سداسي يتم نشره على الموقع الرسمي للمؤسسة الجامعية